



جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

قراءات النحاة البصريين من أصحاب الاختيارات الشاذة في ضوء علم اللغة المعاصر

إعداد الطالب
محمود علي شومان

إشراف
الدكتور عادل بقاعين

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في اللغة والنحو قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2010

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب محمود علي شومان الموسومة بـ:

قراءات النحاة البصريين من أصحاب الاختيارات الشاذة في ضوء علم اللغة

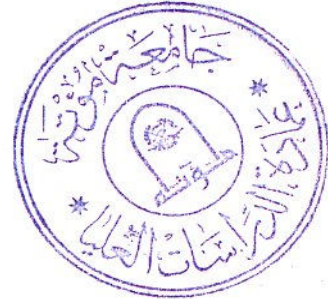
المعاصر

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية.

القسم: اللغة العربية.

| التاريخ | التوقيع | |
|------------|---------|-------------------------|
| 2010/08/09 | | د. عادل سلمان البقاعين |
| 2010/08/09 | | د. سيف الدين طه الفقراء |
| 2010/08/09 | | د. حسين عباس الرفايعة |
| 2010/08/09 | | د. جزاء محمد المصاروة |

عميد الدراسات العليا
أ.د. نضال صالح الحوامدة



MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail:

dgs@mutah.edu.jo

sedgs@mutah.edu.jo

<http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm>

ته - الكرك - الاردن
مز البريدي: 61710
ون: 03/2372380-99
عي: 5328-5330
س: 03/2 375694
يد: الالكتروني
الصفحة الالكتروني

الشكر والتقدير

أنتدّم بجزيل الشكر، وعظيم الامتنان، وخالص المحبّة، إلى أستاذي وقدوتي، ومثلي الأعلى، الدكتور: عادل بقاعين، لما قدّمه لي من علمٍ جمٍّ قومّ به زللي.
كما أشكر الأساتذة الأفاضل، أعضاء لجنة المناقشة، لتفضّلهم بقبول مناقشتي، وتقويم ما جاء في دراستي من أخطاء، حتّى تستويَ على أفضل وجه.

محمود علي شومان

قائمة المحتويات

| | |
|-----|---|
| أ | الشكر والتقدير |
| ب | قائمة المحتويات |
| ج | الرموز الصوتية المستخدمة |
| د | الملخص باللغة العربية |
| هـ | الملخص باللغة الانجليزية |
| 1 | المقدمة |
| 3 | التمهيد |
| | الفصل الأول: القضايا الصوتية |
| 30 | 1.1 الإبدال الصوتي التركيبي |
| 85 | 2.1 الهمز وقضاياه |
| | الفصل الثاني: القضايا الصرفية |
| 108 | 1.2 معاني زيادات الأفعال |
| 127 | 2.2 المصادر |
| 138 | 3.2 المشتقات |
| 145 | 4.2 البنية العددية (المفرد والثنى والجمع) |
| 159 | 5.2 التذكير والتأنيث |
| | الفصل الثالث: القضايا النحوية |
| 167 | 1.3 الحذف والإضمار |
| 171 | 2.3 المرفوعات |
| 181 | 3.3 المنصوبات |
| 203 | 4.3 المجرورات |
| 207 | 5.3 التوابع |
| 221 | الخاتمة |
| 223 | المراجع |

الرموز الصوتية المستعملة في الرسالة

| | | | |
|---------------------|------------------------|---|--------|
| ḵ | القاف | > | الهمزة |
| k | الكاف | b | الباء |
| l | اللام | t | التاء |
| m | الميم | ṭ | الثاء |
| n | النون | ğ | الجيم |
| h | الهاء | ḥ | الحاء |
| w | الواو (شبه الحركة) | ḫ | الخاء |
| y | الياء (شبه الحركة) | d | الدال |
| (>) | همزة الوصل | ḍ | الذال |
| رموز الحركات | | r | الراء |
| a | الفتحة القصيرة | z | الزاي |
| ā | الفتحة الطويلة | s | السين |
| u | الضمة القصيرة | š | الشين |
| ū | الضمة الطويلة | ṣ | الصاد |
| ō | الضمة الطويلة الممالة | ḍ | الضاد |
| i | الكسرة القصيرة | ṭ | الطاء |
| ī | الكسرة الطويلة | ẓ | الظاء |
| ē | الكسرة الطويلة الممالة | < | العين |
| | | ğ | الغين |
| | | f | الفاء |

المخلص

قراءات النحاة البصريين من أصحاب الاختيارات الشاذة في ضوء علم اللغة

المعاصر

محمود علي شومان

جامعة مؤتة، 2010

تتناول هذه الدراسة قراءات النحاة البصريين من أصحاب الاختيارات الشاذة، في ضوء علم اللغة المعاصر. وتهدف إلى الوقوف على أسباب شذوذ كثير من اختياراتهم لغوياً، وخروجها عن القواعد التي أرسوها، وبحث تلك القراءات وفق مستويات التحليل اللغوي: الصوتي والصرفي والنحوي.

وقد جاءت هذه الدراسة في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة. أما التمهيد، فتحدثت فيه عن شروط القراءة الصحيحة، ومفهوم القراءة الشاذة. ثم عرضت - بإيجاز - نشأة النحو العربي، وأخبار رجالاته الأوائل من القراء، والمنهج الذي سلكوه خلال وضعهم قواعده، وتشبيدهم أصوله، لما لذلك من أثر في بيان سرّ شذوذ كثير من قراءاتهم.

وبحثت في الفصل الأول بعض الظواهر الصوتية في قراءات أولئك النحاة: المماثلة الصوتية على اختلاف صورها، من إدغام وإتباع وإمالة، والمخالفة الصوتية والحذف. ثم تناولت بعض قضايا الهمز في تلك القراءات.

وأما الفصل الثاني، فتطرقت فيه إلى بعض القضايا الصرفية في قراءات النحاة: معاني زيادات الأفعال، والمصادر، والمشتقات، والبنية العددية (المفرد والثنى والجمع)، والتذكير والتأنيث.

وتناولت في الفصل الثالث القضايا النحوية الآتية في قراءات النحاة: الحذف والإضمار، والمرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، والتوابع.

وأما الخاتمة، فقد اشتملت على أهم النتائج التي توصلت إليها، ومنها: القراءات الشاذة تعكس جانباً مهماً من اللغة، أهمله البصريون تحت ذريعة خروجه عن دائرة سماعهم.

Abstract

Grammarians' Readings of "Albasrah School of Syntax" from the "Irregular Choices School" in the Lights of Modern Linguistics.

Mahmoud Ali Shoman

Mu'tah University, 2010

This research study tackles the Grammarians' Readings of "Albasrah School of Syntax" from the "Irregular Choices School" in the Light of Modern Linguistics. However, the purpose of this research study is to come across the linguistic reasons that stand behind their irregular choices, the ungrammaticality of those choices off their well-set grammar, and to study those Readings among the levels of linguistic analysis that are: Phonetic, Morphological and Syntactic analysis.

This research study encases an abstract, three chapters and a conclusion. Though, in the abstract part, you can notice me talking about the righteous reading conditions and the concept of irregular reading. Then, you can spot that I briefly presented some features of the growth of the Arabic Syntax including the first leaders of readers, the aspects of their own way of prescribing the syntactic rules, formulas, and bases. The reason for that is to enhance and clarify the irregularity of their readers.

In the first chapter, I elaborated on some phonetic features in the readings of those grammarians, phonetic similarity in various forms as (assimilation, apposition and inclination) and phonetic errors and the omission. After that, I tackled some of the gemnation matters in those readings.

On the other hand, the second chapter comes to celebrate some morphological issues in the grammarians' readings that include: affixation, gerunds, derivations, numerical state (singularity, duality and plurality), masculinity and femininity.

Yet to come, in the third chapter, I tackled these syntactic issues in the grammarians' readings: omission, embedded clauses, nouns assigned nominal case, nouns assigned accusative case and apposition.

Last, in my conclusion included some main findings that I came across including that the irregular readings reflect an important part of language which was neglected by "Albasrah School of Syntax" under the alibi they never heard of it before.

المقدمة:

يُعدّ علم القراءات القرآنية من العلوم التي حظيت باهتمام علماء اللغة قديماً وحديثاً؛ ذلك لأنه يدور في فلك نصّ هو الأوضح والأكثر قداسة لدى المسلمين على الإطلاق. ومن هنا، فقد بذل علماء اللغة القدماء والمحدثون جهوداً كبيرة في بحث هذا العلم، وأفردوا له عدداً كبيراً من المؤلفات يُنبئ عن أهميته، ومدى الجهد الذي بُذل في سبيل خدمة كتاب الله العزيز.

وقد آثرتُ - لأجل ذلك - أنْ أترسّم في دراستي هذه الخطى التي سار عليها أولئك العلماء الأفاضل، فاخترتُ أن تكون (قراءات النحاة البصريين من أصحاب الاختيارات الشاذة) بُغيتي؛ لأخصّها بالبحث في ضوء علم اللغة المعاصر.

ويُلاحظ على كثير من اختيارات أولئك النحاة شذوذها، وخروجها عن القواعد النحوية التي حرصوا على الالتزام بها، بعدّها الأساس الذي يقوم عليه النحو. فهم ردّوا أيّ نصّ يتجاوز تلك القواعد، ولم يتحرّج بعضهم من ردّ قراءات متواترة إن تعارضت والأصول التي أرسوها. في الوقت نفسه، روي عنهم قراءات شاذة عن قواعدهم، ممّا يُثير التساؤل حول هذا التباين في فكر أولئك النحاة!

لذا، سأعمل على إبراز هذه القضية جلياً، محاولاً التوصل إلى علة شذوذ قراءات النحاة لغوياً، متناولاً إيّاها بالدراسة وفق مستويات التحليل اللغوي: الصوتي والصرفي والنحوي، ومتّبِعاً المنهج الوصفي التحليلي في دراسة تلك القراءات وتوجيهها، وموظفاً في ذلك ما صنّف حول هذا المنهج من كتبٍ مختلفة.

ولم أقف - في حدود اطلاعي - على دراسة تناولت هذا الموضوع على نحو خاصّ، ووفق مستويات التحليل اللغوي، وهنا تكمن أهميّة هذه الدراسة.

وقد جاءت هذه الدراسة في مقدّمة وتمهيدٍ وثلاثة فصول وخاتمة. أمّا التمهيد فقد تحدّثت فيه عن شروط القراءة الصحيحة، ومفهوم القراءة الشاذة، ثمّ عرضت بإيجاز نشأة النحو العربي، وأخبار رجالته الأوائل من القراء، والمنهج الذي سلكوه خلال وضعهم قواعده، وتشبيدهم أصوله؛ لما لذلك من أثر في بيان سرّ شذوذ كثير من قراءاتهم.

وبحثتُ في الفصل الأول بعض الظواهر الصوتية في قراءات أولئك النحاة،
المماثلة الصوتية على اختلاف صورها، من إدغام وإتباع وإمالة، والمخالفة الصوتية
والحذف، ثم تناولتُ بعض قضايا الهمز في تلك القراءات.

أما الفصل الثاني، فتطرقتُ فيه إلى بعض القضايا الصرفية في قراءات النحاة:
معاني زيادات الأفعال، والمصادر، والمشتقات، والبنية العددية (المفرد والتمثلي
والجمع)، والتذكير والتأنيث.

وتناولتُ في الفصل الثالث القضايا النحوية الآتية في قراءات النحاة: الحذف
والإضمار، والمرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، والتوابع.
وأما الخاتمة، فقد اشتملتُ على أهمّ النتائج التي توصلتُ إليها، ومن أبرزها:
القراءات الشاذة تعكس جانباً مهماً من اللغة، أهمله البصريون تحت ذريعة خروجه
عن دائرة سماعهم.

ومهما يكن من أمر، فإنّ هذه الدراسة ما هي إلا اجتهادٌ يحتمل الصوابَ
والخطأ، فإنّ أصبتُ فبتوفيقٍ من الله، وإنّ أخطأتُ فمن نفسي، وحسبي نصيب
المجتهد.

التمهيد:

علم القراءات هو علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله⁽¹⁾. إذ به يُعرف اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذف والإثبات، والتسكين والتحرير والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره من حيث السماع⁽²⁾.

ويُستمدّ هذا العلم من السنة والإجماع، ويفيد في صيانة القرآن عن التحريف والتغيير مع ثمرات أخرى كثيرة؛ إذ لم يزل العلماء يستنبطون من كل حرف يقرأ به قارئ معنى لا يوجد في قراءة الآخر، والقراءة حُجة الفقهاء في الاستنباط ومحجنهم في الاهتداء، مع ما فيه من التسهيل على الأمة⁽³⁾.

أركان القراءة الصحيحة:

ليس كل ما أُثر من قراءات عن القُرّاء صحيحاً مقبولاً لدى العلماء؛ إذ اشترطوا لصحة القراءة ثلاثة شروط، وهي: صحة السند، وموافقة العربية ولو بوجه، وموافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً⁽⁴⁾.

أ- صحة السند:

يُراد بصحة السند أن يروي القراءة القارئ العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة الشأن الضابطين له، غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذّب بها بعضهم⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، (د.ت)، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، مكتبة القدسي، الأزهر: 3

⁽²⁾ البناء، أحمد بن محمد بن أحمد الدميّطي، (د.ت)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، رواه وصححه: علي محمد الضباع، مطبعة عبد الحميد أحمد الحنفي: 5

⁽³⁾ المرجع نفسه: 5

⁽⁴⁾ القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، (1979)، الإبانة عن معاني القراءات، ت: محيي الدين رمضان، ط 1، دار المأمون للتراث: 39، ويُنظر: ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين: 15

⁽⁵⁾ ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين: 16

ويُشير ابن الجزري إلى أن من العلماء من اشترط التواتر⁽¹⁾ في هذا الركن، ولم يكتف فيه بصحة السند، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وأن ما جاء مجيء الأحاد⁽²⁾ لا يثبت به قرآن. أما هو، فيرى أن التواتر إذا ثبت لا يُحتاج فيه إلى الركنين الآخرين من الرسم وغيره، حيث إن ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وجب قبوله، وقُطع بكونه قرآناً سواء أوافق الرسم أم خالفه⁽³⁾.

ب- موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً:

ويَعني به العلماء ما كان ثابتاً في بعضها دون بعض، كقراءة ابن عامر: "قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا"⁽⁴⁾ بغير واو، فإنه ثابت في المصحف الشامي. وكقراءة ابن كثير: "جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ"⁽⁵⁾ بزيادة (مِنْ)، فإن ذلك ثابت في المصحف المكي، إلى غير ذلك من مواضع كثيرة في القرآن اختلفت المصاحف فيها، فوردت القراءة عن أئمة تلك الأمصار على موافقة مصحفهم⁽⁶⁾.

وأما قولهم: (احتمالاً)، فيريدون به ما يوافق الرسم ولو تقديراً؛ إذ إن موافقة الرسم قد تكون تحقيقاً وهي الموافقة الصريحة، وقد تكون تقديراً وهي الموافقة

(1) الخبير المتواتر: ما رواه عن استناد إلى الحسّ دون العقل الصرف عددٌ أحالت العادة تواطؤهم على الكذب فقط، أو روه عن مثلهم من الابتداء حتى الانتهاء، ومستند رواية منتهاهم الحسّ أيضاً. يُنظر: التهانوي، ظفر أحمد، (1972)، قواعد في علم الحديث، ت: عبد الفتاح أبو غدة، دار السلام: 31

(2) خبر الأحاد: خبر الواحد في اللغة: ما يرويه شخصٌ واحد، وفي الاصطلاح: ما لم يجمع شروط المتواتر. التهانوي، قواعد في علم الحديث: 33

(3) ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، (2002)، النشر في القراءات العشر، قدّم له: محمد خير الضباع، وخرج آياته: زكريا عميرات، ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 18/1

(4) سورة البقرة، آية 116

(5) سورة التوبة، آية 100

(6) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 16/1

احتمالاً⁽¹⁾. وقد تُوافق بعض القراءات الرسم تحقيقاً، وتُوافقه بعضها تقديراً، نحو: "ملك يوم الدين"⁽²⁾، فإنه كُتب بغير ألف في جميع المصاحف، فقراءة الحذف تحتمله تحقيقاً، كما كُتب: "ملك الناس"⁽³⁾ وقراءة الألف "مالك" محتملة تقديراً، كما كُتب "مالك الملك"⁽⁴⁾ فتكون الألف قد حُذفت اختصاراً⁽⁵⁾.

ج- موافقة العربية ولو بوجه:

يُراد بذلك وجهٌ من وجوه النحو سواءً أكان فصيحاً أم أفصح، مُجمَعاً عليه أم مُختلفاً فيه، اختلافاً لا يضرُّ مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقّاه الأئمة بالإسناد الصحيح، فهذا هو الأصل والمختار عند العلماء⁽⁶⁾، وبذا، لا يُقيم ابن الجزري وزناً لإنكار النحويين لكثير من القراءات تحت ذريعة خروجها عن قواعدهم؛ ما دامت مُجمَعاً عليها من قِبَل الأئمة المُقتدى بهم من السلف. ويستأنس - ابن الجزري في رأيه هذا - بقول أبي عمرو الداني: "وأئمة القُرّاء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأَفْشَى والأَقْيَس في العربية، بل على الأَثْبَت في الأَثَر والأَصَح في النقل والرواية، إذا ثبت عندهم لم يردّها قياس عربية ولا فشوّ لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها"⁽⁷⁾

والقراءة متى اجتمعت فيها الأركان السابقة كانت قراءة صحيحة، لا يجوز ردّها ولا يحلُّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ومتى اختلَّ ركن من هذه الأركان أُطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة⁽⁸⁾.

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 17/1

(2) سورة الفاتحة، آية 4

(3) سورة الناس، آية 2

(4) سورة آل عمران، آية 26

(5) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 17/1، ويُنظر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين: 15

(6) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 16/1

(7) المرجع نفسه: 16/1

(8) المرجع نفسه: 15/1

هذه الضوابط مجتمعة هي ضوابط القراءة الصحيحة كما تواضع عليها علماء القراءات. وقد كانت تلك الضوابط محل جدل نشب بين علماء القراءات وعلماء النحو؛ فعلماء القراءات يعتقدون بصحة السند أولاً للحكم على صحة القراءة وإن تعارضت وأنظار النحويين، في حين لم يتورّع بعض النحويين من رد قراءات متواترة لمخالفتها المشهور من قواعدهم. في الوقت نفسه، يُلاحظ على كثير من قراءات النحاة أنفسهم خروجها عمّا وضعوا من قواعد حرصوا على الالتزام بها، بعدّها الأساس الذي يقوم عليه علم النحو، ممّا يثير التساؤل حول هذا التباين في فكر أولئك النحاة! وما هذه الدراسة إلا محاولة للوقوف على علة هذا التباين.

وقراءات النحاة البصريين⁽¹⁾ وحدها هي محور الحديث في هذه الدراسة؛ لأن علم العربية عنهم أخذ، ولأنهم انتهجوا في تعبيدهم للنحو منهجاً صارماً بزّوا به أقرانهم من الكوفيين.

من هنا، سأتناول قراءات النحاة البصريين بالدرس وفق مستويات التحليل اللغوي: الصوتي والصرفي والنحوي، منوهاً إلى الشاذ منها لغوياً وموجّهاً إياه، محاولاً التوصل إلى علة شذوذه وخروجه عن الأسس التي أرساها النحاة البصريون أنفسهم. وقبل الخوض في دراسة تلك القراءات وتوجيهها، يحسن بنا الوقوف - ولو بإيجاز - عند نشأة النحو العربي وأخبار رجالته الأوائل من القراء، والمنهج الذي سلكوه خلال وضعهم قواعده وتشبيدهم أصوله، لكي نفهم سر شذوذ قراءاتهم؛ حيث إن الحديث عن القرآن وقراءاته لا ينفصل بحال عن بيان ظروف نشأة النحو ونموه، بل إن القرآن الكريم يُعد جوهر الأسباب التي دعت إلى نشوء النحو⁽²⁾، وجميع تلك الأسباب - على اختلافها - إنما تدور في فلك واحد ألا وهو قداسة القرآن لدى

⁽¹⁾ استثنينا في هذه الدراسة قراءة أبي عمرو بن العلاء، وقراءة يعقوب بن أبي إسحاق الحضرمي؛ لأنهما من القراء العشر. إلا أننا سندرس بعض ما روي عن أبي عمرو بن العلاء من قراءات غير متواترة.

⁽²⁾ يُنظر: الحلواني، محمد خير، (1979)، المفصل في تاريخ النحو العربي، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت: 17/1، ويُنظر: ضيف، شوقي، (د.ت)، المدارس النحوية، ط 7، دار المعارف: 11

المسلمين، وحرصهم الشديد على ترتيل آياته كما أنزلت دون أن يشوبها شيء من اللحن.

التعريف بالنحاة البصريين القراء:

1- عصر أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه:

إنّ الحديث عن أولية علم النحو يشوبه شيء من الغموض، وقد صرّح بهذا غير باحث⁽¹⁾. ومردّد هذا الغموض إلى عدم وجود مصادر قديمة تبسط القول في تلك الأولوية وفق منهج علمي دقيق، وتكشف الستار عن أولئك النحاة الذين خطوا الخطوات الأولى في وضع النحو. وجُلّ ما اعتمد عليه المؤرخون المحدثون - في هذا الشأن - لا يعدو أن يخرج عمّا تناقلته كتب الطبقات وتراجم النحاة من أخبار وروايات، تكاد تُجمع على العودة بأولية النحو إلى عصر أبي الأسود الدؤلي⁽²⁾ وتلاميذه، وإن اختلفت في شيء من الاضطراب عند بيان الأسباب التي دعت الدؤلي أو تلاميذه، إلى وضع اللبنة الأولى في علم النحو.

وأنا هنا لست بصدد استعراض جميع تلك الأخبار والروايات ومناقشتها، لكي أجزم إن كان أبو الأسود أول مَنْ وضع النحو أم لا؛ إذ إنّ دراستها لا تغني الباحث كثيراً، فهي ليست إلاّ أحكاماً يطلقها المؤرخون القدماء، يناقض - أحياناً - بعضها بعضاً، ويسود - أحياناً أخرى - الغموضُ بعضها الآخر.

(1) أمين، أحمد، (1961)، ضحى الإسلام، ط 6، مكتبة النهضة المصرية: 285/2. ويُنظر:

ضيف، المدارس النحوية: 13

(2) يُنظر في ترجمة أبي الأسود الدؤلي: أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، (1955)، مراتب النحويين، ت: محمد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة: 6. ويُنظر: السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، (1936)، أخبار النحويين البصريين، ت: فرنسيس كرنكو، خزنة الكتب العربية، بيروت: 13. ويُنظر: الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، (1973)، طبقات النحويين واللغويين، ت: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط 2، دار المعارف: 21. ويُنظر: النديم، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب، (1971)، الفهرست، ت: رضا _ تجدد بن علي المازندراني، طهران: 45. ويُنظر: القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي، (1950) إنباه الرواة على أنباه النحاة، ت: محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة: 13/1.

ولا بأس من الوقوف عند بعض الروايات الدالة على ذلك، يقول السيرافي:
"اختلف الناس في أول مَنْ رسم النحو، فقال قائلون: أبو الأسود، وقال آخرون: نصر
بن عاصم الليثي، وقال آخرون: عبد الرحمن بن هُرْمَز، وأكثر الناس على أبي
الأسود الدؤلي⁽¹⁾". فالسيرافي المتوفى سنة (368 هـ) يشير إلى اختلاف الناس في
عصره حول أول واضع للنحو، فمنهم مَنْ يُرَجِّح أن يكون الدؤلي، ومنهم مَنْ ذهب
إلى أنه نصر بن عاصم، وآخرون رأوا خلاف هذين الرأيين! ويقول الزبيدي
(376هـ) - في معرض ترجمته لأبي الأسود - : "هو أول مَنْ أسس العربية ونهَجَ
سُبُلها ووضع قياسها...."⁽²⁾، في حين ترجم لعبد الرحمن بن هرمز قائلًا: "كان مِنْ
أول مَنْ وضع العربية، وكان من أعلم الناس بالنحو وأتسبب قريش"⁽³⁾.

فمن واضع النحو عند الزبيدي، بل ماذا عنى بمصطلح العربية، هل أراد
النحو أم شيئاً آخر غيره! فإن أراد النحو، أليس الأولى أن يقول: كان ابن هرمز من
أول مَنْ وضع النحو، أو كان من أعلم الناس بالعربية!

وأختتم برواية أخرى أوردها القفطي، وقف منها بعض المعاصرين وقفة
المشكك، فهي عند بعضهم "حديث خرافة"⁽⁴⁾، ولدى آخر "ضرب من عبث الرواة
الوضّاعين المتزيدين"⁽⁵⁾. وتظهر هذه الرواية أن علي بن أبي طالب - رضي الله
عنه - هو الذي مهد الطريق لأبي الأسود للوضع في النحو فألقى إليه أصولاً احتذى
مثالها، وسار على هديها. إذ يروي القفطي أن أبا الأسود دخل على الإمام عليّ وهو
في العراق، فراه مطرقاً مفكراً، فسأله فيم يفكر؟ فقال عليّ: سمعت ببلدكم لحناً،
فأردت أن أضع كتاباً في أصول العربية، وأتاه بعد أيام فألقى عليّ إليه صحيفة فيها
"بسم الله الرحمن الرحيم، الكلام اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المُسمّى،
والفعل ما أنبأ عن حركة المُسمّى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعلاً".

(1) السيرافي، أخبار النحويين البصريين: 13

(2) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين: 21

(3) المرجع نفسه: 26

(4) أمين، ضحى الإسلام: 285/2

(5) ضيف، المدارس النحوية: 16

ثم قال له: "اعلم أن الأشياء ثلاثة: ظاهر ومضمّر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمّر، وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمّر ولا ظاهر"، ثم تذكر الرواية أن أبا الأسود جمع لعلّيّ أشياء عرضها عليه، كان منها أحرف النصب: "إن وأن وليت ولعلّ وكأنّ، ولم يذكر لكنّ"! فقال له عليّ: لم تركتها؟ فقال لم أحسبها منها، فقال عليّ: بل هي منها فزدها فيها⁽¹⁾.

لا شك أن هذه الرواية تحمل في تضاعيفها ما يقطع بعدم صحتها، حيث إن "طبيعة زمن عليّ وأبي الأسود تأبى مثل هذه التعاريف وهذه التقاسيم الفلسفية، والعلم الذي ورد إلينا من هذا العصر في كل فرع، علم يتناسب مع الفطرة، ليس فيه تعريف ولا تقسيم⁽²⁾". زد على هذا أن في الرواية السابقة ما يبعث في النفس الدهشة، فأبو الأسود لم يحسب "لكنّ" من أحرف النصب، ثم يؤكد له الخليفة عليّ أنها منها! ويحق لنا أن نتساءل: هل يُعقل أن أبا الأسود لم يلتفت إلى مثل قوله تعالى: "وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا"⁽³⁾. فيدرك أن "لكنّ" من أحرف النصب، وهو الذي عُرفَ عنه وضعُ النقط الخاص بإعراب القرآن الكريم!

ونجد القفطي - كما ذكر النديم - يصرّح بروؤيته شيئاً من نحو الخليفة عليّ الذي أخذه عنه أبو الأسود، إذ يقول: "رأيتُ بمصر في زمن الطلب بأيدي الورّاقين جزءاً فيه أبواب من النحو، يُجمعون على أنها مقدمة عليّ بن أبي طالب التي أخذها عنه أبو الأسود الدؤلي⁽⁴⁾". فإذا علمنا أن كتابي عيسى بن عمر النقفى - المتوفى سنة (149هـ) - قد فُقد، ولم يُعرف أن أحداً قد شاهدهما، فكيف بأوراق أبي الأسود الدؤلي المتوفى سنة (69هـ)؟

والخبر الوحيد الذي يمكن أن يُطمأن إليه في هذا الشأن، خبر قيام أبي الأسود برسم إعراب القرآن، عن طريق نقط أواخر الكلمات فيه، لضمان تلاوته تلاوة صحيحة بعد أن أخذ اللحن يشيع في عصره. يقول السيرافي: "وقد اختلف الناس في

(1) القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة: 4/1

(2) أمين، ضحى الإسلام: 285/2

(3) سورة البقرة، آية 202

(4) القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة: 4/1. ويُنظر: النديم، الفهرست: 46

السبب الذي دعا أبا الأسود إلى ما رسمه من النحو، فقال أبو عبيدة معمر بن المثنى: أخذ أبو الأسود عن علي بن أبي طالب عليه السلام العربية، فكان لا يخرج شيئاً مما أخذه عن علي إلى أحد، حتى بعث إليه زياد: اعمل شيئاً تكن⁽¹⁾ فيه إماماً ينتفع الناس به، وتعرّب به كتاب الله، فاستغفاه من ذلك حتى سمع أبو الأسود قارئاً يقرأ: "أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ"⁽²⁾، فقال: ما ظننتُ أن أمر الناس صار إلى هذا! فرجع إلى زياد فقال: أنا أفعل ما أمر به الأمير، فليبغني كاتباً لِقِنَّا يفعل ما أقول، فأتي بكاتب من عبد القيس فلم يرضه، فأتي بآخر (قال أبو العباس المبرد: أحسبه منهم)، فقال له أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحتُ فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضمنتُ فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعْتُ شيئاً من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين. فهذا نقط أبي الأسود"⁽³⁾.

وقد آثرتُ إيراد هذا الخبر كاملاً لما له من دلالة أحسبها ذات قيمة، فعلى الرغم من اختلاف القدماء حول الأسباب التي دعت أبا الأسود إلى وضع النحو (أو العربية)، فإننا نجدهم يُوردون خبر نقط أبي الأسود القرآن مرتبطاً بما سمع من لحن في قراءة بعض آيه. وهذا أمر منطقي مقبول؛ إذ إن حفظ القرآن من اللحن لا يكون -كما يزعمون- بوضع أبواب من النحو في الفاعل أو المفعول أو غيرهما، بل برسم إعراب الكلمات فيه كما فعل الدوّلي.

لا شك أنّ عمل أبي الأسود هذا يُسَلِّم إلى التفكير في الإعراب ووضع القواعد له⁽⁴⁾، وهنا تكمن أهميته. ولا يخفى على أحد أن اختلاف حركات كلمات القرآن - صرفية كانت أم إعرابية - يُمَثِّل بعضاً من تباين الأحرف السبعة التي نزل بها

(1) في الأصل: تكون!

(2) سورة التوبة، آية 24

(3) السيرافي: أخبار النحويين البصريين: 16. ويُنظر: أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين: 10

ويُنظر: النديم، الفهرست: 45

(4) أمين، ضحى الإسلام: 286/2

القرآن كما رجح ذلك بعض علماء القراءات⁽¹⁾، فإذا ما غضضنا الطرف عن كل ما يُشاع حول أبي الأسود من روايات، ونظرنا في قراءات أبي الأسود⁽²⁾ نجد أنها لا تزيد عن أربع قراءات! وهذه القراءات الأربعة وحدها لا تعكس فكراً نحويّاً خاصاً بأبي الأسود تدل على وضع أبي الأسود أبواباً من النحو، بل اشتغاله فيه، إذ إنني أصدرُ - في هذه الدراسة - عن تصوّر مفاده أن اختيارات النحاة من القراءات كانت تسير جنباً إلى جنب مع نشأة النحو وتعميدهم لهم، فهي تعكس فكرهم النحوي سواءً أكانت صحيحة أم شاذة. وهذا ما سيتضح لنا من خلال وقوفنا على أخبار النحاة الآخرين وقراءاتهم، بدءاً بتلاميذ أبي الأسود.

تلاميذ أبي الأسود الدؤلي:

نلاحظ - اعتماداً على ما سبق - أن نسبة أول وضع في النحو إلى أبي الأسود أمر لا يصدّقه عقل ولا يقبله منطق، ولا يتماشى والسنة الطبيعية في نشأة مختلف العلوم، "فالأصل في كل علم أن تبدأ فيه نظرات متناثرة هنا وهناك، ثم يُتاح له من يصوغ هذه النظرات صياغة علمية تقوم على اتخاذ القواعد، وما يُطوى فيها من أقيسة وعلل"⁽³⁾. على أن هذا لا ينتقص من شأن أبي الأسود شيئاً، ولا يقلل من أهمية خطوته الرائدة في النحو العربي، فهو برسمه إعراب القرآن - النص الأوضح على الإطلاق - قدّم للعربي آنذاك أول نص معرب مدوّن، ولا شك أن ذلك قد أتاح للقراء فرصة مقابلة ما يحفظ أحدهم من أي القرآن، بما هو مدوّن في ذلك المصحف المنقوط. فإذا ما وقع من أحدهم لحن خلال قراءته وجد تصويبه في ذلك المصحف.

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 28/1

(2) أخذ أبو الأسود الدؤلي القراءة عرضاً عن عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب - رضي الله عنهما - وروى القراءة عنه ابنه أبو حرب ويحيى بن يعمر. ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن أحمد، (1932)، غاية النهاية في طبقات القراء، ت: ج. برجشتراسر، ط 1، مكتبة الخانجي، مصر: 345/1.

(3) ضيف، المدارس النحوية: 18

وهذا من شأنه أن يثير في أذهان العرب آنذاك تساؤلات كثيرة حول أسباب رفع كلمات ونصب أخرى وجر غيرها⁽¹⁾. فاستحالت بذاك حلقات الإقراء جلسات علمية يتخللها نقاش كثير من الاستخدامات اللغوية في القرآن، والموازنة بينها وبين ما هو مستعمل في واقع لغة العرب.

ومهما يكن من أمر، فليس من الممكن أن نلمس - فيما يُروى عن أبي الأسود - بداية حقيقية لنشوء النحو في عصره، لكننا نجد إرهاصات قيام النحو في عصر تلاميذه الذين أخذوا عنه العربية أو النحو أو نقط الإعراب، وصارت لهم حلقات خاصة يُقرئون الناس فيها، وسأتوقف عند ثلاثة منهم، وهم: عبد الرحمن بن هرمز⁽²⁾ ونصر بن عاصم الليثي⁽³⁾، ويحيى بن يعمر العدواني⁽⁴⁾.

تتلمذ هؤلاء جميعاً لأبي الأسود، وراحوا يقرئون الناس متكئين على ما تلقَّوه من شيخهم. لذا، جاء ذكرهم جميعاً - في كتب التراجم - مقترناً بوضع العربية⁽⁵⁾. ولم يكونوا مقرئين فحسب، فقد عُرفَ عن بعضهم إحاطته بعلم أخرى. يقول الزبيدي: كان ابن هرمز من أعلم الناس بأنساق قريش، ويُروى أن مالك بن أنس اختلف إليه عدة سنين في علم لم يبثه في الناس، يرون أن ذلك من علم أصول الدين، وما يردّ به مقالة أهل الزيغ والضلالة⁽⁶⁾. وقد اشتهر اثنان منهم بالفصاحة، إذ

(1) أمين، ضحى الإسلام: 288/2

(2) يُنظر في ترجمة عبد الرحمن بن هرمز: السيرافي، أخبار النحويين البصريين: 21. ويُنظر:

الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: 26. ويُنظر: القفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة: 172/2

(3) يُنظر في ترجمة نصر بن عاصم: السيرافي، أخبار النحويين البصريين: 20. ويُنظر:

الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: 27. ويُنظر القفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة: 343/3.

(4) يُنظر في ترجمة يحيى بن يعمر: السيرافي، أخبار النحويين البصريين: 22. ويُنظر: الزبيدي،

طبقات النحويين واللغويين: 27. ويُنظر القفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة: 24/4

(5) يُنظر: السيرافي، أخبار النحويين البصريين: 13-22. ويُنظر: الزبيدي، طبقات النحويين

واللغويين: 11 - 26

(6) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: 26

كان نصر بن عاصم إن تكلم يفلق بالعربية ثقيلًا كما يقول الزهري⁽¹⁾. أما يحيى بن يعمر، فكان فصيحاً عالماً بالغريب، وتُروى أخبار تشهد بفصاحته⁽²⁾.

لم يكتف تلاميذ الدؤلي بإقراء الناس، وإشاعة ما أرساه شيخهم الدؤلي فيهم، بل حرصوا على إيجاد وسيلة أخرى تكفل الابتعاد بالعامّة منهم عن الوقوع في اللحن في أثناء قراءة القرآن. فأحدث بعضهم نقطاً جديداً في القرآن، لتمييز الحروف المعجمة من الحروف المهملة. فقد ذكر الرواة أن الحجاج بن يوسف الثقفي أمر نصر بن عاصم أو يحيى بن يعمر، بإعجام حروف المصحف، لتمييز الحروف بعضها من بعض⁽³⁾. ولا ريب أن نقط الإعجام هذا لا يقل أهمية عن النقط الذي ابتدعه الدؤلي، إذ به صار العربي قادراً - في أثناء قراءة القرآن - على التمييز بين كثير من الحروف المتشابهة في الرسم، التي ما من سبيل للتفريق بينها دون نقطها، من نحو الجيم والخاء والحاء، ومثلها الباء والتاء والثاء. زد على هذا أن إعجام القرآن يبرز وجهاً آخر من وجوه اختلاف القراءات بعضها عن بعض كما خلص إلى ذلك ابن الجزري⁽⁴⁾.

إن إقراء القرآن في حلته الجديدة يُسلم - كما أسلفت - إلى التفكير في الإعراب ووضع القواعد له. لذا، ليس من المستبعد أن نفترض عناية تلاميذ الدؤلي بهذا المجال وهم الذين اشتغلوا بالإقراء، واشتهروا بالفصاحة وعايشوا العرب البداة. إلا أن يبقى هذا محض افتراض.

وأخبار تلاميذ الدؤلي - في كتب التراجم - لا تسعفنا في إثبات صحة ما نفترض؛ إذ ليس بين أيدينا - في هذا الشأن - سوى خبر وحيد يروى عن يحيى بن يعمر. فقد ذكر الرواة أن الحجاج سأله قائلاً: أتجدني ألحن؟ فقال يحيى: نعم، في

(1) السيرافي، أخبار النحويين البصريين: 21

(2) يُنظر: أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين: 25. ويُنظر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين: 28-29

(3) الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (1960)، المحكم في نقط المصاحف، ت: عزة حسن، دمشق: 6

(4) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 28/1

كتاب الله. فقد قرأت قوله تعالى: "قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ" (1) إلى قوله عز وجل (أَحَبُّ) برفع (أحبَّ)، والوجه أن تقرأ بالنصب (2). وهذا الخبر يظهر ملاحظة ابن يعمر العلاقة التي تجمع كان بخبرها، التي تقتضي نصب (أحبَّ) خبراً لكان في الآية السابقة، لا رفعها كما قرأ الحجاج.

إن شحَّ مثل هذه الأخبار دفع بعض الباحثين المعاصرين نحو شوقي ضيف - إلى إنكار وقوف تلاميذ الدؤلي على شيء من قضايا النحو. فالدؤلي وتلاميذه اقتصر عملهم - كما يرى - على وضع النقطين الخاصين بإعراب القرآن وإعجامة (3).

أقول: لقد أغفل شوقي ضيف - في رأيه هذا - ما أثار عن تلاميذ الدؤلي من قراءات تثبت كونهم نحاة أوائل، لهم أنظار نحوية تُستشفُّ بدرس قراءاتهم؛ إذ إن نظرة فاحصة في قراءات تلاميذ الدؤلي لتكفي للجزم بأنهم نحاة إلى جانب كونهم مقرئين. ومثل هذا يفسر لنا - مثلاً - تعقيب ابن هرmez على قراءة من قرأ برفع (أفحكم) في قوله تعالى: "أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ" (4)، إذ قال: "لا أعرف في العربية: أفحكم" (5).

ونجد لهذا أبلغ الأثر في تعدد أوجه القراءة التي أثرت عن بعضهم في قراءة الحرف الواحد من أحرف القرآن. وكأنَّ القارئ منهم - في مثل هذه الحال - ينبه على الأوجه المتاحة في قراءة الحرف نفسه من جملة ما يُروى، بما يراه موافقاً لما تجيزه العربية في مثل ذلك الموضع. ولو لم يكن الحال كذلك، لكان أحرى بهم أن

(1) سورة التوبة، آية 24

(2) السيرافي، أخبار النحويين البصريين: 23. ويُنظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: 28.

(3) ضيف، المدارس النحوية: 16

(4) سورة المائدة، آية 50

(5) ابن جنِّي، أبو الفتح عثمان، (1998)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح

عنها، ت: محمد عبد القادر عطا، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 318/1

يلتزموا بوجه قرائي واحد في قراءة كل حرف، ما داموا مقرئين لا نحويين كما يرى شوقي ضيف!⁽¹⁾

كما تظهر قراءاتهم اطلاعهم على لهجات العرب، وإدراكهم اللهجات الخاصة ببعض القبائل.⁽²⁾ ولم يقف تلاميذ الدؤلي عند هذا الحد، بل تجاوزوه إلى الاعتراض على قراءات غيرهم ونقدها، متكئين في ذلك على معرفتهم بالعربية وسننها. إذ يروي الزبيدي أن خالداً الحذاء سأل نصر بن عاصم: كيف يقرأ قوله تعالى: "قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ"⁽³⁾ فقرأ نصر دون أن يُنَوِّنَ، فأخبره خالد أن عروة بن الزبير يُنَوِّنَ، فما كان من نصر إلا أن ردَّ قائلاً: بئسما قال، وهو للبئس أهل⁽⁴⁾. فنصر بن عاصم مدرك - بحسه اللغوي - كراهية العرب لالتقاء الساكنين، لذا اعترض على قراءة ابن الزبير، واختار قراءة تتناسب وسنة العرب في مثل هذا الموضع.

وذهب شوقي ضيف إلى أن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي أول نحوي بالمعنى الحقيقي⁽⁵⁾. وهو - في هذا - يتجاهل تماماً تتلمذه لنصر بن عاصم ويحيى ابن يعمر. فقد أخذ ابن أبي إسحاق النحو عن ابن يعمر⁽⁶⁾، وأخذ القراءة - عرضاً - عنه وعن نصر بن عاصم⁽⁷⁾. ففكر ابن أبي إسحاق النحوي امتداد لفكر شيخه: نصر وابن يعمر، وهو يلتقي معهما في كثير من آرائهما النحوية، وليس أدل على هذا من أخذه القراءة عنهما بصحتها وشاذها. وتتمّة الخبر السابق تؤكد مثل هذا الأمر: فخالد الحذاء أخبر ابن أبي إسحاق بمقولة نصر، فظل ابن أبي إسحاق يقرأ

(1) انظر صفحة: 45 من هذه الدراسة

(2) انظر صفحة: 68 من هذه الدراسة

(3) سورة الإخلاص، آية 1-2

(4) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: 27

(5) ضيف، المدارس النحوية: 18

(6) أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين: 13

(7) ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء: 410/1

بقراءة شيخه نصر إلى أن مات⁽¹⁾. وعليه، فإن ابن أبي إسحاق يدين في نحوه وقراءته لما تلقاه من شيخه في النحو والقراءة.

إنّ اختيارات النحاة عامة من القراءات متأثرة - كما أسلفت - بما انتهوا إليه من أنظار نحوية. مثلما أن اتساع نظر النحوي القارئ في مسائل النحو، يصحبه نشاط في اختياره من القراءات. ومتى خالف النحوي - فيما يقرأ - قراءة الجمهور، كان ذلك تعبيراً صادقاً عن تنامي وعيه النحوي. بناء على هذا، فإن قراءات تلاميذ الدوّلي الثلاث لتصور تنامي وعيهم النحوي خير تصوير؛ فقد نشطوا للاختيار في قراءاتهم نشاطاً ملحوظاً، وخالفوا - في جملة ما يقرؤون - قراءة الجمهور أحياناً كثيرة.

ومما يُلحظ على منهجهم في الاختيار، أنّ نظرتهم إلى اللغة نظرة ذات مرانة واتساع، فكل ظاهرة لغوية عندهم يُعندّ بها، ويمكن أن يُقرأ بها القرآن. وهذا يعني أنّ أصول النحو، وقوانين الاحتجاج لم تأخذ نصيبها في عملية الاستقراء والاستنباط، بل كان لكل منهم أصول يرجع بها إلى كلام العرب وأشعارهم وكل اللغات عندهم حجة⁽²⁾. وذلك خلاف ما آلت إليه الحال عند النحاة المتأخرين؛ إذ ازداد النحوي منهم مع تقدم الزمن تمسكاً بالقانون اللغوي، ومن ثم ترى اللغة عند تلاميذ الدوّلي أرحب صدرًا مما هي عليه لدى الحضرمي، وتجدها عند الحضرمي أوسع ممّا هي عليه لدى سيبويه، وهكذا... وذلك يرجع إلى أنّ القديم أكثر احتكاكاً بالعرب، ويرجع أيضاً إلى أنّ المتأخر أكثر تأثراً بالثقافات الفقهية والكلامية، وهذه تطمح أبداً إلى الاطراد وتوحيد القانون⁽³⁾.

من هنا، فإن نظرة النحاة إلى اللغة - على مرّ العصور - ليست واحدة، فما يجيزه المتقدم منهم قد يرفضه المتأخر، والعكس صحيح أيضاً. في ضوء هذا، شدّ كثير من قراءات تلاميذ الدوّلي لدى النحاة المتأخرين.

(1) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: 27

(2) الحلواني، المفصل في تاريخ النحو: 133/1

(3) المرجع نفسه: 129/1

عصر التأسيس

خطا النحاة البصريون بالنحو في هذه المرحلة خطوات متقدمة. فقد عمدوا إلى وضع الأسس أو الركائز التي سيُشاد عليها بناء النحو في عصر سيبويه، أهمها: استقلال النحو عن العلوم اللغوية الأخرى، ومحاولة طرد القواعد وتأويل ما يخرج عنها، ووضع أسس للاحتجاج أو السماع. إلى جانب هذا، بدأت بذور المذهبية تُزرع في تربة النحو، فهناك ما يمكن أن يُسمّى مذهب الرأي أو القياس، وهناك ما يمكن أن يُطلق عليه مذهب الأثر أو السماع⁽¹⁾.

وقد أفاد علم النحو في نشأته من علوم أخرى كان لها حضور بارز آنذاك كعلم الفقه وأصوله وعلم الكلام⁽²⁾، إذ إن الأصول التي بنى عليها النحويون النحو - كالسماع والقياس وغيرها - إنما هي مستقاة من علم أصول الفقه نفسه. كما أن الخلافات التي أخذت تدور بين النحاة إنما ترجع في جوهرها إلى تلك التي كانت سائدة بين علماء الكلام.

والذي يعني - في هذا المقام - الأسس التي وضعها البصريون للاحتجاج والسماع. فقد سلك البصريون منهجاً خاصاً في استقرار اللغة بغية تعويد النحو، فلم يأخذوا اللغة من كل قبيلة، لأن القبائل عندهم لا تتساوى في الفصاحة. فهناك قبائل عاشت في عزلة تامة، وأغلقت عليها باب الصحراء، فكمّلت لها لغتها وصيّنت من كل تحريف! وهناك قبائل اتصلت بغيرها، وتأثرت بهذا الاتصال عن طريق الاختلاط أو الجوار. فهذه يُحترس من لغتها ولا يُؤخذ عنها؛ لأنها لم تكن في عزلة تامة تصون اللغة من كل عبث يمتد إليها!⁽³⁾.

وقد حدّد الفارابي القبائل التي اعتمد عليها البصريون في أخذ اللغة عنها، والقياس عليها قائلاً: "والذين نُقلت عنهم اللغة العربية، وبهم اقتُدي، وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم: قيس وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر

(1) الحلواني، المفصل في تاريخ النحو: 137/1

(2) المرجع نفسه: 137/1

(3) مكرم، عبد العال سالم، (د.ت)، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، دار المعارف،

ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكَل في الغريب والإعراب. ثم هُذيل، وبعض كنانة وبعض الطائيين. ولم يُؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم⁽¹⁾.

أمّا المصدر الثاني الذي اتكأ عليه البصريون فهو أشعار العرب الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين فقط. ومن ثم، استشهدوا بالقرآن في مسائل نحوية متفرقة⁽²⁾. وقد استبعدوا من منهجهم الاستشهاد بالقراءات، إلا إذا كان هناك شعر يسندها، أو كلام عربي يؤيدها، أو قياس يدعمها. كما استبعدوا من منهجهم - أيضاً - الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف⁽³⁾.

ومنهج البصريين في استقراء اللغة ينطوي على كثير من المفارقات؛ فقد كان من المتوقع منهم أن يتخذوا من آيات القرآن الكريم أساساً ومنطلقاً في استنباط الكثير من القواعد النحوية. كيف لا، والقرآن الكريم هو النص الأفصح على الإطلاق من بين جملة النصوص التي عرفها العرب، وسيعرفونها إلى أن يرث الله الأرض وما عليها!! على الرغم من هذا كله، فقد كان احتفاء البصريين باللغة المحكية على السنة العرب كبيراً، إلى الحد الذي جعلهم يحتكمون إلى تلك اللغة على أنها المرجع الأول في استنباط القواعد. فإذا تعارض شيء من آي القرآن مع أقيستهم، لجأ البصريون إلى محاولة تأويله وتوجيهه لتستقيم لهم أقيستهم⁽⁴⁾. ومنهج البصريين هذا يشي بأنهم نظروا إلى القرآن على أنه نص كغيره من النصوص المسموعة، التي من الممكن أن تخضع للتأويل، حرصاً منهم على ثبات ما خرجوا به من أقيسة وأحكام واستقراره. ولعلّ الذي دفعهم إلى ذلك اعتزازهم الشديد بلغة العرب التي سبقت نزول القرآن. فلما نزل القرآن بها، آثروا دراسة تلك اللغة ليستعينوا بها على فهم ما حفل به القرآن من استخدامات لغوية. ومثل هذا يلتقي مع دعوات كثير من الصحابة

(1) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (د.ت)، الاقتراح في أصول النحو، ت: محمد بن فريد

الشبراوي، المكتبة التوفيقية، مصر: 57 - 58

(2) مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: 117

(3) المرجع نفسه: 97

(4) المرجع نفسه: 112

الراشدين، ومن تلاهم من التابعين، في حثّ الناس على تعلّم العربية؛ لأنها السبيل إلى فهم نصوص الذكر الحكيم⁽¹⁾.

ومما يُؤخذ على البصريين في استقراءهم لغة العرب، اقتصارهم على قبائل بعينها، بحجة ابتعادها عن المؤثرات الأجنبية، وسلامة لغتها من اللحن الذي داخل لغات القبائل المستثناة من استقراءهم.

وعلى فرض أن هذه القبائل عاشت سجيئة في بيئاتها البدوية، فلم تتصل بغيرها - وهذا أمر متعذر مع طابع العيش في الصحراء - كان من باب أولى أن ينزل القرآن بلغتها، لا بلغة قريش أفصح اللغات. وقريش لم تكن في معزل عن العالم الخارجي؛ لأنّ مكة موطنها كانت قبلة العرب في الجاهلية والإسلام نظراً إلى مكانتها الدينية. كما كان كثير من أبنائها يقوم برحلات عديدة صيفاً وشتاءً إلى أطراف الجزيرة للتّجار⁽²⁾. الأمر الذي من شأنه أن يحيل على أن لغة قريش تأثرت بغيرها من لغات العرب وأثّرت فيها؛ لذا، فإنّ الاقتصار في دراسة اللغة على ما تكلمت به قبائل محددة لا يعكس - ضرورة - الواقع اللغوي السائد حينذاك. أي إن استقراء البصريين للغة كان ناقصاً، وهذا يفضي حتماً إلى قصور في القواعد التي خرجوا بها إثر ذلك. وما لجوء البصريين إلى كثرة التأويل - خاصة في القرآن - إلا مؤشر واضح على مثل هذا القصور. بل إن كثيراً من القراءات التي عدّها النحاة المتأخرون شاذة، لتفصح عن جانب مهم من اللغة أهمله البصريون، تحت ذريعة خروجه عن دائرة سماعهم.

ومن أشهر النحاة البصريين القراء في هذا العصر عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي⁽³⁾، مولى آل الحضرمي، وهم حلفاء بني عبد شمس بن عبد مناف⁽⁴⁾.

(1) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: 12 - 13

(2) مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: 97

(3) يُنظر في ترجمة ابن أبي إسحاق: أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين: 12. ويُنظر: السيرافي، أخبار النحويين البصريين: 25. ويُنظر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: 31.

ويُنظر: النديم، الفهرست: 47. ويُنظر: القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة: 105/2

(4) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: 31

المقرئ النحوي العلامة في علم العربية. عاصر أبا عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي، وحماد بن سلمة، وحماد بن الزبيرقان، ومسلمة بن عبد الله، إلا أنه زاحم بعلمه عنبسة، وميموناً، تلميذي الدؤلي آخر عصرهما⁽¹⁾. أخذ الحضرمي النحو - كما أشرت - عن يحيى بن يعمر، وقيل إنه أخذه عن ميمون الأقرن⁽²⁾. بيد أن أخذ الحضرمي القراءة عن ابن يعمر يعزّز فكرة كونه من تلاميذ ابن يعمر في النحو لا ميمون الأقرن.

روى الزبيدي عن ابن سلام الجمحي قوله: "كان ابن أبي إسحاق أول من بعج النحو، ومدّ القياس والعلل، وكان معه أبو عمرو بن العلاء، وبقي بعده بقاءً طويلاً وكان ابن أبي إسحاق أشد تجريداً للقياس، وكان أبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها"⁽³⁾. ومثل هذا الكلام يحتاج منا إلى وقفة.

فقول الجمحي - هذا - لا يعني بالضرورة عدم ظهور نحويين سبقوا ابن أبي إسحاق، وتتلّمذ لهم كما عرضت. غير أن ابن أبي إسحاق كان أول من طرق باب النحو بصورة منهجية فصارت له آراء نحوية صريحة أثبتتها بعض النحاة في كتبهم، كسيبويه في كتابه وأبي عبيدة في مجازة⁽⁴⁾. وقياس الحضرمي ليس ذلك الذي عُرف عند النحاة المتأخرين، بل هو قياس "تحكمه الفطرة والسجية، إذ أخذ يُنعم النظر فيما يسمعه من العرب، ويقارن بين أجزاء مادة السماع تلك، فيعرف المشتبه فيها والمختلف، ويبحث عن الأوصاف التي تلتقي فيها الأمور المتشابهة والظواهر

(1) القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة: 105/2

(2) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: 31

(3) المرجع نفسه: 31

(4) الحلواني، المفصل في تاريخ النحو: 144/1

المتقاربة ثم يستنبط بعد ذلك من هذه الظواهر مقاييسه وأصوله⁽¹⁾. وهنا تكمن أهمية ابن أبي إسحاق في تاريخ النحو العربي⁽²⁾.

كان ابن أبي إسحاق يخضع الكلام المحكي في عصره لمقاييسه وأحكامه، فإذا ما خالفها شيء منه لم يتخرج من نقده وتخطئته، بخلاف معاصره أبي عمرو الذي كان - كما يُروى - أشد تسليماً للعرب منه⁽³⁾. ولعل ما يفسر هذا تفوق أبي عمرو عليه في الإلمام بكلام العرب ولغاتها.

وأخبار ابن أبي إسحاق مع الفرزدق مشهورة، إذ كان ابن أبي إسحاق يكثر الرد عليه والتعنت له. فلما قال الفرزدق في مديحه يزيد بن عبد الملك:

مُسْتَقْبَلِينَ شِمَالِ الشَّامِ تَضْرِبُنَا بِحَاصِبِ كَنْدِيفِ القُطْنِ مَنْثُورِ
عَلَى عَمَائِمِنَا تُقَى وَأَرْحَلِنَا عَلَى زَوَاحِفِ تَرْجَى مُخَهَا رِيرِ

قال له ابن أبي إسحاق: أسأت، إنما هو "مخها رير"، وكذلك قياس النحو في مثل هذا الموضع، فغيّر الفرزدق عجز بيته قائلاً: على زواحف نزجها محاسير⁽⁴⁾. قال يونس بن حبيب: والذي قاله جائز حسن⁽⁵⁾.

ومثل هذا الخبر مؤشر على المكانة التي أخذ النحوي يتبوؤها في مجتمعه، فجميع الناس حتى الشعراء مطالبون بالالتزام بقواعد النحاة وعدم خرقها. فما كان من الفرزدق إلا أن يستجيب لقياس الحضرمي، ويغير عجز بيته. ويبدو أن الحضرمي كان يكثر من الاعتراض على شعر الفرزدق، مما دفع الفرزدق إلى هجائه قائلاً:

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

(1) مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: 63

(2) للحضرمي أثر واضح في تاريخ النحو، فقد توسّع في استنباط أقيسة لم تكن مستنبطة قبله، وأدنى النحو من الفقه، فاستخدم الرأي في تفسير الظواهر النحوية، وأول ما لا يظهر فيه القياس.

الحلواني، المفصل في تاريخ النحو: 148/1-155

(3) السيرافي، أخبار النحويين البصريين: 28

(4) المرجع نفسه: 27

(5) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: 32

فلما سمعه الحضرمي سارع إلى تخطئته قائلاً: "لحنت في قولك: "مولى موالياً" وكان ينبغي أن تقول: "مولى موالٍ"⁽¹⁾. والبيت السابق نفسه من شواهد سيبويه في الكتاب، فما عدّه الحضرمي خروجاً عن قياس النحو، يمثل لغة يُحتجُّ بها لدى سيبويه⁽²⁾. من هنا يمكن القول: إن آراء ابن أبي إسحاق النحوية لم يكن جميعها موضع قبول لدى النحاة المتأخرين وليس لنا أن نتصور وجود نحوي يؤخذ بآرائه كلّها؛ "فما من نحوي إلا ويؤخذ من قوله ويترك"⁽³⁾. وهذا أمر بدهي. إذ ليس باستطاعة نحوي واحد بل مجموعة من النحاة الإحاطة بكل ما في لغات العرب - مجال السماع - من استعمالات لغوية، مثلما أن تعويد النحو ما زال في بدايته زمن ابن أبي إسحاق⁽⁴⁾. وقد كان كل جيل من النحاة حريصاً على الإفادة من معارف الجيل الذي سبقه ونقدها؛ لتكون له بعد ذلك نظراته الخاصة به ومع تقدّم الزمن، اتسع نظر النحاة وازداد اطلاعهم، حتى استقرت القواعد النحوية على الصورة التي نجدها لدى الخليل وتلميذه سيبويه.

لذا، ليس من المستغرب أن نلمح تبايناً في أنظار النحاة - جيلاً بعد جيل - إزاء المسألة الواحدة من مسائل النحو. في الوقت نفسه، إن ابن أبي إسحاق لم يكن ليتبنّى رأياً نحوياً ما دون احتكامه إلى لغة العرب، وهذا ديدن النحاة دائماً؛ لذا، فإن

(1) السيرافي، أخبار النحويين البصريين: 27

(2) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (د.ت)، الكتاب، ت: عبد السلام محمد هارون، ط 1، دار الجيل، بيروت: 3 / 313. يروي أبو الطيب اللغوي أنّ الفرزدق قال للحضرمي: " والله لأهجونك ببيت يكون شاهداً على ألسنة النحويين"، فهجاه بهذا البيت. أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين: 12

(3) قال يونس بن حبيب: لو كان أحدٌ ينبغي أن يؤخذ بقوله كلّه في شيء واحد، لكان ينبغي لقول أبي عمرو أن يؤخذ كله، ولكن ليس من أحدٍ إلا وأنت آخذ من قوله وتارك. الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: 35

(4) سئل يونس بن حبيب عن ابن أبي إسحاق وعلمه، فقال هو والنحو سواء، أي هو الغاية. فقيل له: فأين علمه من علم الناس اليوم؟ قال: لو كان في الناس اليوم من لا يعلم إلا علمه لضحك به، ولو كان فيهم أحد له ذهنه ونفاذه كان أعلم الناس. السيرافي، أخبار النحويين البصريين: 26

آراءه النحوية تعكس بعض ملامح الواقع اللغوي السائد في عصره، سواء أوجدت قبولاً لدى النحاة من بعده أم لم تجد.

ولم يصنف الحضرمي كتاباً يضم آراءه النحوية تلك⁽¹⁾، وإنما جاءت اختياراته من القراءات⁽²⁾ تنطق بما انتهى إليه من آراء. وعليه، فإن الأحكام التي أطلقها النحاة المتأخرون تجاه قراءات النحاة الأوائل عامة، إنما تقيم الفكر النحوي لدى أولئك النحاة. ولعلّي لا أجنب الصواب إن قلت: إنَّ النحاة الأوائل كانوا يعمدون إلى إشاعة آرائهم النحوية من خلال قراءاتهم، خاصة وأن الزمن الذي أظلمهم زمن لم يهتدوا فيه بعدُ إلى فكرة التأليف في النحو⁽³⁾؛ فقد كان نحوهم يدور حول مسائل محددة استوقفتهم، وعبروا عن آرائهم إزاءها من خلال ما يقرؤون، يستوي في ذلك اختيارهم وروايتهم عن غيرهم.

وقد كان الإقراء عامة - حتى هذا العصر - يقوم على الاختيار، وقد تعددت اختيارات القراء وتنوَّعت إثر غياب الضوابط التي تبين حدود المقبول والمتروك من القراءات المروية، على نحو ما أصَّله علماء القراءات في وقت لاحق⁽⁴⁾. حتى إذا ما استوت تلك الضوابط على سوقها واستقرت القواعد النحوية، أُعيدَ النظر فيما كان من اختيارات القراء ليلقى بعضها تصحيحاً، ويلقى بعضها الآخر تشديداً. وهذا ما كان من أمر اختيارات النحاة الأوائل كالحضرمي وغيره.

(1) يروي أبو الطيب أنّ الحضرمي تكلم في الهمز حتى عمل فيه كتاباً ممّا أملاه. أبو الطيب

اللغوي، مراتب النحويين: 12

(2) أخذ الحضرمي القراءة عرضاً عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم، وروى القراءة عنه عيسى بن عمر الثقفي وأبو عمرو بن العلاء. ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء: 410/ 1

(3) إن استثنينا ما يُنسب إلى عيسى بن عمر من وضعه كتابين في النحو، وسيأتي الحديث عنهما لاحقاً.

(4) يُنظر: الصغير، محمود أحمد، (1999)، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، ط 1، دار الفكر، بيروت، لبنان: 31 - 45

لقد راوح الحضرمي في اختياراته ما بين موافقة قراءة الأئمة من القراء ومخالفتها، متأثراً في ذلك بما يمليه عليه فكره النحوي. فقد التزم بقراءة الأئمة في مواضع كثيرة لتماشيتها مع فكره النحوي، مثلما عدل عن قراءتهم في مواضع أخرى، وقرأ مختاراً ما يتناسب وقناعاته النحوية. واختياراته تلك تمثل في مجملها لغات مقبولة لدى النحاة المتأخرين، فلم يعدموا القدرة على توجيهها بما لا يخرج عن قواعدهم. إلا أن بعض اختياراته مثّلت معضلة لدى النحاة المتأخرين اضطربوا حيالها، فتأولها بعضهم تأويلات بعيدة دفاعاً عنها، في حين تنكّبها بعضهم الآخر ناعياً إيّاها بالشذوذ، لمخالفتها المشهور من قواعدهم أولعجزهم عن توجيهها. ومثل هذه القراءات تحتاج منا إلى وقفة.

بما أن قراءة النحوي متأثرة بما آل إليه من آراء نحوية، وأراؤه تلك منبثقة عن سماعه وقياسه، إذن ينبغي ألاّ تهمل تلك القراءات - حين دراسة اللغة- تحت ذريعة خروجها عن أقيسة النحويين المتأخرين، أو عجزهم عن توجيهها؛ إذ إن اللغة ظاهرة لا تُلزمها قواعد، غير أن تلك القواعد تعين على فهم كثير من أنماطها وتراكيبها. فإن لم توفق إزاء أنماط محددة، فذاك لقصور القواعد نفسها أو ربما لقصور نظر من تصدّى لتوجيه ما شذّ عن تلك القواعد.

ولعلّ خير ما يؤكد هذا ويدعمه، أن علم اللغة المعاصر أسهم - كما سأعرض - في توجيه كثير من تلك القراءات⁽¹⁾، كما أن علماء اللغة المعاصرين أعادوا النظر في بعض قضايا اللغة لدى سالفهم، فخرجوا بآراء تنقض ما كان في عُرْف القدماء حقائق لا ريب فيها⁽²⁾. وعليه، فإن كثيراً من القراءات التي عُدّت شاذة لغوياً في نظرة النحاة القدامى لصحيحة لغوياً، إذا ما أُخضعت للدرس في ضوء علم اللغة المعاصر.

(1) انظر صفحة: 49، 107 من هذه الدراسة

(2) انظر صفحة: 83-84، 91 من هذه الدراسة

ومن أشهر النحاة البصريين القراء - في هذا العصر أيضاً - أبو عمر عيسى ابن عمر النخعي البصري⁽¹⁾، خلف الحضرمي وتلمذ له، وعن عيسى أخذ الخليل بن أحمد⁽²⁾.

تابع عيسى بن عمر بناء الأسس التي وضعها شيخه الحضرمي في تاريخ النحو العربي وزاد عليها، فتوسعت بفضلها الدائرة النحوية حتى ألمت - أو كادت تلم - بمعظم أبواب النحو التي نجدها عند جيل سيبويه⁽³⁾.

وقد تأثر عيسى بمنهج أستاذه الحضرمي في النحو؛ فقد كان من رواد منهج الرأي والنظرة القياسية إلى نصوص اللغة، مستعيناً في ذلك - كأستاذه - بمنهج الفقهاء في عصره كأبي حنيفة النعمان، صاحب مذهب الرأي والتأويل واستخدام القياس والجدل في فقهه وفتاواه. وقد تميز عيسى بن عمر بتفسيره الظواهر النحوية من خلال ربطها بالمعنى، وبكثرة التأويل، والتفاته إلى فكرة العامل النحوي⁽⁴⁾.

كان عيسى بن عمر - كأستاذه الحضرمي أيضاً - يطعن على العرب ويخطئ المشاهير منهم، فبلغ به الأمر أن يخطئ النابغة الذبياني الشاعر الجاهلي. إذ يروى عن عيسى قوله: أساء النابغة في بيته:

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضَيْلَةٌ مَنِ الرَّقْشِ فِي أُنْيَابِهَا السَّمُّ نَاقِعٌ⁽⁵⁾
ووجهه أن يكون: "السَّمُّ نَاقِعاً"⁽⁶⁾

(1) يُنظر في ترجمة عيسى بن عمر: أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين: 21. ويُنظر السيرافي، أخبار النحويين البصريين: 31، ويُنظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: 40. ويُنظر: النديم، الفهرست: 47. ويُنظر: القفطي: إنباه الرواة على أنباء النحاة: 2 / 375

(2) السيرافي، أخبار النحويين البصريين: 31. ويُقال إنه أخذ النحو عن أبي عمرو بن العلاء. أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين: 21

(3) الحلواني، المفصل في تاريخ النحو: 1 / 161

(4) المرجع نفسه: 166/1.

(5) النابغة الذبياني، أبو أمامة زياد بن معاوية، (2005)، ديوانه، شرحه: حمدو طماس، ط2، دار المعرفة، بيروت، لبنان: 76

(6) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: 41

واشتهر عيسى بن عمر بفصاحته، وميله إلى التعبير في كلامه، واستعمال الغريب فيه وفي قراءته⁽¹⁾. وتُروى أخبار كثيرة تشهد بذلك. منها، قال الأصمعي: جاء عيسى بن عمر يوماً إلى أبي عمرو بن العلاء، فقال: مررتُ بقنطرة قرّة فلقيني بعيران مقرونان في قرن، فما شعرتُ شعرة حتى وقع قرانهما في عنقي، فلبج بي، فافترنق عني والناس قيام ينظرون. قال الأصمعي: فكاد أبو عمرو ينشق غيظاً من فصاحته⁽²⁾.

وقد ذكر الرواة أن عيسى بن عمر كان قد ألف في النحو كتابين: كتاباً مبسوطاً وكتاباً مختصراً، فسمّى أحدهما الجامع والآخر الإكمال. وفيهما قال الخليل بن أحمد:

بَطَّلَ النُّحُوْ الَّذِي جَمَعْتُمْ غَيْرَ مَا أَلَّفَ عَيْسَى بِنَ عَمْرٍ
ذَٰكَ "إِكْمَالٌ" وَهَذَا "جَامِعٌ" وَهَمَا لِلنَّاسِ شَمْسٌ وَقَمَرٌ⁽³⁾

أقول: إن كتابي عيسى بن عمر ليمثلان محاولة رائدة منه للاتجاه بالنحو العربي صوب التأليف. إلا أنهما فُقدَا، فلم تسنح للنحاة من بعده فرصة الاطلاع عليهما والإفادة من مادّتهما، قال السيرافي: "وهذان الكتابان ما وقعا إلينا، ولا رأيتُ أحداً يذكر أنه رآهما"⁽⁴⁾.

ومهما يكن من أمرهما، فأرى أن الوقت كان مبكراً - آنذاك - على وضع كتاب جامع لمسائل النحو؛ فما زال نحاة ذلك العصر وقتئذٍ في طور جمع اللغة واستقصاء شواهداها. فعيسى بن عمر - على الرغم من سعة علمه - لم يكن مهياً بعدُ لمثل هذا الوضع. ولو كان الأمر كذلك، لحفظ كتاباه وتداولهما الناس حتى عصرنا هذا.

(1) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: 41

(2) المرجع نفسه: 44

(3) أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين: 23

(4) السيرافي، أخبار النحويين البصريين: 32. روى أبو الطيب عن المبرد قوله: "قرأت أوراقاً من أحد كتابي ابن عمر، فكان كالإشارة إلى الأصول". أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين:

ولعلّ محاورته لأبي عمرو بن العلاء في مسألة الطيب والمسك، دليلٌ قاطع على هذا. فقد روى الزبيدي أن عيسى جاء إلى أبي عمرو فقال: ما شيء بلغني أنك تجيزه؟ قال أبو عمرو: وما هو؟ قال عيسى: بلغني أنك تجيز "ليس الطيب إلاّ المسك" بالرفع، فقال أبو عمرو: نمت يا أبا عمر وأدلج الناس! ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، وليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع. ثم أرسل أبو عمرو اثنين من أصحابه إلى أبي المهدي الحجازي وإلى المنتجع التميمي، فلَقْنَا الأول الرفع فلم يرفع ولَقْنَا الثاني النصب فلم ينصب. فعادا إلى أبي عمرو وعنده عيسى لم يبرح - وأعلماه ما سمعاه، فأخرج عيسى خاتمه من يده وقال لأبي عمرو: لك الخاتم، بهذا والله فُقت الناس⁽¹⁾. ولمثل هذا الخبر مؤشر على أن استقراء عيسى ابن عمر للغة كان ما يزال ناقصاً⁽²⁾.

أشرتُ - سابقاً - إلى أن آراء النحاة البصريين قد تتباين في مسألة نحوية ما، من عصر إلى عصر إبان نشوء النحو وتطوره. وقد عرفت الخلافات النحوية طريقها إلى ساحة أولئك النحاة منذ فترة مبكرة في تاريخ النحو، بل إنك لتجد نحاة العصر الواحد تختلف آراؤهم تجاه كثير من قضايا النحو. وهذا التباين في الأنظار النحوية يلقي بظلاله على نهج النحاة في اختيارهم من القراءات، ومن ثمّ انتصار بعضهم لقراءات لا يرتضيها غيرهم. ويرصد الزبيدي - في طبقاته - صورة من اختلاف عيسى بن عمر مع بعض معاصريه، إذ يقول: "كان عيسى بن عمر يقرأ: "هُوَ لَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطَهَرُ لَكُمْ"⁽³⁾، وهذا مخالف لما قاله النحويون ولما قرأت به القراءة.

(1) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: 43

(2) سأل أحد العلماء عيسى بن عمر قائلاً: أخبرني عن هذا الذي وضعت، يدخل فيه كلام العرب كله؟ قال عيسى: لا، قال: فمن تكلم بخلافك واحتذى ما كانت العرب تكلم به، أتراه مخطئاً؟ قال عيسى: لا، قال: فما ينفع كتابك؟. السيرافي، أخبار النحويين البصريين: 33. ويروي القفطي أن عيسى وضع كتابه على الأكثر، وشذبه وهذبه، وسمّى ما شذّ عن الأكثر لغات. القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة: 375/2

(3) سورة هود، آية 78

وأنكرها أبو عمرو بن العلاء عليه، فقال له: كيف تقول: هؤلاء بنيّ، هم ماذا؟ فقال عيسى: عشرين رجلاً، فأنكرها أبو عمرو⁽¹⁾.

ففكر عيسى النحوي في هذه المسألة هو الذي قاده إلى اختيار قراءة النصب دون الرفع، غير مكترث بمخالفة غيره من النحويين وبما تواتر لدى أئمة القراء، فشذت قراءته تلك. ويروي الزبيدي - أيضاً - : "كان عيسى وأبو عمرو يقرآن: **يَا جِبَالَ أُوبِيٍّ مَعَهُ وَالطَّيْرُ**"⁽²⁾ بالنصب، ويختلفان في التأويل: كان عيسى يقول: هو على النداء: كما تقول: يا زيد والحارث، لما لم يمكنه ويا الحارث. وقال عيسى: لو كان على النداء لكان رفعاً، ولكنها على إضمار: "وسخرنا الطير"، لقوله تعالى على إثر هذا: **"وَأَسْلِمْنَا رِيحًا"**⁽³⁾⁽⁴⁾.

وعلى الرغم من كون عيسى من قرّاء البصرة⁽⁵⁾، إلى أن اشتغاله بالقراءة لم يصرفه عن المنهج النحوي الذي اختطه لنفسه، فالقياس على لغة العرب هو الأساس الذي اتكأ عليه فيما انتهى إليها من أنظار نحوية، وهذا ينسحب - أيضاً - على منهجه في اختيار القراءة. يقول أبو عبيد القاسم بن سلام: "كان عيسى عالماً بالنحو، غير أنه كان له اختيار في القراءة على مذاهب العربية، يفارق قراءة العامة ويستتكره الناس، وكان الغالب عليه حبّ النصب إذا وجد لذلك سبيلاً منه"⁽⁶⁾. فعيسى النحوي لم يكن يحفل في اختياره القراءة بموافقة قراءة الجمهور بقدر احتقائه بجريانها على سمت العربية، وتماشيتها مع أنظاره النحوية التي قد يخالفه فيها نحاة عصره، والنحاة من بعده.

(1) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: 41

(2) سورة سبأ، آية 10

(3) سورة سبأ، آية 12

(4) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: 41

(5) عرض عيسى بن عمر القرآن على ابن أبي إسحاق الحضرمي، وعاصم الجحدري، وقرأ على الحسن البصري، وروى عن ابن محيصن وابن كثير حروفاً. ابن الجزري، غاية النهاية في

طبقات القراء: 1 / 613

(6) ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء: 1 / 613

فلا غرو - إذن - أن يشذ كثير من اختياراته، شأنه في ذلك شأن أستاذه الحضرمي. ويبدو أن هذا الشذوذ في اختياراتهما كان كثيراً إلى الحد الذي سوَّغ لبعض المؤرخين نعتهما به، يقول النديم: "كان عيسى بن عمر وعبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي من أصحاب القراءات الشواذ"⁽¹⁾.

ونجد الزبيدي - في طبقاته - يذكر إلى جانب عيسى بن عمر، كلاً من مسلمة بن عبد الله الفهري⁽²⁾، وبكر بن حبيب السهمي⁽³⁾، على أنهما من النحويين البصريين. ويبدو أنه لم يكن لهما إسهام كبير في تاريخ النحو العربي، فجاءت قراءاتهما قليلة جداً، إذا ما قورنت بما روي عن الحضرمي وتلميذه عيسى. هؤلاء هم أشهر النحاة البصريين القراء، وقد ألمحنا من خلال عرضنا هذا إلى بعض أسباب شذوذ قراءاتهم، والفصول القادمة ستظهر أسباباً أخرى شذت لأجلها قراءاتهم.

(1) النديم، الفهرست: 33

(2) يُنظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: 45. ويُنظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء: 298/2.

(3) يُنظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: 46. ويُنظر: القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة: 244/1. ويُنظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء: 298/2.

الفصل الأول

القضايا الصوتية

1.1 الإبدال الصوتي التركيبي

جرت العادة في علم اللغة الحديث على أن يُطلق مصطلح (التغيّرات التركيبية للأصوات)، على التغيّرات التي تُصيب الأصوات من جهة الصلّات التي تربطها بعضها ببعض، فنكون تلك التغيرات مشروطة بتجمع صوتي معين، وليست عامة في الصوت في كل ظروفه وسياقاته اللغوية⁽¹⁾.

وتخضع هذه التغيرات لقوانين صوتية مقيدة، أهمها: قانون المماثلة، وقانون المخالفة⁽²⁾. وفيما يلي عرض لهذين القانونين، وبيان إسهامهما في توجيه كثير من قراءات النحاة البصريين.

أولاً: المماثلة الصوتية:

تتأثر الأصوات بعضها ببعض في المتصل من الكلام، فحين ينطق المرء بلغته نطقاً طبيعياً لا تكلف فيه، يُلاحظ أن أصوات الكلمة الواحدة قد يُوثر بعضها في بعض، مثلما أن اتصال الكلمات في النطق المتواصل قد يخضع - أيضاً - لهذا التأثير⁽³⁾؛ ذلك أن أصوات اللغة تتباين من حيث الصفات والمخارج، وهي "في تأثرها تهدف إلى نوع من المماثلة أو المشابهة بينها، ليزداد مع مجاورتها قربها في الصفات أو المخارج. ويمكن أن يُسمّى هذا التأثير بالانسجام الصوتي بين أصوات

⁽¹⁾ عبد التواب، رمضان، (1983)، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة: 22.

⁽²⁾ المرجع نفسه: 22.

⁽³⁾ أنيس، إبراهيم، (1979)، الأصوات اللغوية، ط5، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة: 178.

اللغة⁽¹⁾. وهذا التأثير يحدث بين الأصوات الصامتة، ويحدث كذلك بين الحركات، كما يحدث - أيضاً - بين الأصوات الصامتة والحركات⁽²⁾.

وتشيع ظاهرة المماثلة الصوتية في العربية، شأنها في ذلك شأن كثير من اللغات. وقد التفت علماء اللغة القدماء إلى هذه الظاهرة في مؤلفاتهم، وتباينت مصطلحاتهم في التعبير عنها.

فقد عالج سيبويه ظاهرة المماثلة بين الصوامت في كتابه، وسماها المضارعة، ويتضح ذلك في الباب الذي عقده تحت عنوان: "باب الحرف الذي يُضارَع به حرفٌ من موضعه و الحرف الذي يُضارَع به ذلك الحرف وليس من موضعه"⁽³⁾. ويعني سيبويه بالحرف الذي يضارَع به حرف من موضعه، الصاد الساكنة إذا وليتها دال، نحو: مصدر وأصدر. إذ تُبدل الصاد المهموسة فيهما زياً لتضارع الدال المجهورة⁽⁴⁾. ويُعلّل مضارعة الصاد الدال بقوله: "وإنما دعاهم إلى أن يقربوها ويبدلوها أن يكون عملهم من وجه واحد، وليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد"⁽⁵⁾.

وقد ضرب سيبويه أمثلة أخرى على مضارعة حرف حرفاً ليس من موضعه؛ كالتاء في اجتمعوا، واجتروا، التي ضارعت الجيم وهي ليست من موضعها، فنطقهما بعض العرب: اجدمعوا، واجدروا. وغيرهما⁽⁶⁾.

أما المماثلة بين الحركات فسمّاها سيبويه - مرة - (إتباعاً)، إذ يقول: "اعلم أن قوماً من ربيعة يقولون: منهم، أتبعوها الكسرة، ولم يكن المسكن حاجزاً حصيناً"⁽⁷⁾

(1) أنيس، الأصوات اللغوية: 178. ويُنظر: عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: 22.

(2) عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: 22.

(3) سيبويه، الكتاب: 4/477.

(4) المرجع نفسه: 4/477-478.

(5) المرجع نفسه: 4/478.

(6) المرجع نفسه: 4/479.

(7) المرجع نفسه: 4/496.

وسمّاها - مرة أخرى - في باب الإمالة (تقريباً), فقال: "فالألّف تُمال إذا كان بعدها حرف مكسور, وذلك قولك: عابد وعالم, وإنما أمالوا الألف للكسرة التي بعدها, أرادوا أن يقربوها كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي"⁽¹⁾.

وقد بحث ابن جنّي ظاهرة المماثلة, وسمّاها الإدغام الأصغر, وهو "تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه, من غير إدغام يكون هناك"⁽²⁾. وضروب التقريب عنده: الإمالة, وقلب تاء (افتعل) طاءً بعد أحرف الإطباق, نحو: (اصطبر, واضطرب), وقلبها دالاً بعد الدال والذال والزاي, (كقولهم: ازدان, وادعى), وقلب السين صاداً قبل الحرف المستعلي, (كقولهم في سقّت: صقّت, وفي السوّق: الصوق), وتقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق, (نحو: شعير, وبعير), وفتح العين في الماضي والمضارع حلقيّ العين أو اللام, (نحو: سأل يسأل, وسبّح يسبّح), وتقريب الحرف من الحرف, (كقولهم في مصدر: مزّدر, وفي التصدير: التزدير), وإتباع حركة آخر اللفظ الأول لحركة أول تاليه, (كقولهم: الحمد لله, والحمد لله), وإضعاف الحركة لتقرب بذلك من السكون, وغيره⁽³⁾. والباعث على التقريب فيما ذكره ابن جنّي ليس إلا الرغبة في تحقيق الانسجام الصوتي بين الأصوات.

أمّا المحدثون, فقد أسهبوا في الحديث حول المماثلة, بعدها قانوناً عاماً يُفسّر كثيراً من حالات تأثر الأصوات ببعضها. فقد عرفّ ماريوباي المماثلة قائلاً: جعل الصوتين غير المتماثلين متماثلين⁽⁴⁾. وعرفّها أحمد مختار عمر بأنها: "التعديلات الكيفية للصوت, بسبب مجاورته لأصوات أخرى, أو تحوّل الفونيمات المختلفة إلى متماثلة, إمّا تماثلاً كلياً أو جزئياً"⁽⁵⁾. وهي لدى آخر: "تأثر الصوت بالصوت الذي

(1) سيبويه, الكتاب: 117/4.

(2) ابن جنّي, أبو الفتح عثمان, (2003), الخصائص, ت: عبد الحميد الهنداوي, ط2, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان: 495/1.

(3) المرجع نفسه: 498-495/1.

(4) باي, ماريو, (1973), أسس علم اللغة, ترجمة: أحمد مختار عمر, منشورات جامعة طرابلس - كلية التربية: 147.

(5) عمر, أحمد مختار, (1991), دراسة الصوت اللغوي, عالم الكتب, القاهرة: 378.

يليه أو الذي قبله، تائراً يجعله مثله أو قريباً منه في الصفة أو في المخرج؛ تحقيقاً
للانسجام الصوتي في الألفاظ و الكلام، وتوفيراً للجهد العضلي الذي يبذله الإنسان
في أثناء النطق⁽¹⁾.

ولعلماء الأصوات اصطلاحات خاصة في أنواع التآثر الناتجة عن قانون المماثلة،
فإن أثر الصوت الأول في الثاني فالتآثر (مقبل)، وإن حدث العكس فالتآثر (مدبر)،
وإن حدثت مماثلة تامة بين الصوتين فالتآثر (كلي)، وإن كانت المماثلة في بعض
خصائص الصوت فالتآثر (جزئي). وفي كل حالة من هذه الحالات الأربع، قد يكون
الصوتان متصلين تماما، بحيث لا يفصل بينهما فاصل من الأصوات الصامتة أو
الحركات، وقد يكون الصوتان منفصلين عن بعضهما بفاصل من الأصوات الصامتة
أو الحركات⁽²⁾.

واستناداً إلى قانون المماثلة الصوتية، سندرس بعض مظاهر الإبدال الصوتي
التركيبية في قراءات النحاة البصريين، من إدغام وإتباع وإمالة.

أ- الإدغام:

تتباين نسبة تآثر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض؛ فقد لا يعدو التآثر أن يكون
مجرد انقلاب الصوت من الجهر إلى الهمس، أو العكس. وأقصى ما يصل إليه
الصوت في تآثره بما يجاوره، أن يفنى في الصوت المجاور له فلا يترك له أثراً.
وفناء الصوت في صوت آخر هو ما اصطاح القدماء على تسميته (الإدغام)⁽³⁾.

(1) الخليل، عبد القادر مرعي، (1993)، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء
علم اللغة المعاصر، ط1، جامعة مؤتة، الأردن: 133.

(2) عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره علله وقوانينه: 22-36. ويُنظر: أنيس، الأصوات
اللغوية: 180-182. ويُنظر: عمر، دراسة الصوت اللغوي: 379-381.

(3) أنيس، الأصوات اللغوية: 182.

والإدغام لغة: إدخال حرف في حرف، وهو مأخوذ من قولهم: دغم الغيثُ الأرض، أي: غشيها، وأدغم الفرس اللجام، أي: أدخله في فيه⁽¹⁾.

أمّا في اصطلاح النحويين، فهو: "أنّ تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله متحرك، من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيصيران لشدة اتّصالهما كحرف واحد، يرتفع اللسان عنهما رفعة واحدة شديدة"⁽²⁾.

ومثل هذا التعريف لمصطلح الإدغام يتردّد في كثير من مظانّ النحو والقراءات⁽³⁾، غير أنّه تعريف قاصر؛ "يصوّر عملية الإدغام وحدها، دون إشارة إلى ما يسبقها من حذف للحركة، وقلب للصوت الأول من مثل الثاني، سواء أكان مجانساً أم مقارباً... أي: إنهم اقتصروا على تصوير العملية الصوتية. والمفروض أنّ الإدغام لا يكون إلا بين مثليين، سواء أكان ذلك بالفعل أم بالتحويل والقلب، وعملية القلب والتحويل مستقلة عن الإدغام، سابقة عليها، وإن كانت تتم من أجلها"⁽⁴⁾.

ويلفت النظر في هذا التعريف - أيضاً - أن كثيراً من النحويين والقراء لا يتصوّرُون الإدغام على أنّه فناء للصوت الأول في الصوت الثاني، بل يجعلونهما

⁽¹⁾ ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، (د.ت)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (دغم): 202/12-203.

⁽²⁾ ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، (د.ت)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت: 121/10.

⁽³⁾ يُنظر: المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، (1999)، المقتضب، ت: حسن حمد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 277/1. وينظر: ابن السّراج، أبو بكر محمد سهل، (1985)، الأصول في النحو، ت: عبد الحسين الفتلي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت: 405/3، وينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 215/1، ويُنظر: البناء، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر: 20.

⁽⁴⁾ شاهين، عبد الصبور، (1987)، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي "أبو عمرو بن العلاء"، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة: 122-123.

لشدة اتصاليهما كحرف واحد يرتفع اللسان عنهما رفعة واحدة شديدة⁽¹⁾. وهذا ينتفي كما سنعرض مع ما خلُصت إليه الدراسات اللغوية الحديثة.

ويُعدّ ابن جنّي أكثر علماء العربية القدماء إدراكاً لمعنى الإدغام⁽²⁾، حين عرفه بأنّه: "تقريب صوت من صوت"⁽³⁾، وجعله ضربين: إدغاماً أكبر، وإدغاماً أصغر. أما الإدغام الأكبر فهو نوعان، أحدهما: أن يلتقي المثلاثان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام، فيدغم الأول في الآخر، والأول من الحرفين إمّا أن يكون ساكناً في الأصل، كطاء (قطع) وكاف (سكر)، أو متحرّكاً نحو: دال (شدّ)، ولام (معتلّ). والآخر: أن يلتقي المتقاربان على الأحكام التي يسوّغ معها الإدغام، فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه، نحو: أمّحى، واماّز، واصبّر⁽⁴⁾.

وأما الإدغام الأصغر، فهو: "تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك"⁽⁵⁾، ولهذا التقريب ضروب كُنّا قد أشرنا إليها سابقاً⁽⁶⁾. والإدغام بهذا المفهوم - أي: التقريب - ينطبق على المماثلة الصوتية لدى المحدثين⁽⁷⁾.

وقد قسم القراء الإدغام على قسمين: صغير، وكبير. فالصغير ما كان الأول من الحرفين فيه ساكناً، والكبير ما كان الأول منهما فيه متحرّكاً، سواء أكانا مثليين⁽⁸⁾ أم

(1) شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي "أبو عمرو بن العلاء": 123.

(2) المرجع نفسه: 125. وينظر: الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر: 181.

(3) ابن جنّي، الخصائص: 495/1.

(4) المرجع نفسه: 495/1.

(5) المرجع نفسه: 495/1.

(6) انظر: ص 32 من هذه الدراسة.

(7) شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي "أبو عمرو بن العلاء": 127. وينظر:

الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر: 181.

(8) التماثل: أن يتفق الصوتان مخرجاً وصفة كالباء في الباء، والتاء في التاء، وسائر المتماثلين.

ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 1/ 218. وينظر: السيوطي، أبو الفضل جلال الدين

عبد الرحمن، (د.ت)، الإتقان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 1/ 204

جنسين⁽¹⁾ أم متقاربين⁽²⁾. وينسب الإدغام الكبير إلى أبي عمرو بن العلاء أشهر رواة من القراء السبعة، وإلى آخرين من غير السبعة، منهم: عيسى بن عمر، ومسلمة بن عبد الله الفهري، من النحاة البصريين، وغيرهم⁽³⁾.

وبيّن علماء العربية القدماء أنّ الغرض من الإدغام هو التخفيف، والسهولة والتيسير في النطق؛ إذ يتقل على اللسان أن يلفظ حرفاً من مخرجه، ثم يعود إلى المخرج عينه، أو إلى مخرج قريب منه، ليلفظ حرفاً آخر مثله، أو حرفاً قريباً منه في المخرج⁽⁴⁾.

أمّا المحدثون، فقد بحثوا ظاهرة الإدغام في إطار المماثلة الصوتية، والمحو إلى العلاقة التي تجمع المصطلحين، وخلص بعضهم إلى أنّ الإدغام أحد أشكال المماثلة الصوتية⁽⁵⁾؛ إذ يتأثر - حين الإدغام - صوت بصوت، فيماثله ويفنى فيه فناء تاماً، بحيث ينطق بالصوتين على هيئة صوت واحد، كالصوت المؤثر. فإن تأثر الصوت

(1) التجانس: أن يتفق الصوتان مخرجاً ويختلفا صفة، كالذال في الثاء، والثاء في الظاء. ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 218/1. ويُنظر: السيوطي، الإتيقان في علوم القرآن: 204/1-205.

(2) التقارب: أن يتقارب الصوتان مخرجاً وصفة أو مخرجاً وصفة. ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 218/1-219.

(3) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 215/1-216. ويُنظر: السيوطي، الإتيقان في علوم القرآن: 204/1-208.

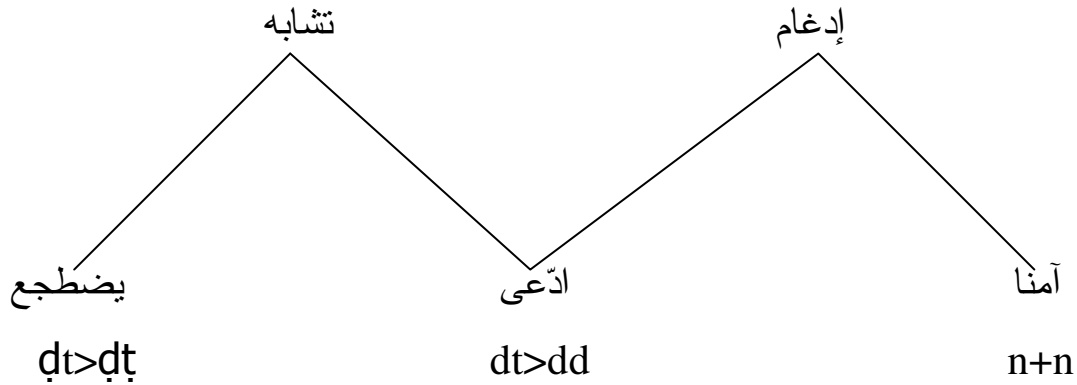
(4) يُنظر: المبرّد، المقتضب: 227/1، و 233/1. ويُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 121/10. ويُنظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 216/1.

(5) يُنظر: أنيس، الأصوات اللغوية: 187. ويُنظر: شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي "أبو عمرو بن العلاء": 231-239. ويُنظر: الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر: 181-182. ويُنظر: عبد الجليل، عبد القادر، (1998)، الأصوات اللغوية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان: 299.

الأول بالثاني وفنّي فيه، كان الإدغام رجعيّاً، وهو القياس في الإدغام وأعمّ أشكاله جميعاً. وإن حدث العكس، كان الإدغام تقديمياً، كما في (اذكر وادعى)⁽¹⁾.

وهذا يصدق على إدغام المتقاربين والمتجانسين، لا إدغام المتلين؛ إذ إنّ الأخير لا علاقة له بالمماثلة الصوتية من قريب أو بعيد، فهو لا يحتوي من العملية الإدغامية إلا على الخطوة الأولى، وهي حذف الحركة في الأمثلة المدغمة، ثم ينطق بالصوتين على صورة الصوت المضعف (المشدد)⁽²⁾، كما في (آمناً). وهذا إدغام وليس بمماثلة.

ومصطلح المماثلة مصطلح عام، يشمل حالات أخرى للتأثر بين الأصوات لا تندرج تحت باب الإدغام؛ إذ قد يتأثر صوت بصوت، فيماتله دون أن يفنى فيه، كما في (اصطبر)، وهذا مماثلة وليس بإدغام. فالمماثلة أعمّ من أن تكون إدغاماً فقط. وقد فرق بينهما برجشتراسر، مستعملاً الرسم التوضيحي الآتي⁽³⁾:



و سنعرض فيما يلي - صور الإدغام التي يمكن توجيه كثير من قراءات النحاة البصريين على هديها:

(1) شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي "أبو عمرو بن العلاء": 237.

(2) المرجع نفسه: 241.

(3) برجشتراسر، جوتهلّف، (1986) التطور النحوي للغة العربية، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة: 18.

التاء والذال:

يوحّد المخرج هذين الصوتين، فكلاهما صوت أسناني لثوي، ويشتركان في صفة الشدة، والفرق بينهما لا يتعدى صفة الجهر؛ إذ إنّ التاء مهموسة، والذال نظيرها المجهور⁽¹⁾. لذا، يصعب على اللسان أن ينطق بهما متجاورين دون حدوث عملية التماثل بينهما. ومن ذلك:

في قوله تعالى: "حَتَّىٰ إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا"⁽²⁾، قرأ عبد الرحمن بن هرمز الأعرج: ادركوا⁽³⁾.

والأصل في قراءة ابن هرمز: ادتركوا، على زنة افتعلوا. فالتقت الذال والتاء دون وجود فاصل بينهما، فتماثلت التاء مع الذال تماثلاً مقبلاً كلياً متصلاً، فصارت ذالاً، ثم أُدغمت الذال في الذال. وتحليل ذلك على النحو الآتي:

⁽¹⁾ يُنظر: أنيس، الأصوات اللغوية، 061 ويُنظر: عمر، دراسة الصوت اللغوي: 0316 ويُنظر: الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر: 64.

⁽²⁾ سورة الأعراف، آية 38

⁽³⁾ يُنظر: ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن حمدان، (د.ت)، مختصر في شواذ القرآن، ت.ج. برجستراسر، دار الهجرة: 044 ويُنظر: ابن عطية، أبو محمد عبد الحق، (1977-1991)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ت: عبد العال السيد إبراهيم وآخرين، ط1، طُبِعَ في قطر: 499/5. ويُنظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (1998)، التبيان في إعراب القرآن، وضع حواشيه محمد حسين شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 440/1. ويُنظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (2003)، إعراب القراءات الشواذ، ت: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، ط1، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر: 276/1. ويُنظر: القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، (2006)، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان: 217/9. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، (2005)، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر، بيروت، لبنان: 49/5. ويُنظر: السمين الحلبي، أبو العباس أحمد بن يوسف، (1994)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ت: علي محمد معوض وآخرين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 267/3.

| | | |
|-----------------|---|--------------|
| ادترك | ← | ادترك |
| (>) iddaraka | | (>) idtaraka |
| (عملية التماثل) | | (الأصل) |

وفي قوله تعالى: "لَوْلَا أَنْ تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِنْ رَبِّهِ"⁽¹⁾, قرأ ابن هرmez: تَدَارَكَهُ⁽²⁾. والأصل في قراءة ابن هرmez: تَدَارَكَهُ. فَحُذِفَتْ فَتْحَةُ التَّاءِ الثَّانِيَةِ رَغْبَةً فِي التَّخْفِيفِ، وَاقْتِصَاداً فِي الْجَهْدِ؛ إِذْ إِنَّ الْفِعْلَ (تَدَارَكَ) - مَعَ وُجُودِ الْفَتْحَةِ - مَكُونٌ مِنْ خَمْسَةِ مَقَاطِعَ، وَحِينَ تَسْقُطُ يَصْبِحُ مَكُوناً مِنْ أَرْبَعَةِ مَقَاطِعَ. وَهَذَا أَدَّى إِلَى التَّقَاءِ التَّاءِ السَّاكِنَةِ مَعَ الدَّالِ الْمَفْتُوحَةِ بَعْدَهُ، فَمَاتَلَتْهَا مِمَّا تَلَتْهَا مَدْبِرَةً كَلِيَّةً مُتَّصِلَةً:

| | | |
|---------------|-----------------|---------------|
| تَدَارَكَهُ | تَدَّارَكَهُ | تَتَدَارَكَهُ |
| taddārahahu | tatdārahahu | tatadārahahu |
| عملية التماثل | سقوط فتحة التاء | (الأصل) |

التاء والذال:

لا يبدو أنّ هذين الصوتين متباعداً من حيث المخرج؛ إذ إنّ التاء صوت أسناني لثوي، أمّا الذال فصوت أسناني⁽³⁾. لذا، فلا غرابة أن تحدث بينهما عملية التماثل.

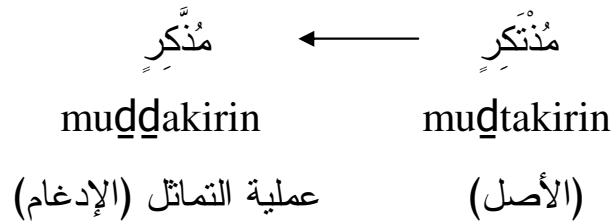
⁽¹⁾ سورة القلم، آية 49.

⁽²⁾ يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 160. و يُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 385/2. و يُنظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، (1997)، الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجود التأويل، ت: عبد الرزاق المهدي، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان: 600/4. و يُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 313/2. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 249/10. و يُنظر: السمين الحلبي، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: 6 / 359.

⁽³⁾ يُنظر: أنيس، الأصوات اللغوية: 46-47. و يُنظر: عمر، دراسة الصوت اللغوي: 315. و يُنظر: الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر: 64.

في قوله تعالى: "وَلَقَدْ تَرَكْنَاهَا آيَةً فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ"⁽¹⁾, قرأ عيسى بن عمر: مُدَكِّر. وهي رواية ابن مسعود عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في حين قرأ الجمهور: مُدَكِّر, وهي رواية ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم⁽²⁾.

والأصل في قراءة عيسى: مُدَتَكِر, على زنة مُفْتَعَل. فتجاورت الذال والتاء دون وجود فاصل بينهما, فتماثلت تاء الافتعال مع الذال قبلها تماثلاً كلياً متصلاً, فصارت التاء ذالاً.



وقد أنكر الزجاج قراءة عيسى, قائلاً: "وهذا ليس بالوجه, وإنما الوجه إدغام الأول في الثاني"⁽³⁾. مرجحاً -بذا- قراءة الجمهور (مُدَكِّر), على أن الأصل فيها: مُدَتَكِر, فتماثلت التاء مع الذال قبلها تماثلاً جزئياً متصلاً فصارت ذالاً, ثم تماثلت الذال مع الدال بعدها تماثلاً كلياً متصلاً, فصارت ذالاً, على النحو الآتي:

⁽¹⁾ سورة القمر، آية 15.

⁽²⁾ يُنظر: الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، (2004)، معاني القرآن وإعرابه، ت: عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة: 71/5. و يُنظر: النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، (2001)، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 195/4. و يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 148. و يُنظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 436/4. و يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 388/2 و 13/2 (يُقرأ شاذاً بذيال معجمة، ووجهها أنه قلب التاء ذالاً وأدغم). و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 40/10.

⁽³⁾ الزجاج، معاني القرآن و إعرابه: 71/5.

مُذَكَّرٍ ←
مُذَكَّر ←
مُذَكَّرٍ
muddakirin ←
muddakirin ←
muḍtakirin

الصور النهائية بعد عملية
بعد عملية التماثل المقبل
(الأصل)
التماثل المدبر المتصل
الجزئي المتصل

فالزجاج يتكئ في رده قراءة عيسى، على أن القياس في الإدغام أن يُدغم الأول من الصوتين في الثاني، لا العكس. وقد تابعه في ذلك أبو جعفر النَّحَّاس⁽¹⁾، والعكبري⁽²⁾، والسمين الحلبي⁽³⁾، في حين أجاز سيبويه إدغام الأول في الثاني، فقال: "من قال مُطَّعَن قال مُذَكَّر، وقد سمعناهم يقولون ذلك"⁽⁴⁾. ولعله سمع ذلك من بعض بني أسد؛ إذ يقول الفراء: "بعض بني أسد يقولون: مُذَكَّر، فيغالبون الذال فتصير ذالاً مشددة"⁽⁵⁾.

أقول: ولقراءة عيسى نظائر أخرى تدعمها من قراءات النحاة⁽⁶⁾ وغيرهم؛ ففي قوله تعالى: "وَأَذَكَّرَ بَعْدَ أُمَّةٍ"⁽⁷⁾، قرأ ابن عباس والحسن: أذكر⁽⁸⁾، بإدغام الثاني

(1) النَّحَّاس، إعراب القرآن: 195/4 و 204/2.

(2) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 13/2.

(3) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 415/1-416. (إدغام الأول في الثاني لا نظير له، ومذكر لغة رديئة، والجيدة: مذكر، بالمهملة).

(4) سيبويه، الكتاب: 469/4.

(5) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (د.ت)، معاني القرآن، ت: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، دار السرور: 107/3.

(6) من ذلك، قراءة ابن هرmez (أذركوا)، على نحو ما عرضنا.

(7) سورة يوسف، آية 45.

(8) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 92/3. ويُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 64. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 284/6. ويُنظر: السمين

الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 188/4

(التاء) في الأول (الذال). ومما يلفت النظر، أن نجد الزجّاج نفسه يجيز قراءة ابن عباس والحسن، وإن صرّح بأنّ (أذكر) الأجود في القراءة⁽¹⁾. فتأمل!

زد على هذا، أنّ الرواة اختلفوا في ضبط هذه القراءة - أعني (مذكر) - عن ابن مسعود عن النبي -صلى الله عليه وسلم-؛ فقد جاء في معاني الفراء قوله: "حدثنا الكسائي - وكان والله ما علمته إلا صدوقاً- عن إسرائيل عن القرزمي عن أبي إسحاق عن الأسود بن يزيد، قال: قلنا لعبد الله: فهل من مذكر، أو مذكر؟ فقال: أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم: مذكر، بالذال"⁽²⁾ ومثل هذا أثبتته الطبري، إلا أنه ذكر أنّ ابن مسعود قال: مذكر، بذال مشددة⁽³⁾، خلاف ما أثبتته الفراء!

التاء والزاي:

يتقارب مخرجا هذين الصوتين إلى حدّ كبير؛ إذ تحدث التاء بالتصاق مقدمة اللسان باللثة والأسنان العليا، مع ارتفاع الطبق ليسد المجرى الأنفي، وبقاء مؤخرة اللسان في وضع أفقي، ثم يُزال السدّ بانخفاض مقدمة اللسان، فيندفع الهواء المحبوس إلى الخارج، ويتم ذلك كله دونذبذبة في الوترين الصوتيين. أمّا صوت الزاي، فينتج بوضع طرف اللسان في اتجاه الأسنان، ومقدمته مقابل اللثة العليا، مع رفع الطبق ليسدّ المجرى الأنفي، ويحدث ذلك كله معذبذبة الوترين الصوتيين⁽⁴⁾. وهذا التقارب في المخرج يسوّغ حدوث عملية التماثل بين التاء والزاي.

(1) الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه: 92/3.

(2) الفراء، معاني القرآن: 107/3.

(3) الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير، (2001)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ضبط وتوثيق وتخريج: صدقي جميل العطار، ط1، دار الفكر، بيروت، لبنان: 8136/13.

(4) الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر: 64-65. ويُنظر: أنيس، الأصوات اللغوية: 75-76.

من ذلك، ما جاء في قوله تعالى: "حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ"⁽¹⁾، إذ قرأ يحيى بن يعمر: وازَّيَّنَتْ⁽²⁾.

إنَّ قراءة ابن يعمر هذه، تعكس جانباً من تطور العربية الفصحى إثر شيوع ظاهرة الإدغام فيها، وما ترتب على هذا من نشوء صيغ جديدة من الأفعال لم يكن لها وجود من قبل. وقد حفل القرآن الكريم بنماذج كثيرة من هذه الأفعال⁽³⁾، مثلما أنَّ قراءات النحاة وغيرهم نقلت لنا نماذج أخرى، من نحو ما جاء في قراءة ابن يعمر.

وقد وجّه بعض القدماء قراءة ابن يعمر على أنَّ الأصل فيها: تزاينت، على وزن تفاعلت، ثم أدغمت التاء في الزاي، وجيء بهمزة الوصل لأنَّ أول المدغمين ساكنٌ لا يُبتدأ به⁽⁴⁾.

أمَّا المحدثون، فلمهم توجيه آخر لما تم في هذه القراءة، ليس ببعيد عمّا أقرّه من سبقهم؛ إذ ذهبوا إلى أنَّ عملية الإدغام حدثت في الفعل المضارع لا الماضي، أي أنَّ أصل القراءة: تتزاین على زنة (تتفاعل)، ولما كانت عملية الإدغام لا تحدث مع وجود حركة تفصل بين الصامتین المتقاربين، سقطت فتحة التاء الثانية، وهذا أدّى إلى تجاوزها مع الزاي، مما أفضى إلى حدوث عملية التماثل (الإدغام) بينهما، على النحو الآتي:

(1) سورة يونس، آية 24.

(2) يُنظر، النَّحَّاس، إعراب القرآن: 145/2. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 133/7. ويُنظر: الصغاني، رضيّ الدين الحسن بن محمد، (1983)، الشوارد في اللغة، ت: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة المجمع العلمي العراقي: 156. و يُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 478/10. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 38/6.

(3) عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: 29.

(4) النَّحَّاس، إعراب القرآن: 145/2.

| | | | | |
|--------------------------|---|-----------------|---|-------------|
| تَزَّيْنُ | ← | تَتَزَّيْنُ | ← | تَتَزَّيْنُ |
| tazzāyanu | | tatzāyanu | | tatazāyanu |
| عملية المماثلة (الإدغام) | | سقوط حركة التاء | | (الأصل) |

ومن الفعل الآخر (تَزَّيْنُ)، اشتقت اللغة فعلاً ماضياً جديداً، وهو (زَّيْنُ) الذي قرأ به يحيى بن يعمر. والصيغتان (تزيين) و (زَّيْنُ) مستعملتان في العربية جنباً إلى جنب.

التاء والسين:

إنَّ ما أشرنا إليه سابقاً حول التقارب في المخرج بين التاء والزاي، ينطبق انطباقاً تاماً على صوتي التاء والسين؛ حيث إنَّ السين والزاي مخرجهما واحد، بيد أنَّ الأول مهموس والثاني مجهور⁽¹⁾. لذا، فإنَّ تجاوز التاء والسين يفضي إلى حدوث عملية التماثل بينهما. ومن ذلك:

في قوله تعالى: "وَهَزِّيْ إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطُ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا"⁽²⁾، قرأ حماد ابن سلمه⁽³⁾ عن شعبة عن عاصم: يَسَاقِطُ، على إسناد الفعل إلى الجذع⁽⁴⁾.

وأصل القراءة: يَتَسَاقِطُ. فحذفت فتحة التاء أولاً، فتجاورت التاء والسين دون وجود فاصل بينهما، فتماثلت معها تماثلاً مدبراً كلياً متصلاً:

⁽¹⁾ يُنظر: أنيس، الأصوات اللغوية: 76. ويُنظر: الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء اللغة العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر: 64-65.

⁽²⁾ سورة مريم، آية 25.

⁽³⁾ حماد بن سلمة بن دينار، البصري الإمام الكبير، روى القراءات عرضاً عن عاصم، وابن كثير. توفي سنة 167هـ. يُنظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء: 258/1.

⁽⁴⁾ يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 166/2. ويُنظر: الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه: 266/3. و يُنظر: الطَّبْرسي، أبو علي الفضل بن الحسن، (د.ت)، مجمع البيان في تفسير القرآن، دار الحياة، بيروت: 4/16. و يُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 8/2. و يُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 435/13. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 255/7.

| | | | | |
|----------------|---|-----------------|---|-------------|
| يَسَاقُطُ | ← | يَتَسَاقُطُ | ← | يَتَسَاقُطُ |
| yassākaṭ | | yatsākaṭ | | yatasākaṭ |
| عملية المماثلة | | سقوط حركة التاء | | (الأصل) |

التاء والشين:

التاء - كما أسلفنا - صوت أسناني لثويّ، أمّا الشين فصوت غاري. وهذان الصوتان ليسا متباعدين كثيراً من حيث المخرج؛ إذ لا يفصل بين مخرجيهما سوى مخرج واحد وهو اللثة، فهما في عداد المتقاربين مخرجاً⁽¹⁾. وإنّ اشتراكهما في صفة الهمس يعزّز - أيضاً - إمكانية حدوث تماثل بينهما.

في قوله تعالى: "إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهُ عَلَيْنَا"⁽²⁾، قرأ الأعرج ويحيى بن يعمر: تَشَابَهُ، وقرأ يحيى بن يعمر: يَشَابَهُ⁽³⁾، وقرأ ابن أبي إسحاق الحضرمي: تَشَابَهُتْ، وهي قراءة أبي ابن كعب، وذكروا أنها كذلك في مصحفه⁽⁴⁾. وأصله: تتشابهت.

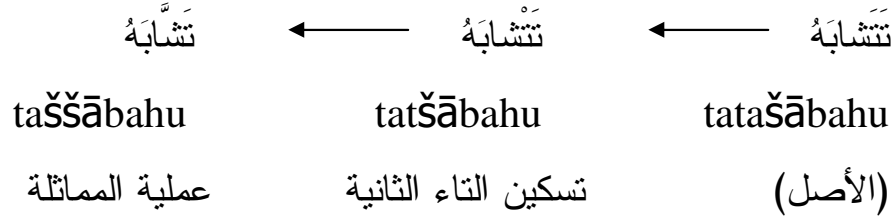
(1) شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي "أبو عمرو بن العلاء": 245-248. و يُنظر: الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء اللغة العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر: 66.

(2) سورة البقرة، آية 70

(3) يُنظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه: 139/1 (يجوز تشابه و يشابه، و الأجود والأكثر: تشابه). و يُنظر: النّحاس، إعراب القرآن: 60/1. و يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، 7. و يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 345/1. و يُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 89/1. و يُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 187/2. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 410/1.

(4) يُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 187/2. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 410/1. و يُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 258/1.

أما القراءة الأولى، فالأصل فيها: تَشَابَهُ، فسُكِّنَت التاء الثانية للتخفيف، فجاءت الشين، فتماثلت معها تماثلاً مدبراً كلياً متصلاً، فصارت شيناً، ثم أُدغمت الشين في الشين على النحو الآتي:



و ما حدث في القراءة الأولى؛ ينطبق تماماً على الثانية، إلا أن الأصل في القراءة الثانية: يَشَابَهُ؛ حيث سُكِّنَت التاء ثم تماثلت مع الشين بعدها تماثلاً مدبراً كلياً متصلاً.

وأما قراءة الحضرمي، فتعدُّ من أغرب القراءات الشاذة؛ إذ إنها تمثل نمطاً لغوياً من الأفعال لا وجود له - كما اتفق - في العربية؛ فأول النمط فعل مضارع وفيه سابقة المضارعة (ت)، ولكن آخره ماضٍ؛ إذ لحقته تاء التانيث الساكنة التي لا تلحق سوى أواخر الأفعال الماضية!

وينبغي علينا - قبل الخوض في توجيه قراءة الحضرمي - أن نلفت النظر إلى أمرين، أولهما: أن نحسن الظن بالحضرمي كما فعل أبو حيان من قبل⁽¹⁾، فالحضرمي من رواد علم النحو، ويتكئ في اختياره قراءته - كما أسلفنا - على سماعه العربية من أفواه أصحابها، والتزامه سمّتها، فهو ما كان ليرتجل في قراءته أو أن يقرأ خلاف ما تكلم به العرب. وثانيهما: أن مواقف العلماء القدماء قد تباينت تجاه هذه القراءة؛ فأنكرها بعضهم زاعماً أن لا وجه لها⁽²⁾، ووجهها بعضهم توجيهات لن تسلم - كما سنعرض - من النقد، في حين أغفل آخرون ذكرها في كتبهم، كابن جنّي في المحتسب والعكبري في إعراب القراءات الشواذ، وغيرهم!

(1) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 410/1.

(2) يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 587/1. و يُنظر: القرطبي؛ الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 187/2.

فهل يُعقل أنّها لم تبلغهم! فكيف بلغت من جاء بعدهم؟ أم عَسَرَ عليهم توجيهها؟ وإن كان الأمر كذا، فهذا ليس إلا " لأنّ لهذه اللغة أصولاً وأوائل قد تخفى عنهم، وتقتصر أسبابها دونهم، أو لأنّ الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر" (1). وهذا كلّه ليس حجة على الأول، ولا يقيم عذراً للآخر!!

وممن وجّه قراءة الحضرمي - من القدماء - أبو حيان الأندلسي، وقد ذهب إلى أنّ الأصل في هذه القراءة هو: اشابهت، والتاء هي تاء البقرة، وأصله: إنّ البقرة اشابهت علينا، ويقوّي ذلك دخول تاء التانيث على آخر الفعل، أو اشابهت أصله: تشابهت، فأدغمت التاء في الشين، واجتلبت همزة الوصل. فحين أدرج ابن أبي إسحاق القراءة، صار اللفظ: أنّ البقرة اشابهت، فظنّ السامع أنّ تاء البقرة هي تاء في الفعل؛ إذ النطق واحد، فتوهم أنه قرأ (تشابهت) (2).

ومما يؤخذ على أبي حيان في كلامه هذا، أنه استند في توجيه قراءة الحضرمي إلى السياق الصوتي الذي تضمّنها، ولم يلتفت إلى أنّ ظاهرة صوتية ما ربّما أثرت في الفعل (تشابهت)، فأدّت به إلى هذا النمط الغريب من الأفعال (تشابهت). فلو أنّ الحضرمي قرأ بهذه القراءة في الآية السابقة فقط، لأقررنا بسلامة توجيه أبي حيان، غير أنّ الحضرمي - في قوله تعالى: "كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهتْ قُلُوبُهُمْ" (3) - قرأ: تشابهت أيضاً (4). وكما هو ظاهر، فإنّ السياق الصوتي الذي يتضمّن القراءة هنا يختلف عن السابق (إنّ البقر تشابه علينا)، ولا يخدم توجيه أبي حيان. وقد تنبّه أبو حيان إلى هذا بنفسه، فظنّ أنّ القراءة الثانية تتطلب تأويلاً مغايراً لتأويل الأولى، إلا أنه لم يعقب بعدها بشيء (5). وفاته أنّ اختلاف

(1) ابن جنّي، الخصائص: 513/1.

(2) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 410/1.

(3) سورة البقرة، آية 118.

(4) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 466/1. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 587/1. و يُنظر السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 356/1.

(5) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 587/1.

السِّيَاق الصوتي المتضمّن قراءتي الحضرمي، يقتضي منه حتماً توجيهاً جديداً يوحد القراءتين بمعزل عن سياقهما الصوتي.

وقد تابع عبد الصبور شاهين - من المحدثين - أبا حيان في توجيهه قراءة الحضرمي. إلا أنّ شاهين توهم أنّ أبا حيان قد فسّر هذه القراءة على وجهين، الأول: أنّ أصل الفعل اشّابهت، والتاء هي تاء البقرة، وأصله: إنّ البقرة اشّابهت علينا، والثاني: أنّ (اشّابهت) أصله: تشّابهت، فأدغمت التاء في الشين، واجتأبت همزة الوصل⁽¹⁾.

أقول: لا أدري كيف فهم شاهين أنّ أبا حيان قد فسّر قراءة الحضرمي على وجهين؛ إذ إنّ نظرة فاحصة في كلام أبي حيان تؤكد أنّه قد فسّر القراءة على وجه واحد، وهو: أنّ أصل القراءة: إنّ البقرة تشّابهت، ثم أشار إلا أنّ التاء سكّنت لأجل الإدغام، ثم أدغمت في الشين، واجتأبت همزة الوصل؛ لأنّ أول الحرفين المدغمين ساكن لا يُبتدأ به، فصار اللفظ: إنّ البقرة اشّابهت، ولمّا أدرج الحضرمي القراءة ظنّ السامع أنّ تاء البقرة هي تاء في الفعل (اشّابهت).

وبعد أنّ جعل شاهين توجيه أبي حيان توجيهين، اختار التوجيه الثاني معللاً اختياره بأمرين، أولهما: أنّ حدوث إدغام التاء في الشين في مثل هذا الموضع مقبول؛ إذ كان الداعي إليه في كثير من المواضع هو الضرورة المقطعية، لمّا تقرر من أنّ المدغمين من العرب كانوا يكرهون تتابع المقاطع المفتوحة، فيلجؤون إلى إقفال تخفيفاً، وبذلك ينشأ الإدغام نتيجة إسكان أول المدغمين وهما هنا (التاء والشين). وثانيهما: لموافقة هذا الوجه القراءة الصحيحة، من حيث استخدام اسم الجمع (البقر)، دون المفردة المؤنثة (البقرة) التي يفترضها التفسير الأول⁽²⁾.

⁽¹⁾ شاهين، عبد الصبور، (د.ت)، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة: 277-278.

⁽²⁾ المرجع نفسه: 278.

ثم نجد شاهين يخلص إلى حكم غريب يناقض ما قاله قبل قليل؛ فيقول: إن هذه الصيغة الماضية (تشابهت) نتيجة سياقية، تأتي في مثل هذا الموقع، دون أن يكون لها قوة الصيغة المستقلة المنتجة⁽¹⁾.

ومن المحدثين من وجّه قراءة الحضرمي بعيداً عن الإدغام، فقد ذهب يحيى عبابنة إلى أن أصل القراءة: تشابهت، ثم شدّد صوت الشين؛ لإغلاق المقطع القصير المفتوح أول الفعل، على النحو الآتي:

| | | |
|-------------|---|-----------|
| تشابهت | ← | تشابهت |
| taššābahat | | tašābahat |
| تشديد الشين | | (الأصل) |

وأشار عبابنة إلى أن هذا القانون، هو أحد القوانين التي تخلص فيها السريان من الحركة القصيرة في المقطع المفتوح، كما في:

لسان < لسان، وحكيم < حكيم، ودخان < دخان، ولثة < لثة⁽²⁾. ولعلنا نلاحظ أن جميع الأمثلة التي استشهد بها عبابنة إنما تدور في فلك الأسماء لا الأفعال!!

أقول: قد يكون ما ذهب إليه عبابنة صحيحاً، وربما أن القراءة تمثل لغة خاصة ببعض العرب قديماً؛ إذ ذكر ابن هشام قول ابن مهران في كتاب الشواذ: إن العرب تزيد تاء على التاء الزائدة في أول الماضي، وأنشد:

تتقطعت بي دونك الأسباب⁽³⁾

(1) شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 278.

(2) عبابنة، يحيى، منهج أبي حيان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنية في تفسيره "البحر المحيط" في ضوء علم اللغة المعاصر، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة: 1989، 203.

(3) يُنظر: ابن عصفور الإشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن، (1980)، ضرائر الشعر، ت: إبراهيم محمد، ط1، دار الأندلس: 55.

إلا أن ابن هشام علّق على قول ابن مهران قائلاً: " لا حقيقة لهذا البيت ولا لهذه القاعدة "(1).

فإن صحّ ما أورده ابن مهران، يكن أصل القراءة: تتشابهت، ثم سُكّنت التاء الثانية للتخفيف وتقليل عدد المقاطع، وماتلت الشين بعدها مماثلة مدبرة كلية متصلة:

تتشابهت ← تتشابهت ← تتشابهت
tatašābahat tatšābahat taššābahat
الأصل تسكين التاء الثانية عملية المماثلة

التاء والصاد:

لا تختلف الصاد عن السين إلا في كونها صوتاً مفخماً، فإذا ما تجاوزنا هذا الفرق فإنّ الصوتين (الصاد والسين) مخرجهما واحد، ويشتركان في صفات الرخاوة والهمس والصفير⁽²⁾. لذا، فإنّ ما أشرنا إليه من احتمال وقوع التماثل بين التاء والسين، واردة أيضاً - بين التاء والصاد.

في قوله تعالى: " وَطَفِقًا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ "(3)، قرأ الأعرج: يَخْصِفَانِ⁽⁴⁾، بكسر الخاء وكسر الصاد المشددة، وقرأ الأعرج - أيضاً -:

(1) ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف، (2003)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان: 627/2.

(2) يُنظر: أنيس، الأصوات اللغوية، 76. ويُنظر: عمر، دراسة الصوت اللغوي: 316. و يُنظر: الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء اللغة العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر: 65.

(3) سورة الأعراف، آية 22.

(4) يُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبين وجود شواذ القراءات والإيضاح عنها: 355/1. و يُنظر: ابن عطية المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 462/5. و يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 436/1. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 27/5. و يُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 251/3.

يَخْصِفَان, بسكون الخاء وكسر الصاد المشددة, وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء من السبعة⁽¹⁾.

قال ابن جنّي: أمّا قراءة: (يَخْصِفَان) فإن أراد بها يختصفان من خصفت, كقولهم: قرأت الكتاب واقتراءه, فأثر إدغام التاء في الصاد فأسكنها, والحاء قبلها ساكنة, فكسرهما لالتقاء الساكنين, فصارت (يَخْصِفَان)⁽²⁾. وبيان ما قاله ابن جنّي في المخطط الصوتي الآتي:

| | | |
|---------------|---|-----------------|
| | ← | |
| | ← | |
| يَخْصِفَان | | يَخْتَصِفَان |
| yaḥiṣṣifāni | | yaḥtṣifāni |
| عملية الإدغام | | سقوط فتحة التاء |
| | | (الأصل) |

(مماثلة مدبرة كلية متصلة)

ومن العلماء من ذهب إلى أنّ الخاء كُسِرَتْ إِتِّبَاعاً لكسرة الصاد بعدها؛⁽³⁾ لِئَلَّا يجتمع ساكنان: الخاء, والصاد المبدلة من تاء الأفعال. ومثل هذا التأثير بين الحركات سنفرده له مساحة خاصة في الصفحات القادمة من هذه الدراسة.

وأما قراءة (يَخْصِفَان) فمشكلة من الناحية اللغوية؛ إذ فيها جمع بين ساكنين على غير حدّهما, فالنحاة البصريون لا يجيزون أن يجتمع ساكنان ويُنطق بهما كما هما إلا في حالتين:

1- في حالة الوقف, نحو: بَكَرٌ, وَعَمْرُو. وهي في أواخر الكلمات لا محالة.

2- وحين يكون الساكن الثاني مدغماً مسبقاً بحرف مدّ نحو: دَابَّةٌ, وشَابَّةٌ⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ الصغاني, الحسن بن محمد بن الحسن, (1981), العباب الزاخر واللباب الفاخر, ت: محمد حسن آل ياسين, دار الرشيد للنشر, العراق: (خصف).

⁽²⁾ ابن جنّي, المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 355/1-356.

⁽³⁾ السمين الحلبي, الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 251/3.

⁽⁴⁾ ابن يعيش, شرح المفصل: 120/9.

فإذا التقى ساكنان في غير هاتين الحالتين، لم يكن ذلك؛ "من قبل أن الحرف الساكن كالموقوف عليه، وما بعده كالمبدوء به، ومحال الابتداء بساكن، فلذلك امتنع التقاؤهما في الدرج"⁽¹⁾.

كما أن الصوت المدغم المسبوق بساكن صحيح - كالتاء المسبوقه بخاء ساكنة في (يخصفان) - لا يجوز أن يسكن، وإنما يخفي المتكلم الحركة على الاختلاس⁽²⁾. يقول سيبويه: "وإذا كان قبل الحرف المتحرك الذي بعده حرفٌ مثله سواء، حرفٌ ساكنٌ، لم يجز أن يسكن، ولكنك إن شئت أخفيت، وكان بزنته متحركاً"⁽³⁾. هذا هو الأصل الذي أقره إمام النحاة البصريين، فصار قانوناً لا تحل مخالفته.

من هنا، فإن الجمع بين الساكنين في (يخصفان) أمر لا يجيزه النحاة البصريون إلا على الاختلاس. وعليه، فإن قراءة الأعرج وأبي عمرو هذه شاذة في نظرهم؛ لمخالفتها الصريحة بعض قواعدهم.

ومثل هذا الخروج عن الأصل الذي أقره النحاة البصريون، ليس مقتصرًا على قراءة الأعرج وأبي عمرو، بل إن هنالك قراءات أخرى كثيرة التقى فيها ساكنان على نحو ما قرأ الأعرج وأبو عمرو، وخلاف ما انتهى إليه البصريون⁽⁴⁾. وهذه القراءات مجتمعة تؤهلنا للحكم - مطمئنين - بأن التقاء الساكنين في حال الوصل ليس حالة لغوية نادرة لا يُعتدّ بها، بل هو ظاهرة لغوية كانت فاشية في كلام العرب. فإذا ما علمنا أن من بين هذه القراءات ما ثبت تواتره، أحالنا هذا مباشرة على التنبيه على قصور القاعدة التي فرضها البصريون في هذا الشأن.

(1) ابن يعيش، شرح المفصل: 120/9.

(2) الاختلاس: الإتيان بثلاثي الحركة، أو بأكثرها عند بعضهم، وقال آخرون: هو النطق بالحركة بسرعة. ولا يضبطه إلا المشافهة. يُنظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 90/2، و 94/2. و يُنظر: البناء، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر: 101.

(3) سيبويه، الكتاب: 438/4.

(4) في قوله تعالى: " قل هل من شركائكم من يهدي إلى الحق " (سورة يونس، آية 35) قرأ نافع وأبو عمرو: يهْدِي، بفتح الياء وسكون الهاء. يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 147/7. و يُنظر: الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن: 46/11.

وواقع الأمر أنّ هذه القراءات المتواترة ونظائرها قد أثارت جدلاً كبيراً بين النحاة البصريين والقراء، وكل فريق منهما أسس دفاعه عن رأيه استناداً إلى منهجه، و متمسكاً بما يميله عليه؛ فالبصريون تشبثوا - كما هو دأبهم - بقاعدتهم التي وضعوا، ولم يتحرّجوا من اتّهام القراء بقلّة الدراية بعلم النحو وقضاياها، ورموا رواة تلك القراءات بالخطأ والوهم⁽¹⁾. أمّا القراء، فلم يبالوا بمخالفة هذه القراءات آراء النحاة البصريين، مادامت مروية عن رجال ثقات، وما دام السماع عن العرب يسندوها؛ إذ رُوِيَ عن أفصحهم - عليه الصلاة والسلام - أنّه قال: "نعمّا المال الصالح للرجل الصالح"، جامعاً في نطقه (نعمّاً) بين ساكنين على غرار القراءات المتواترة السابقة⁽²⁾، وعلى نحو ما قرأ - أيضاً - الأعرج وأبو عمرو.

وبعد، فإنّ الجمع بين الساكنين في حال الوصل ظاهرة لغوية كانت سائدة في كلام بعض العرب⁽³⁾، فلا حجة للبصريين في إنكارها. إلا أنّ هذه الظاهرة "قد تلاشت من الألسنة، وأصبحت خاصة بقراءة القرآن، ربما لصعوبتها على ألسنة المتأخرين، وربما لغلبة الاتجاه النحوي الذي شكك في صحتها ودفع الناس إلى تحاشيها"⁽⁴⁾.

(1) ابن يعيش، شرح المفصل: 140/10. ويُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 142/1.

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 177/2.

(3) نسب شاهين هذه الظاهرة إلى قريش، وعدّها مظهراً من مظاهر الفصاحة وتحقيق الأصوات، يميّز لغة قريش عن سائر اللغات، يُنظر: شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي "أبو عمرو بن العلاء": 392-416.

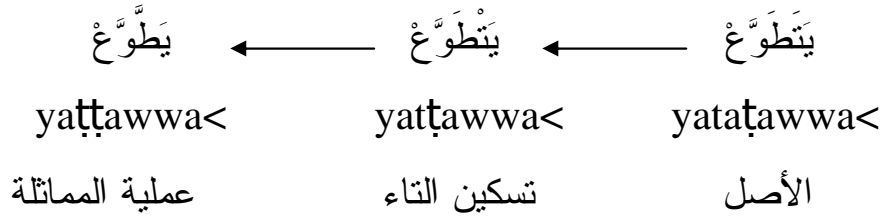
(4) شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي "أبو عمرو بن العلاء": 415.

التاء والطاء:

يوحد المخرج هذين الصوتين؛ فكلاهما صوت أسناني لثوي، ويختلفان في أنّ التاء صوت مرّقق، والطاء صوت مفخّم⁽¹⁾. ومع هذا، فإنّ أمر التماثل بينهما يظلّ موجوداً بسبب الاتحاد في المخرج. ومن ذلك:

في قوله تعالى: " فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ " ⁽²⁾، قرأ عيسى بن عمر: يَطَوَّعُ، وهي قراءة بعض السبعة حمزة و الكسائي، وآخرين من غير السبعة⁽³⁾.

والأصل في قراءة عيسى: يَتَطَوَّعُ، فتوالى مقطعان قصيران مفتوحان، فأُسكنت التاء للتخفيف فجاورت الطاء، وماتلتها مماثلة مدبرة كلية متصلة، على النحو الآتي:



وفي قوله تعالى: " يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ " ⁽⁴⁾، قرأ ابن أبي إسحاق: يَخَطِّفُ، بفتح الياء والخاء وتشديد الطاء المكسورة⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ يُنظر: أنيس، الأصوات اللغوية: 61-63. ويُنظر: شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي "أبو عمرو بن العلاء": 226. و يُنظر: الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر: 64.

⁽²⁾ سورة البقرة، آية 184.

⁽³⁾ يُنظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 252/1. و يُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن: 149/3. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 68/2. و يُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. 416/1.

⁽⁴⁾ سورة البقرة، آية 20.

⁽⁵⁾ يُنظر الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه: 90/1. و يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 3. و يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 194/1. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 146/1.

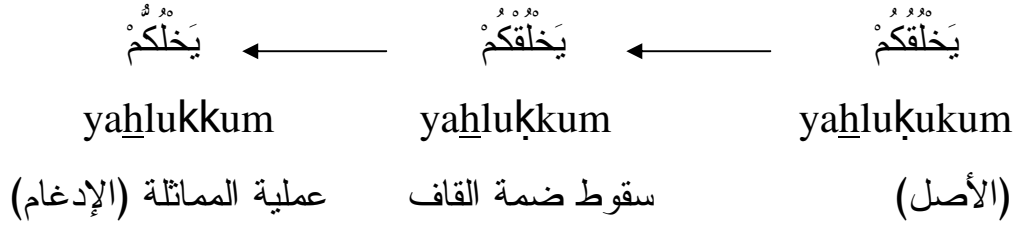
وقد ذهب الزَّجَّاجُ إلى أنَّ الأصل فيها: يَخْتَطِفُ، فأُدغمت التاء في الطاء، وألقيت على الخاء فتحة التاء⁽¹⁾. وما ذهب إليه الزَّجَّاجُ فيه نظر؛ إذ إنَّ من المسلّم به أنَّ عملية الإدغام لا تحدث إلا بعد سقوط الحركة الفاصلة بين الصوتين، ولذا، فإنَّ نقل الحركة (فتحة التاء) أمر لا يمكن قبوله. من هنا، فإنَّ من الأولى القول: إنَّ الخاء فُتحت لئلا يجتمع ساكنان، واختيرت الفتحة نظراً لخفتها، أو إنَّ الخاء الساكنة تأثرت بفتحة ياء المضارعة قبلها.

القاف والكاف:

إنَّ مخرجي هذين الصوتين متقاربان إلى حد كبير؛ فالقاف صوت طبقي، والكاف من مخرج يلي الطبقة مباشرة وهو اللهاة. زد على هذا أنَّ كلا الصوتين شديد مهموس⁽²⁾. وهذا كله يسوّغ حدوث عملية التماثل بينهما. ومن ذلك:

في قوله تعالى: "يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ"⁽³⁾، قرأ عيسى بن عمر بإدغام القاف في الكاف⁽⁴⁾. وذكر ابن عطية أنها قراءة عيسى في جميع القرآن⁽⁵⁾.

وما كانت عملية الإدغام لتتم مع وجود فاصل بين الصوتين؛ لذا، سقطت ضمة القاف بداية، ثم تماثلت مع الكاف بعدها تماثلاً مدبراً كلياً متصلاً:



(1) الزَّجَّاجُ، معاني القرآن وإعرابه: 91/1.

(2) نعني القاف كما تُنطق في العربية الفصحى الآن، أما القاف القديمة فقد كانت مجهورة. يُنظر: أنيس، الأصوات اللغوية: 83-84. و يُنظر: عمر، دراسة الصوت اللغوي: 318. و يُنظر: الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر: 66-67.

(3) سورة الزمر، آية 6.

(4) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 504/12. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 186/9.

(5) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 504/12.

الكاف والكاف:

ويحدث هذا الإدغام إذا لم يفصل بين الكاف والكاف فاصل حركي، أو إذا سقط هذا الفاصل. ومن ذلك:

في قوله تعالى: "أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ"⁽¹⁾. قرأ عيسى بإدغام الكاف في الكاف⁽²⁾. على النحو الآتي:

| | | | | |
|----------------|---|----------------|---|----------------|
| رَبِّكَ كَيْفَ | ← | رَبِّكَ كَيْفَ | ← | رَبِّكَ كَيْفَ |
| rabbikakayfa | | rabbikkayfa | | rabbikkayfa |
| (الأصل) | | | | عملية الإدغام |

اللام والتاء:

المسوّغ لحدوث عملية التماثل بينهما هو اتحادهما في المخرج اللثوي، فكلاهما يتطلب نطقه التقاء اللسان مع اللثة، وإن كانت اللام تصدر من منطقة اللثة والجوانب، والتاء من المخرج اللثوي الأسناني⁽³⁾.

في قوله تعالى: "هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا"⁽⁴⁾, قرأ علي بن نصر الجهضمي عن أبي عمرو وعيسى بن عمر بإدغام اللام في التاء، وهي قراءة بعض السبعة: أبي عمرو وحمزة والكسائي وآخرين من غير السبعة⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ سورة الفرقان، آية 45.

⁽²⁾ ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 44/11.

⁽³⁾ يُنظر: أنيس، الأصوات اللغوية: 64 و 61. ويُنظر: الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القديمة في ضوء علم اللغة المعاصر: 64 و 65.

⁽⁴⁾ سورة مريم، آية 65.

⁽⁵⁾ يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 503/9. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 283/7. و يُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 515/4.

فاللام في (هل) جاورت التاء في (تعلم) دون وجود فاصل بينهما، وهما متقاربان في المخرج، مما أدى إلى حدوث عملية التماثل المدبر الكلي المتصل بينهما:

| | | |
|-------------------------|---|----------------|
| هَتَعَلَّمُ | ← | هَلْ تَعَلَّمُ |
| htta<lamu | | halta<lamu |
| عملية التماثل (الإدغام) | | (الأصل) |

وقد قرأ الجمهور: هَلْ تَعَلَّمُ؛ بإظهار اللام عند التاء⁽¹⁾، إلا أن هذا لا ينفى صحة قراءة من أدغم. وحسبنا أنها قراءة بعض السبعة، وهي موافقة لما تكلم به العرب. وقد أجاز سيبويه إدغام اللام في التاء مستشهدا على هذا بقول مزاحم العقيلي:

فَدَعْ ذَا وَلَكِنْ هَتُّعِينُ مُتَيْمًا على ضوء برقٍ آخرَ الليلِ ناصبِ

يريد: هل تعين، فأدغم اللام في التاء⁽²⁾.

اللام والناء:

في قوله تعالى: "هَلْ تُؤَبَّ الكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ"⁽³⁾. قرأ علي بن نصر الجهضمي عن هارون عن أبي عمرو، ويونس بن حبيب عنه أيضا بإدغام اللام في الناء، وهي قراءة حمزة والكسائي أيضا⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 503/9. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 283/7. و يُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 515/4.

⁽²⁾ سيبويه، الكتاب: 459/4. و يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 503/9. و يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 141/10.

⁽³⁾ سورة المطففين، آية 36.

⁽⁴⁾ يُنظر: سيبويه، الكتاب: 459/4. و يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 233/5. و يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 369/15. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 432/10.

قال الأخفش: "إِنْ شئتُ أدغمت، وإِنْ شئتُ لم تدغم؛ لأنَّ اللامَ مخرجها بطرف اللسان قريب من أصول الثنايا، والثاء بطرف اللسان وأطراف الثنايا، إلا أنَّ اللام بالشق الأيمن أدخل في الفم، وهي قريبة المخرج منها، ولذلك قيل: "بَلْ تُؤَثِّرُونَ"⁽¹⁾، فأدغمت اللام في الثاء؛ لأنَّ مخرج الثاء والثاء قريب من مخرج اللام"⁽²⁾. وقد أجاز سيبويه إدغام اللام في الثاء، بل إنه ساق القراءة السابقة شاهداً عليه⁽³⁾. ويمكن تمثيل ما حدث في القراءة صوتياً على النحو الآتي:

هَلْ تُؤَبَّ ← هَتُّؤَبَّ

hattuwwiba

haltuwwiba

عملية التماثل المدبر الكلي المتصل (الإدغام)

الهاء والهاء:

في قوله تعالى: "إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ"⁽⁴⁾. أدغم عيسى بن عمر الهاء في

الهاء، وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء أيضاً⁽⁵⁾.

ولكي تدغم الهاء في الهاء لا بد من تسكين الهاء الأولى؛ ليتجاوزا دون فاصل،

ومن ثم تحدث عملية الإدغام:

إِنَّهُ هُوَ ← إِنَّهُ هُوَ ← إِنَّهُ هُوَ

>innahhuwa

>innahhuwa

>innahuwa

عملية الإدغام

تسكين الهاء الأولى

(الأصل)

(1) سورة الأعلى، آية 16.

(2) الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، (1979)، معاني القرآن، ت: فائز فارس، ط1، المطبعة العصرية، الكويت: 533/2.

(3) سيبويه، الكتاب: 459/4.

(4) سورة البقرة، آية 37.

(5) يُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 485/1. و يُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 196/1. و يُنظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 223/1.

الإتباع:

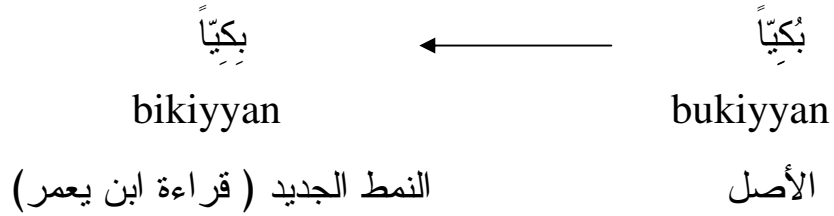
الإتباع مظهر من مظاهر عملية التماثل الصوتي، وهي عملية تماثل منفصلة، تتماثل فيها حركة مع حركة سابقة عليها أو تالية لها؛ بهدف إحداث تقارب أو تماثل بين الحركات.(1)

وقد أشار بعض المحدثين إلى أنّ اللغات واللهجات تختلف في ميلها إلى الإتباع اختلافاً بينياً؛ إذ لوحظ أنّ الميل إلى الإتباع واضحٌ كثيراً في اللهجات النجدية، ولاسيّما لهجة تميم، غير أنّه قليلُ الحدوث في اللهجات الحجازية(2). ومن مظاهر الإتباع في قراءات النحاة:

1- تأثير الضمة بالكسرة:

تتحول الضمة إلى كسرة إذا وليتها كسرة. ففي قوله تعالى: "خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا"(3)، قرأ يحيى بن يعمر: بَكِيًّا، وهي قراءة حمزة والكسائي من السبعة، وآخرين من غير السبعة.(4)

فقد تأثرت حركة الباء (الضمة) بحركة الكاف بعدها (الكسرة)، فانقلبت الضمة إلى كسرة، وهو تأثر مدبر كلي منفصل:



(1) الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر: 155.

ويُنظر: عمر، دراسة الصوت اللغوي: 383.

(2) المطلبي، غالب فاضل، (1984)، في الأصوات اللغوية "دراسة في أصوات المد العربية"، من

منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد: 183.

(3) سورة مريم، آية 58.

(4) يُنظر: الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 5836/9. ويُنظر: ابن عطية، المحرر

الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 491/9. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في

التفسير: 277/7. ويُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 511/4.

2- تأثر الفتحة بالكسرة:

تتحول الفتحة إلى كسرة إذا وليتها كسرة، فتتأثر بها تأثراً مدبراً كلياً منفصلاً. ومن ذلك:

في قوله تعالى: "وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ"⁽¹⁾, قرأ ابن أبي إسحاق: بين المرءِ, بكسر الميم إتباعاً لكسرة الهمزة⁽²⁾.

قال ابن جنّي: مَنْ قرأ المرءِ بكسر الميم فلغة فيه, ومنهم من يضمّ الميم في الرفع, ويفتحها في النصب, ويكسرهما في الجر, فيقول: هذا المرء, ورأيت المرء, ومررت بالمرء. وسبب صنعة هذه اللغة: أنه قد ألف الإبتاع في هذا الاسم في نحو قولك: هذا امرؤ, ورأيت امرأ, ومررتُ بامرئ, فيُتبع حركة الراء حركة الهمزة⁽³⁾. ورؤيَ عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال: أهل مكة يقولون: مررتُ بالمرءِ يا هذا⁽⁴⁾. بكسر الميم على الإبتاع, وعلى نحو ما قرأ ابن أبي إسحاق:

| | | |
|------------------------------|---|------------|
| المرءِ | ← | المرءِ |
| (>)almir>i | | (>)almar>i |
| قراءة الحضرمي (النمط الجديد) | | الأصل |

⁽¹⁾ سورة الأنفال، آية 24.

⁽²⁾ يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 260/6. ويُنظر: أبوحيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 303/5. ويُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 410/3. ويُنظر: الجمل، سليمان بن عمر العجيلي، (1959)، الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر: 237/2.

⁽³⁾ ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 186/1-187.

⁽⁴⁾ الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار. (1971)، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، ت: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق: 213/1-214.

وفي قوله تعالى: "إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ ثَاقِبٌ"⁽¹⁾, قرأ الأعرج:
خَطِفَ, بكسر الخاء⁽²⁾.

قال الزّجاج: أمّا من روى (خَطِفَ) بكسر الخاء والطاء، فلا وجه له إلا وجهاً
ضعيفاً جداً يكون على إتباع الطاء كسرة الخاء⁽³⁾. في حين أجاز أبو حيان هذا
الإتباع مستشهداً عليه بقولهم: نعم⁽⁴⁾.

وعليه، فإنّ فتحة الخاء تأثرت بكسرة الطاء بعدها تأثراً مدبراً كلياً منفصلاً:

خَطِفَ ← خَطِفَ

ḥaṭifa ḥiṭifa

الأصل قراءة الأعرج (النمط الجديد)

والإتباع في هذه القراءة لا يهدف - كما نلاحظ - إلى السهولة والتيسير، بل جاء
بنمط أصعب في النطق من الأصل.

3- تأثر الكسرة بالضمّة:

تتأثر الكسرة بالضمّة التالية لها فتتحول إلى كسرة ومن ذلك: في قوله تعالى:
"فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ"⁽⁵⁾. قرأ عيسى بن عمر الثقفي: فَمَنْ

⁽¹⁾ سورة الصافات، آية 10.

⁽²⁾ يُنظر: الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 225/4. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 338/12. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 93/9. ويُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 496/5. ويُنظر: الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، (د.ت)، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، دار المعرفة، بيروت، لبنان: 388/4.

⁽³⁾ الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 225/4.

⁽⁴⁾ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 93/9. ويُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 496/5.

⁽⁵⁾ سورة البقرة، آية 173.

اضطُرَّ، بضم النون، وهي قراءة بعض السبعة: نافع وابن عامر وابن كثير والكسائي⁽¹⁾.

"وتوجيه الضم أنه إبتاع، ولم يعتدوا بالساكن؛ لأنه حاجز غير حصين، أو ليدلوا على أن حركة الهمزة المحذوفة كانت ضمة"⁽²⁾. أي إنَّ النون ضُمَّتْ إبتاعاً لضمة الطاء بعدها، وإنْ فصلت بينهما الضاد، فهي حاجز غير حصين؛ لسكونها، أو أنَّ ضم النون جاء تنبيهاً على ضمة همزة الوصل المحذوفة حين وصل الكلمتين في أثناء القراءة:

فَمَنْ اضْطُرَّ ← فَمَنْ اضْطُرَّ
famaniḍturra famanuḍturra
(الأصل) قراءة عيسى (النمط الجديد)

4- تأثر الموضع الساكن بالضم:

في قوله تعالى: "وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا"⁽³⁾، قرأ عيسى بن عمر: حُسْنًا، بضم السين إبتاعاً لضمة الحاء⁽⁴⁾. ومثل هذا الإبتاع لا يفضي إلى السهولة والتيسير في النطق؛ بل يزيد من الجهد المبذول في عملية النطق؛ إذ صارت الكلمة- بعد تحريك السين- مكونة من ثلاثة مقاطع بدلاً من اثنتين، على النحو الآتي:

⁽¹⁾ يُنظر: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن، (1957)، التبيان في تفسير القرآن، ت: أحمد شوقي الأمين، وأحمد حبيب القصير، مكتبة الأمين، النجف الأشرف: 85/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 117/2-118. ويُنظر: الألويسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود، (2001)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ضبطه وصحّحه: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: مج1/440.

⁽²⁾ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 117/2-118.

⁽³⁾ سورة البقرة، آية 83.

⁽⁴⁾ يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 7. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 374/1. ويُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن: 233/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 459/1.

حُسْنًا ← حُسْنًا
 hus\nan hu\sunan

الأصل قراءة عيسى (النمط الجديد)

ومثله جاء في قوله تعالى : "وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا"⁽¹⁾, إذ قرأ ابن هرmez: خُبْرًا⁽²⁾. فضم الباء إتباعاً لضممة الخاء قبلها:

خُبْرًا ← خُبْرًا
 hubran huburan

الأصل قراءة ابن هرmez (النمط الجديد)

الإمالة:

تباينت عبارات القدماء حيال تعريفهم مصطلح الإمالة؛ فمنهم من ذهب إلى أن الإمالة هي تقريب الألف من الياء⁽³⁾, وبعضهم ذهب إلى أنها تقريب الفتحة من الكسرة⁽⁴⁾, وآخرون وفقوا ما بين هذين المذهبين, فقالوا: إن الإمالة هي تقريب الألف من الياء, والفتحة من الكسرة.⁽⁵⁾

⁽¹⁾ سورة الكهف، آية 68.

⁽²⁾ يُنظر: ابن خالويه, مختصر في شواذ القرآن: 81. ويُنظر: ابن عطية, المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 36/9. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي, البحر المحيط في التفسير: 205/7.

⁽³⁾ يُنظر: سيبويه, الكتاب: 117/4. و يُنظر: المبرّد, المقتضب: 35/2. و يُنظر: ابن يعيش, شرح المفصل: 53/9. و يُنظر: السيوطي, جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر, (د.ت), همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, ت: عبد الحميد الهنداوي, المكتبة التوفيقية, القاهرة: 414/3.

⁽⁴⁾ الأستراباذي, رضي الدين, (1939), شرح شافية ابن الحاجب, ت: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين, مطبعة حجازي, القاهرة: 4/3.

⁽⁵⁾ ابن السّراج, الأصول في النحو: 160/3. و يُنظر: الصّبّان, محمد بن علي, (1997), حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك, ضبطه و صحّحه وخرّج شواهد: إبراهيم شمس الدين, ط1, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان: 309/4.

وعلة هذا التباين تكمن في عدم تمييز القدماء بين أصوات اللين القصيرة (الحركات)، وأصوات اللين الطويلة (أحرف المد)؛⁽¹⁾ إذ لا فرق - في نظر المحدثين - بين أن تُمال الفتحة أو تُمال ألف المد، حيث إن مخرج الفتحة ووضع اللسان معها هو نفسه مخرج ألف المد ووضع اللسان معها، والفرق بينهما فرق في الكمية لا غير.⁽²⁾

من هنا، عرّف بعض المحدثين الإمالة على أنها تقريب صوتي بين الصوائت⁽³⁾، ومعناه: الاتجاه بالصائت قصيراً كان أم طويلاً إلى حالة ارتكازية وسطى بين اثنين من قريناته؛ كأن تقترب الفتحة من الكسرة، أو الفتحة من الضمة، أو الكسرة من الضمة، أو الضمة من الكسرة.⁽⁴⁾

فالإمالة - بناء على هذا - أربعة أنواع، إلا أن أشهرها إمالة الفتحة إلى الكسرة، وهذا النوع هو المراد بالإمالة حين تُطلق في كتب القراءات واللغة،⁽⁵⁾ وهو نفسه الذي سنخصّه بالبحث في هذه الوقفة.

وتنسب ظاهرة الإمالة إلى جميع القبائل العربية التي عاشت في وسط الجزيرة وشرقيها، وأشهرها: تميم، وأسد، وطيّء، وبكر بن وائل، وعبد القيس، وتغلب، في حين يُنسب الفتح - أي ترك الإمالة - إلى القبائل التي كانت مساكنها

(1) انظر صفحة: 83-84 من هذه الدراسة

(2) أنيس، إبراهيم، (1965)، في اللهجات العربية، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة: 64.

(3) الصائت: الصوت الذي يجري معه النفس، من غير أن يلقى في طريقه عقبة تمنعه من المرور، أو تحوّل اتجاهه إلى الأنف. يُنظر: الأنطاكي، محمد، (د.ت)، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ط3، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان: 34/1. و يُنظر: عمر دراسة الصوت اللغوي: 135. و يُنظر: الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر: 125-126.

(4) عبد الجليل، الأصوات اللغوية: 306-307. و يُنظر: أنيس، في اللهجات العربية: 64-66.

(5) أنيس، في اللهجات العربية: 66.

غربيّ الجزيرة، بما في ذلك قبائل الحجاز، مثل: قريش، والأنصار، وثقيف، وهوازن، وسعد بن بكر، وكنانة⁽¹⁾.

وقد شاعت ظاهرة الإمالة- أيضاً - بعد الفتح الإسلامي في بعض أمصار العراق، كالكوفة والبصرة؛ نتيجة تأثر علمائها بألسنة قبائل وسط الجزيرة وشرقها، التي كثر انتشارها في تلك الأمصار، وتعودت النزوح إليها. فجاءت القراءات القرآنية التي انتظمت البيئة العراقية تصوّر هذا التأثير، من حيث نزوعها إلى الإمالة، في حين غلب الفتح (ترك الإمالة) على قرّاء البيئة الحجازية؛ متأثرين بما اشتهر عن لهجات بيئتهم الحجازية من الميل إلى الفتح⁽²⁾.

والباعث على إمالة الفتح إلى الكسر- من وجهة نظر إبراهيم أنيس- عاملان: الأصل اليائي، والانسجام بين أصوات اللين⁽³⁾.

ويتجلّى أثر العامل الأول في الكلمات التي اشتملت على أصل يائي كما في (باع)، فهو يرى أنّ النطق القديم لهذا الفعل كان بردّ الألف إلى أصلها: يَبَع (bay<a). والفعل على هذه الصورة يتضمن صوتاً مركباً (ay) يسميه المحدثون Diphthong⁽⁴⁾، وهذا الصوت تحوّل إلى كسرة طويلة ممالة (ē)⁽⁵⁾، ثم تطوّرت

(1) أنيس، في اللهجات العربية: 60. و يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 54/9.

(2) أنيس، في اللهجات العربية: 60-64.

(3) المرجع نفسه: 68.

(4) الصوت المركب: صوت يتألف من حركة وشبه حركة. ويُسمى- أيضاً- الحركة المزدوجة. يُنظر: أنيس، الأصوات اللغوية: 161. و يُنظر: عمر، دراسة الصوت اللغوي: 353. و يُنظر: عابنة، يحيى، (2000)، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن: 131.

(5) تحوّل الصوت المركب إلى حركة طويلة ممالة، ظاهرة صوتية تُدعى: انكماش الصوت المركب. كتحوّل الصوت المركب (aw)، إلى ضمة طويلة ممالة (ō)، في مثل نطقنا: (يَوْم)، و(نَوْم)، بدلاً من (يَوْم)، و(نَوْم). وكتحوّل الصوت المركب (ay) إلى كسرة طويلة ممالة (ē)، في مثل نطقنا: (بيت)، (ليل). يُنظر: عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه: 49-52.

الإمالة إلى الفتح اقتصاداً في الجهد العضلي المبذول في النطق، وميلاً إلى السهولة،
وبيان ذلك على النحو الآتي:

(بَيْع) ثم (إمالة) ثم (فتح)
bay<a bē<a bā<a

وعليه، ذهب أنيس إلى أنّ الأصل في مثل هذه الكلمات هو الإمالة، ثم تفرّع
الفتح عنها. أمّا قبائل الحجاز التي عُرِفَ عنها الفتح، فقد قطعت مرحلة أخرى في
تطور لهجاتها، إذ انتقلت من الإمالة إلى الفتح⁽¹⁾.

ومن صور هذه الإمالة في قراءات النحاة، ما جاء في قوله تعالى: "فَانكحُوا
مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ"⁽²⁾. إذ قرأ ابن أبي إسحاق: طَابَ بالإمالة، وهي قراءة بعض
السبعة. حمزة وأبي عمرو⁽³⁾.

"وفي مصحف أبيّ: طيب بالياء، وهو دليل الإمالة"⁽⁴⁾. وعَلَّقَ السمين الحلبي
على قراءة أبيّ قائلاً: "وليس هذا بمبني للمفعول لأنه قاصر، وإنما كُتِبَ كذلك
دلالة على الإمالة، وهي قراءة حمزة"⁽⁵⁾.

فعلّة إمالة الألف المديّة (الفتحة الطويلة) من الفعل (طاب) أنّها منقلبة عن
ياء، فالأصل فيه: طَيْبَ (ṭayba)، فانكمش الصوت المركب (ay) إلى كسرة طويلة
ممالّة (ē)؛ ميلاً إلى السهولة والتيسير. وأمّا قراءة الجماعة فهي مرحلة متطورة عن
قراءة الحضرمي ومن معه؛ إذ أوصلت الفعل إلى مرحلة الفتح الخالص إيثاراً لمزيد
من السهولة:

(1) أنيس، في اللهجات العربية: 66-67.

(2) سورة النساء، آية 3.

(3) يُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 29/6. و

يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 505/3. و يُنظر: السمين الحلبي، الدر

المصون في علوم الكتاب المكنون: 300/2.

(4) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 300/2.

(5) المرجع نفسه: 300/2.

| | | | | |
|-----------------|---|--------------------------|---|---------|
| طَاب | ← | طَاب | ← | طَيْبٌ |
| tāba | | tēba | | ṭayba |
| مرحلة الفتح | | انكماش الصوت المركب (ay) | | (الأصل) |
| الخالص | | إلى كسرة طويلة مماله (e) | | |
| (قراءة الجماعة) | | (قراءة الحضرمي) | | |

أمّا العامل الثاني الموجب للإمالة- في نظر أنيس- فهو تحقيق حالة من الانسجام الصوتي بين أصوات اللين. وهذا يصدق على الإمالة لغير أصل من أصول الكلمة، كإمالة الفتحة، أو إمالة ألف المد غير المنقلبة عن أصل، في حال وجود كسرة سواء أكانت سابقة أم لاحقة⁽¹⁾.

ويعلّل هذا بأنّ " الانتقال من الكسر إلى الفتح أو بالعكس يتطلب مجهوداً عضلياً أكبر ممّا لو انسجمت أصوات اللين بعضها مع بعض، بأنّ تصبح متشابهة؛ لأنّ حركة الإمالة أقرب إلى الكسرة منها إلى الفتحة ".⁽²⁾

ويخلص أنيس إلى تصوّر مفاده " أنّ الكلمة التي تشتمل على أصوات لين منسجمة، أحدثت من نظيرتها التي خلت أصوات لينها من الانسجام.⁽³⁾ أي أنّ الفتح في مثل هذه الحال أقدم من الإمالة، والإمالة فرع على الفتح بداعي تحقيق الانسجام الصوتي.

ومن صور هذه الإمالة في قراءات النحاة: في قوله تعالى: "مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ"⁽⁴⁾ قرأ يحيى بن يعمر: مَالِك، بالإمالة.⁽⁵⁾

(1) أنيس، في اللهجات العربية: 67.

(2) المرجع نفسه: 67.

(3) المرجع نفسه: 68.

(4) سورة الفاتحة، آية 4.

(5) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 36/1.

فقد تأثرت الألف المدية (ā) بكسرة اللام بعدها تأثراً مدبراً جزئياً منفصلاً، فانقلبت إلى بعض خصائص الكسرة، فصارت كسرة طويلة ممالة، على النحو الآتي:

| | | |
|--------------|---|---------|
| مَالِك | ← | مَالِك |
| māliki | | māliki |
| صورة الإمالة | | (الأصل) |

(قراءة يحيى بن يعمر)

وفي قوله تعالى: "حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادِي النَّمْلِ"⁽¹⁾، قرأ ابن أبي إسحاق: وادٍ، بالإمالة.⁽²⁾

وقد علل العكبري إمالة الألف بوجود كسرة الدال.⁽³⁾ حيث تأثرت الألف المدية (ā) بكسرة الدال بعدها تأثراً مدبراً جزئياً منفصلاً، فصارت كسرة طويلة ممالة:

| | | |
|--------------|---|-------|
| وَادٍ | ← | وَادٍ |
| wādi | | wādi |
| صورة الإمالة | | الأصل |

(قراءة ابن أبي إسحاق)

ثانياً: التخلص من التماثل (المخالفة والحذف)

تتفر اللغة من توالي الأمثال في أبنيتها، سواء أكانت صوامت أم صوائت. وتميل إلى التخلص من هذا التماثل عن طريق المخالفة أو الحذف.⁽⁴⁾

⁽¹⁾ سورة النمل، آية 18.

⁽²⁾ يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 18. و يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 185/11. و يُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 110/2.

⁽³⁾ العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 110/2.

⁽⁴⁾ عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعقله وقوانينه: 45.

أمّا المخالفة، فهي نزعة صوتين متشابهين إلى الاختلاف، كما حدث في تحول الشين إلى سين في العربية في كلمة (شمس)؛ فالأصل كما تشير المقارنة مع الساميات هو (شمش)، وكما حدث في تحول الراء في (قرّاط) إلى ياء مدّية، والنون في (دنار) إلى ياء مدّية أيضاً، فصارتا: (قيراطاً وديناراً)، بدليل الجمع فيهما: قراريط، ودنانير⁽¹⁾.

والمخالفة في نظر بعض المحدثين هي: "جعل الصوتين المتماثلين غير متماثلين"⁽²⁾. ولدى آخر: القانون الذي يسير في عكس اتجاه المماثلة؛ إذ إنه يعمد إلى صوتين متماثلين فيخالف بينهما، بتغيير أحدهما إلى صوت آخر يغلب أن يكون من أصوات العلة الطويلة، أو الأصوات المتوسطة أو المائعة، وهي: اللام والميم والنون والراء⁽³⁾.

وقد عرّف القدماء هذه الظاهرة، وأطلقوا عليها تسميات مختلفة، من مثل: كراهية التضعيف، وكراهية اجتماع المثليين، والاستئقال⁽⁴⁾.

ويرى برجستراسر أنّ العلة في التخالف هي "نفسية محضة، نظيره الخطأ في النطق، فإننا نرى الناس كثيراً ما يخطئون في النطق، ويلفظون بشيء غير الذي أرادوه، وأكثر ما يكون هذا إذا تتابعت حروف شبيهة بعضها ببعض؛ لأنّ النفس يوجد فيها - قبل النطق بكلمة - تصوّرات الحركات اللازمة على ترتبيها، ويصعب

(1) حسنين، صلاح الدين، (1981)، المدخل إلى علم الأصوات، دار الاتحاد العربي: 81.

(2) باي، أسس علم اللغة: 147. ويُنظر: الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية وصرّفها ونحوها، 23 / 1. ويُنظر: هلال، عبد الغفار، (1996)، أصوات اللغة العربية، ط3، مكتبة وهبة، القاهرة: 240.

(3) عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: 37.

(4) يُنظر: سيبويه، الكتاب: 424/4. ويُنظر: الفراء، معاني القرآن: 267/3 ويُنظر: المبرد، المقتضب: 272/1. ويُنظر: ابن جنّي، الخصائص: 456/1 و262/2.

عليها إعادة تصوّر بعينه، وبعد حصوله بمدة قصيرة، ومن هنا ينشأ الخطأ إذا أسرع الإنسان في نطق جملة محتوية على كلمات تتكرّر وتتابع فيها حروف متشابهة⁽¹⁾.

وتحدث المخالفة في العربية، وغيرها من اللغات السامية بين الصوامت، وبين أشباه الحركات، والحركات فيما بينها⁽²⁾. فمثال ما يحدث بين الأصوات الصامتة المتتالية في العربية: خرّوب التي صارت في بعض الاستعمالات: خرنوب، و(لعلّ) التي نُطقت (لعلّ) في بعض البيئات الاستعمالية⁽³⁾.

ومن أمثلة المخالفة بين أشباه الحركات: (وواقي) التي صارت (أواقي)، و (مديني) التي صارت (مداني) ثم (مدني)⁽⁴⁾.

وأما الحذف، فهو أحد مظاهر التغيير الصوتي التي تصيب أصوات الكلمة، عن طريق إسقاط الصامت أو الصائت كلياً من المقاطع الصوتية؛ لوجود ما يماثله، بحيث لا يؤثر ذلك في المعنى الصرفي أو النحوي للكلمة؛ بغية تيسير عملية النطق، والتقليل من الجهد المبذول فيها⁽⁵⁾.

وفيما يلي، عرض لأثر هاتين الظاهرتين في توجيه كثير من قراءات النحاة البصريين:

(1) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية: 21. وذهب عبد التواب إلى أن الصوتين المتماثلين، يحتاجان إلى جهد عضلي في النطق بهما في كلمة واحدة، ولتيسير هذا المجهود العضلي، يُقلّب أحد الصوتين إلى صوت آخر لا يتطلب مجهوداً عضلياً، كاللام والميم والنون والراء. عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: 61.

(2) بروكلمان، كارل، (1977)، فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبد التواب، جامعة الرياض: 74.

(3) المرجع نفسه: 74. ويُنظر: عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: 57.

(4) بروكلمان، فقه اللغات السامية: 74.

(5) الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية وصرفها ونحوها: 136/1.

1- التخلص من التماثل بين الصوامت بالحذف:

أ- الحذف أول الكلمة:

إذا توالى مقطعان أصواتهما الصامتة متماثلة، أو متشابهة جدا الواحد بعد الآخر في أول الكلمة، فإنه يُكتفى بواحد منهما؛ بسبب الارتباط الذهني بينهما⁽¹⁾. ويشيع مثل هذا الحذف في مضارع صيغ (تفعل، وتفاعل، وتفعّل) المبدوءة بتاء المضارعة، فالكثير في العربية الاكتفاء بتاء واحدة⁽²⁾. ومن ذلك:

في قوله تعالى: "وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ"⁽³⁾, قرأ عيسى ابن عمر: تَوَلَّوا⁽⁴⁾.

والأصل في قراءة عيسى: تتولَّوا، مضارع تولَّى. فاجتمع صوتان متماثلان أوّل الفعل، هما: تاء المضارعة وتاء الفعل. فحُذفت إحداهما اقتصاداً في الجهد وتيسيراً للنطق. قال الفراء: "كل موضع اجتمع فيه تاءان، جاز إضمار إحداهما"⁽⁵⁾.

وقد اختلف النحاة بصريين وكوفيين في أي التاءين هي المحذوفة في نحو هذا؛ فذهب البصريون إلى أن المحذوف منهما التاء الأصلية، في حين رأى الكوفيون أن تاء المضارعة هي التي حُذفت⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ بروكلمان، فقه اللغات السامية: 79.

⁽²⁾ عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: 45.

⁽³⁾ سورة الأنبياء، آية 57.

⁽⁴⁾ يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القراءات: 92. ويُنظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 123/3. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحييط في التفسير: 445/7. ويُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 94/5.

⁽⁵⁾ الفراء، معاني القرآن: 284/1.

⁽⁶⁾ الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، (2003)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان: 534/2-535.

ومهما يكن من أمر، فإنّ ما يعنينا في هذا المقام القول: إنّ إحدى التّاعين - أيّاً كانت - حُذفت لتوالي المثليين:

تَتَوَلَّوْا ← تَوَلَّوْا
tatawallow ← tawallow
(الأصل) ← حذف إحدى التّاعين (قراءة عيسى)

ب - الحذف وسط الكلمة:

في قوله تعالى: "فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمَلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِ"⁽¹⁾. قرأ يحيى بن يعمر: فَمَرَّتْ بِهِ، أي: استمرّت به⁽²⁾.

قال أبو الفتح: أصله (فَمَرَّتْ بِهِ)، مثقلة كقراءة الجماعة، غير أنهم حذفوا نحو هذا تخفيفاً لتقل التضعيف، وحكى ابن الأعرابي فيما روينا عنه: ظَنَّتْ زَيْدًا يَفْعَلُ كَذَا⁽³⁾.

أقول: زد على هذا أنّ صوت الراء يتميّز بصفة التكرير، وهذا من شأنه أن يفضي إلى مزيد من الجهد في نطقه إذا ما ضُعِفَ:

فَمَرَّتْ ← فَمَرَّتْ
famarrat ← famarat
(الأصل) ← حذف صوت الراء

وقيل في توجيه هذه القراءة: (فَمَرَّتْ بِهِ) من المَرِيَةِ، أي: شكّت فيما أصابها - عليها السلام - أهو حمل أم مرض؟⁽⁴⁾.

(1) سورة الأعراف، آية 189.

(2) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 47. ويُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 383/1. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 172/6. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 246/5.

(3) ابن جنّي، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 383/1.

(4) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 246/5.

وفي قوله تعالى: "الَّذِي ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفًا"⁽¹⁾, قرأ يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم: ظَلَّتْ, وهي قراءة الجمهور⁽²⁾.

والأصل في هذه القراءة: ظَلَّلْتَ, فاجتمع فيها - مع التضعيف - الكسرة, وكلاهما مكروه, فحذفت اللام الأولى تخفيفاً⁽³⁾.

وقد عُدَّ هذا الحذف حذف شذوذ في القياس, ولكنه ليس شاذاً تداولياً, فقد جاء له نظائر في الاستعمال اللغوي, مثل: مَسَّتْ والأصل (مَسَسَتْ) وأَمَسَتْ في (أَمَسَسَتْ), وَهَمَّتْ في (هَمَمَّتْ). وذكر بعض القدماء أن ذلك منقاس في كل مضاعف العين واللام في لغة بني سليم⁽⁴⁾.

| | | |
|---------------------------|---|-----------|
| ظَلَّتْ | ← | ظَلَّلْتَ |
| zalta | | zalilta |
| الصورة النهائية بعد الحذف | | (الأصل) |

ج- الحذف في آخر الكلمة:

في قوله تعالى: "وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي"⁽⁵⁾, قرأ الأعرج: أمانِي, خفيفة الياء⁽⁶⁾.

(1) سورة طه، آية 97.

(2) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 190/2. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 147/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 379/7. ويُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 51/5. ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 384/3.

(3) ابن جنِّي، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 383/1.

(4) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 380-379/7.

(5) سورة البقرة، آية 78.

(6) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 7. ويُنظر: ابن جنِّي، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 177/1. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 364/1 ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 445/1.

قال الفرّاء: الأمانى على وجهين في العربية؛ فإنّ من العرب من يخفّف الياء، ومنهم من يشدّد، وهو أجود الوجهين. وكذلك ما كان مثل: أمنيّة، وأضحية، وأغنيّة، ففي جمعه وجهان: التخفيف والتشديد. وإنّما تشدّد لأنك تريد الأفاعيل، فتكون مشدّدة لاجتماع الياء من جمع الفعل والياء الأصلية. وإنّ خفّفت حذف ياء الجمع فخفّفت الياء الأصلية. وهو كما يُقال: القراقير والقراقر، فمن قال (الأمانى) بالتخفيف فهو الذي يقول (القراقر)، ومن شدّد (الأمانى) فهو الذي يقول (القراقير)⁽¹⁾.

وذهب ابن جنّيّ إلى أنّ الأصل في هذا كله التثقيل - أمانى جمع أمنيّة - والتخفيف في هذا النحو كثير وفاش عند العرب. ورأى أنّ المحذوف من نحو هذا هو الياء الأولى التي هي نظير ياء المد مع غير الإدغام، كياء قراطيس، وأراجيح وأعاجيب. وعلّل حذف الياء في (أمانى) ونظائرها بأنّ هذه الياء لمّا أدغمت وخفيت وكادت تُستهلك، فإذا حذفها المتكلم فكأنما حذف شيئاً هو في حال وجوده في حكم المحذوف⁽²⁾. في حين ردّ الطبري قراءة الأعرج قائلاً: "أمّا القراءة التي لا يجوز غيرها عندي لقارئ في ذلك، فتشديد ياء الأمانى؛ لإجماع القراءة على أنها القراءة التي مضى على القراءة بها السلف، مستفيض ذلك بينهم، غير مدفوعة صحته، وشدوذ القارئ بتخفيفها عمّا عليه الحجة مُجمعة في ذلك، وكفا دليلاً على خطأ قارئ ذلك بتخفيفها، إجماعها على تخطئته"⁽³⁾.

نخلص من هذا كله، إلى أنّ (أمانى، وأمانى). صيغتان اختياريّتان جاريتان على كلام العرب. الأولى جاءت وفق القياس، وأمّا الثانية فقد تدخل فيها قانون الحذف للحيلولة دون اجتماع مثلين، رغبة في التخفيف لكثرة استعمالها. فلا عبرة في إنكار قراءة من قرأ بالتخفيف إلا في كونها فارقت قراءة الجماعة!!

(1) الفرّاء، معاني القرآن: 49/1.

(2) ابن جنّيّ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 177/1-179.

(3) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 486/1.

أمانِيَّ ← أمانِيَّ
>amāniyya >amāniya

الأصل حذف الياء الأولى كراهة

توالي المثليين (قراءة الأعرج)

2- التخلص من التماثل بين الحركات:

أ- بالمخالفة:

في قوله تعالى: "وَإِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَحْشُرُهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ"⁽¹⁾ قرأ الأعرج: يحشُرُهُمْ، بكسر الشين⁽²⁾.

جاء في صحاح الجوهري: "يقال: حَشَرَ يحشُرُ بالضم، ويحشِرُ بالكسر"⁽³⁾ وقال العكبري: وهما لغتان⁽⁴⁾. أي: إنَّ قراءة الأعرج تمثل إحدى لغتين مسموعتين عن العرب، ولعلَّ ما يُفسَّر اختيار الأعرج القراءة بها إدراكه كراهة العربية توالي حركات متشابهة في أبنيتها؛ ففي قراءة الجماعة تتوالي ثلاث ضمات: ضمة الشين، وضمة الراء، وضمة الهاء. فاختار الأعرج لغة من يكسر الشين ليخالف بينها:

يَحْشُرُهُمْ ← يَحْشِرُهُمْ
yahşuruhum yahşiruhum

قراءة الجماعة عملية المخالفة (قراءة الأعرج)

(1) سورة الحجر، آية 25.

(2) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 71. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 302/8. ويُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 397/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 475/6.

(3) الجوهري، إسماعيل بن حماد (د.ت)، تاج اللغة وصحاح العربية، ت: احمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، (حشر): 630/2.

(4) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 397/1

ب- بالحذف:

1- حذف حركة البناء:

تنفر اللغة- كما أسلفنا- من توالى الحركات في أبنيتها، فتعمد لتجنب ذلك إلى التخلص من إحدى الحركات عن طريق حذفها.

ففي قوله تعالى: "كُلُّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ"⁽¹⁾، قرأ يحيى بن يعمر: وكتبه، بإسكان التاء، وقرأ: ورُسُلِهِ، بإسكان السين⁽²⁾.

فإسكان التاء والسين في (كُتُبِهِ، ورُسُلِهِ) حال- كما هو ملاحظ- دون تتابع الحركات في بنيتيهما؛ إذ يُسْتَنْقَلُ النطق بحركة بعد ضمتين، وهذا ما عناه القدماء حين عللوا التسكين- في مثل هذا- بالتخفيف. رُوِيَ عن أبي علي قوله: من قرأ رُسُلُكَ بالتثنية فذلك أصل الكلمة، ومن خَفَّفَ فكما يخفَّفُ في الأحاد، مثل: عُنُق، وطُنْب- بدلاً من عُنُق وطُنْب- وإذا خَفَّفَ في الأحاد فذلك أحرى في الجمع الذي هو أثقل⁽³⁾.

ولعلَّ الخفة لا تتأتى من هذا فقط؛ إذ إنَّ إسكان عين هاتين اللفظتين أفضى إلى تقليل عدد المقاطع الصوتية المؤلفة لهما؛ إذ إنَّهما في قراءة الجمهور كلمتان رباعيتا المقاطع، لكنَّهما في قراءة يحيى ثلاثيتان:

كُتُبِهِ ← كُتُبِهِ

kut/bi/hi

ku/tu/bi/hi

إسكان التاء (قراءة يحيى). قراءة الجمهور

(1) سورة البقرة، آية 285.

(2) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 18. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 538/2. ويُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 150/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 758/2. ويُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 694/1.

(3) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 538/2. ويُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 150/1.

رُسْلُهُ ← رُسْلُهُ
ru/su/li/hi rus/li/hi

قراءة الجمهور إسكان السين (قراءة يحيى)

وواقع الأمر، أنّ إسكان عين الكلمة صورة لنطق تميم، أمّا تحريكها فنطق خاص بأهل الحجاز⁽¹⁾. وقد ذهب سيبويه إلى أنّ تسكين عين الكلمة لا يكون إلاّ إن كانت مكسورة أو مضمومة، أمّا ما كان مفتوح العين فلا يُسكّن؛ لأنّ الفتحة أكثر خفة من أختيها الضمة والكسرة، فلا سبب يوجب حذفها⁽²⁾.

"ونظرة القدماء إلى الفتحة تجد من الدراسة الصوتية ما يساعدها؛ إذ إنّ الفتحة أكثر قوّة ووضوحاً من الكسرة والضمة، وهو ما تصوّره القدماء "خفة" تمتاز بها على أختيها، فكان من المنطقي عدم إجازة حذفها لقوة وجودها في موقعها"⁽³⁾.

فإذا ما نظرنا في قراءات النحاة الأوائل، وجدنا فيها ما لا ينسجم ومنطق سيبويه ذلك؛ إذ روي عن بعضهم إسكان مفتوح العين!

ففي قوله تعالى: "فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا"⁽⁴⁾، روى الجهضمي ويونس عن أبي عمرو: "مَرَضٌ... مَرَضًا" بالسكون فيهما، وهي قراءة أبي عمرو أيضاً⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ يُنظر: سيبويه، الكتاب: 113/4-115. ويُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 374/1 و 42/2.

⁽²⁾ سيبويه، الكتاب: 115/4.

⁽³⁾ شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي "أبو عمرو بن العلاء": 335.

⁽⁴⁾ سورة البقرة، آية 10.

⁽⁵⁾ يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 2. و يُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 132/1. و يُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 300/1. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 95/1. و يُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير:

384/3.

إذ سَكُنَّتِ الرَّاءُ - كما نلاحظ - وهي مفتوحة، مما يثير الشك حول صحّة قاعدة البصريين السّابقة الذكر؛ إذ إنّ القراءة لأبي عمرو أحد القراء السبعة، فهي من المتواتر المقطوع بصحته!!

وعلى الرغم من هذا كله، لا يفتأ البصريون يردّدون مقولة إمامهم، فهذا ابن جنّي يقول: لا يجوز أن يكون (مَرَضٌ) مخفّفاً من (مَرَضٌ)؛ لأنّ المفتوح لا يُخفف، وإنّما ذلك في المكسور والمضموم، من نحو: ابل، وفَخَذٍ، وطُنْبٍ، وعَضُدٍ. وما جاء عن العرب من ذلك في المفتوح فشاذاً لا يُقاس عليه، وينبغي أن يكون (مَرَضٌ) هذا الساكن لغة في المتحرّك، كالحَلْبِ والحَلَبِ، والطرْدِ والطرْدِ⁽¹⁾، فتأمل!!

ولهذه الظاهرة الصوتية - أعني إسكان عين الكلمة المفتوحة - نظائر أخرى في قراءة النحاة البصريين وغيرهم، وقد قرأ بها بعض السبعة أبو عمرو بن العلاء⁽²⁾، ممّا حدا بعض المحدثين إلى إنكار صحة ما قرّره سيبويه في هذا الشأن، مُحتجّاً بما سُمع عن العرب من إسكانهم عين الكلمة بصرف النّظر عن حركتها⁽³⁾، وخصّص إلى أنّ هذا الإسكان جارٍ في عين الكلمة مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة، ناقضاً ما قرّره البصريون من اقتصاره على المضموم والمكسور دون المفتوح إلا شذوذاً⁽⁴⁾. وما خالف قاعدة البصريين هذه من قراءات أبي عمرو - كما يقول شاهين - شاذّ عن قاعدتهم، لا عن الواقع اللغوي الوثيق المطرّد⁽⁵⁾.

وبعد، أقول: حسبنا أنّ القراءة السابقة من جملة ما رواه يونس والجهضمي عن أبي عمرو، والثلاثة من النحاة البصريين الأوائل الذي خبّروا لغة العرب،

(1) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 133/1
(2) من ذلك، في قوله تعالى: "يَدْعُونَنَا رَغَباً وَرَهَباً"، (سورة الأنبياء، آية 90)، قرأ يونس عن أبي عمرو: رهباً، بسكون الهاء. يُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 281/14. ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 425/3.

(3) شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي "أبو عمرو بن العلاء": 318-336.

(4) المرجع نفسه: 336.

(5) المرجع نفسه: 334.

وسمعوها من أفواه فصائحتها، بل حسبنا أنها قراءة بعض السبعة، ولهذا وحده دليل قاطع على موافقتها العربية، وعلى قصور قاعدة البصريين الذين حكموا بشذوذ ما يخالفها!

2- حذف حركة الإعراب:

تتصل قضية إسكان عين الكلمة بقضية لغوية تتمثل في إسكان آخرها، أي حذف حركة إعرابها. وعلى الرغم من أن الباعث على الحذف في القضيتين واحد ألا وهو التخفيف، إلا أن الأخيرة كان لها صدَى أعمق في مؤلفات علماء اللغة قديما وحديثا، وظلّت محلّ جدلهم حتى يومنا هذا؛ لما استقرّ في أذهان كثير منهم - خاصة القدماء- من أنّ حركة آخر الكلمة علّم على إعرابها، ودالة على معناها، والقول بجواز حذفها- في غير الوقف- من شأنه أن يهدم أصلا من الأصول الإعرابية⁽¹⁾.

والذي يعيننا- في هذا المقام- عرض رأي البصريين، ومن ثمّ نقد هذا الرأي من خلال بعض قراءاتهم.

فقد ذهب سيبويه إلى عدم جواز إسكان آخر الكلمة في النثر مطلقا، وأجاز إسكان المرفوع والمجرور في الشعر للضرورة، ولم يُجزه فيما كان منصوب الآخر، يقول: قد يجوز أن يُسكّنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر، شبّهوا ذلك بكسرة

⁽¹⁾ يُنظر: الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (2001)، الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكروهم ابن مجاهد، وضع حواشيه وعلق عليه: كامل مصطفى الهنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 298/1-303. ويُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 195/1-198. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 333/1-334. و يُنظر: مصطفى، إبراهيم، (1956)، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة: 48-100. و يُنظر: أنيس، إبراهيم، (1966)، من أسرار اللغة، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة: 225-234.

(فَخَذَ) حيث حذفوا فقالوا: (فَخَذَ)، وبضمة (عَضُد) حيث حذفوا فقالوا: (عَضُد)؛ لأنَّ الرفعة ضمة، والجرة كسرة، قال الشاعر⁽¹⁾:

رُحْتُ وَفِي رَجُلَيْكَ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَأَ هُنَاكَ مِنَ الْمُنْزَرِ

ولم يجئ هذا في النصب؛ لأن الذين يقولون: "كَبَدٌ وَفَخَذٌ" لا يقولون في جَمَلٍ: جَمَلٍ⁽²⁾.

فسيبويه يحمل إسكان المرفوع والمجرور - في المتصل من الكلام - على جواز إسكان عين الكلمة إن كانت مضمومة أو مكسورة، وقصرَ هذا على الشعر، ولم يُجزِ إسكان المنصوب حملاً على رأيه في عدم جواز إسكان عين الكلمة المفتوحة؛ لأن الفتحة خفيفة، ولا يُتخلص من خفيف بخفيف! هذا هو رأي سيبويه. لكن، ماذا عمّا رواه سيبويه نفسه عن أبي عمرو، هل اتفق وهذا الرأي أم شذَّ عنه؟

في قوله تعالى: "ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارئِكُمْ"⁽³⁾، قرأ الجمهور: بارئكم، بإظهار كسرة الهمزة، وروى سيبويه عن أبي عمرو الاختلاس، وبه قرأ الدوري، وروى عنه - أيضاً - الإسكان "بارئكم"، وبالإسكان قرأ اليزيدي وآخرون⁽⁴⁾.

فلسيبويه روايتان عن أبي عمرو: الأولى باختلاس كسرة الهمزة، والثانية بإسكانها. إلا أن سيبويه أنكر قراءة الإسكان على اليزيدي، وادّعى أن اليزيدي -

⁽¹⁾ البيت للأقيشر الأسدي، يُنظر: ابن جنِّي، الخصائص: 119/1. ويُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 48/1.

⁽²⁾ سيبويه، الكتاب: 203/4-204.

⁽³⁾ سورة البقرة، آية 54.

⁽⁴⁾ يُنظر: الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 123/1. و يُنظر: النَّحَّاس، إعراب القرآن: 54/1. ويُنظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابن مجاهد: 303/1. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 297/1. ويُنظر: الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي، (2002)، زاد المسير في علم التفسير، ت: أحمد شمس الدين، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 71/1. ويُنظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن: 62/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 333/1. ويُنظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 159/2-160.

وهو من رواية أبي عمرو - كان منخدعاً، ولم يضبط ما سمعه من أبي عمرو. ورجح قراءة الاختلاس وخطأ من قال بالإسكان⁽¹⁾، وهو نفسه ممن روى الإسكان عن أبي عمرو. فتأمل!!

ومما يلفت النظر، أنّ النحويين من بعد سيبويه لم يتعرضوا لقراءة الإسكان على أنّها من روايته، وانبرى كثيرٌ منهم للدفاع عن قراءة الاختلاس لسببين، الأول: أنّها تتماشى وقاعدة سيبويه التي أشرنا إليها. والثاني: أنّها من رواية سيبويه، وهو إمامهم في النحو، فصيره إماماً في القراءة، تردُّ بقراءته قراءة غيره!!

فهذا الزجاج يقول: "وأحسب أنّ الرواية ما روى سيبويه - يعني الاختلاس - فإنه أضبط لما روى"⁽²⁾. أما ابن جنّي فقال: "مختلساً غير ممكن كسرة الهمزة، حتى دعى ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ أن ادعى أنّ أبا عمرو كان يسكن الهمزة، والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة لا حذفها البتة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين روه ساكناً، ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة، ولكن أتوا من ضعف دراية"⁽³⁾.

فلا بأس على ابن جنّي من اتهام القراء بضعف الدراية إن خالفت قراءتهم قواعد سيبويه، في حين نجده يتخذ موقفاً مغايراً تجاه قراءات آخر، أسكن فيها بعض المرفوع من الكلم؛ إذ لم يعترض على الإسكان فيها، بل وجهه وردّ على المبرد الذي أنكر حذف الحركة الإعرابية - في غير الوقف - واختلاسها على حد سواء! إذ يروي عن ابن مجاهد قوله: قال عباس: سألت أبا عمرو عن "وَيَعْلَمُهُمُ الْكِتَابُ"⁽⁴⁾، فقال: أهل الحجاز يقولون: يعلمهم مثقلة، ولغة تميم: يعلمهم. ثم عقب ابن جنّي على هذا بقوله: أما التثقيل فلا سؤال عنه ولا فيه؛ لأنه استيفاء واجب الإعراب. لكن من

⁽¹⁾ يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 123/1. و يُنظر: الجوزي، زاد المسير في علم

التفسير: 71/1. و يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 62/1.

⁽²⁾ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 123/1.

⁽³⁾ ابن جنّي، الخصائص: 117/1-118.

⁽⁴⁾ سورة البقرة، آية 129.

حذف فعنه السؤال، وعلته توالي الحركات مع الضمات، فنقل ذلك عليهم فيخففون بإسكان حركة الإعراب، وعليه قراءة أبي عمرو "فتوبوا إلى بارئكم" فيمن رواه بسكون الهمزة. وأنشدنا أبو علي لجرير:

سَيَرُوا بَنِي الْعَمِّ فَلَا هَوَاؤُ مَنَزَلِكُمْ وَنَهْرٌ تَيَّرَى فَلَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ⁽¹⁾
يريد: تعرفكم. ومن أبيات الكتاب⁽²⁾:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَبِّ إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلِ⁽³⁾

ولعمري كان أبو حيان أكثرهم إنصافاً حين قال - في معرض توجيهه قراءة الإسكان -: "ذلك إجراءً للمنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة، فإنه يجوز تسكين مثل: إيل، فأجري المكسوران في (بارئكم) مجرى (إيل). ومنع المبرد التسكين في حركة الإعراب، وزعم أن قراءة أبي عمرو لحن، وما ذهب إليه ليس بشيء؛ لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولغة العرب توافقه على ذلك، فإنكار المبرد لذلك منكر"⁽⁴⁾.

وفي قوله تعالى: "إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ"⁽⁵⁾، قرأ مسلمة بن عبد الله النحوي: خادعهم⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ يُنظر: جرير، ابن عطية الخطفي، (د.ت) ديوانه، شرح: يوسف عيد، دار الجيل، بيروت، لبنان: 67.

⁽²⁾ يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 48/1. ويُنظر: ابن عصفور الإشبيلي، ضرائر الشعر: 94

⁽³⁾ ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 195/1-196.

⁽⁴⁾ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 333/1-334.

⁽⁵⁾ سورة النساء، آية 142.

⁽⁶⁾ يُنظر: النَّحَّاس، إعراب القرآن: 244/1. و يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن:

29. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 267/4. ويُنظر: أبو حيان

الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 108/4.

وقد لحن المبرّد قراءة مسلمة، لأنّ في حذف الضمة زوالاً للإعراب⁽¹⁾، أما أبو حيان، فقد علل حذف حركة الإعراب بالرغبة في التخفيف، واستئصال الخروج من كسر إلى ضم⁽²⁾.

أقول: إنّ هاتين القراءتين وغيرهما من شأنها كلها التشكيك في صحة ما ذهب إليه سيبويه، من عدم إجازته إسكان أواخر الكلم في النثر، كما أجازته في الشعر. هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، فإنّ الشواهد الشعرية التي ذكرها القدماء في هذا الباب - إلى جانب القراءات هذه - تحيل على إعادة النظر فيما ذهب إليه الكثير من القدماء، من أنّ الحركات الإعرابية دالة على المعاني في الجمل، وحذفها يفضي إلى الإخلال بهذه المعاني.

ولعل ظاهرة الإسكان هذه - وإنّ نسبت إلى تميم - تمثل جزءاً من ظاهرة سامية مشتركة، على نحو ما اشتهر عن كثير من اللغات السامية، من ميلها إلى التخلص من النهايات الإعرابية، كما حدث في العبرية والسريانية وغيرهما⁽³⁾. وكما هي الحال - أيضاً - في اللهجات العربية المحلية في عصرنا هذا.

3- الاجتزاء بالفتحة عن الألف:

دلت الدراسات اللغوية الحديثة على أنّ الفرق بين الضمة والكسرة والفتحة من جهة، وبين الواو والياء والألف المدّيات - على الترتيب - من جهة أخرى، لا يعدو أنّ يكون فرقاً في الكمية؛ فما يُسمّى ألف المدّ في الحقيقة فتحة طويلة، وما يُسمّى ياء المدّ ليس إلا كسرة طويلة، وكذلك واو المدّ تُعدّ من الناحية الصوتية ضمة طويلة⁽⁴⁾. وقد يحدث أنّ تُقصر الحركة الطويلة ليبقى جزء منها على هيئة حركة قصيرة. وهذا ما يُراد - مثلاً - بالاجتزاء بالفتحة عن الألف، أو بالكسرة عن الياء.

(1) النّحاس، إعراب القرآن: 244/1.

(2) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 108/4.

(3) الأنطاكي، محمد، (1969)، الوجيز في فقه اللغة، ط3، دار الشرق: 273-275.

(4) أنيس، الأصوات اللغوية: 39.

ومن قراءات النحاة التي وُجِّهت على أنها اجتزاء بالفتحة عن الألف ما يلي:
في قوله تعالى: "كُلُّ أُمَّةٍ دَاخِرِينَ"⁽¹⁾, قرأ الأعرج: دَخِرِينَ⁽²⁾.

قال العكبري: يُقرأ "دخرين" بغير ألف, كما قالوا في "بارد: بَرِد"⁽³⁾.

ولعله يُلمح إلى قول الشاعر:

إِلَّا عَرَادًا عَرِدًا وَصَلِيَانًا بَرِدًا⁽⁴⁾

يُريد: عارداً وبارداً, فحذف الألف. والألف لم تحذف كما توهم العكبري, وإنما قُصِّرت الفتحة الطويلة التي تلت العين والباء في "عارداً وبارداً", وهذا ما حدث تماماً في قراءة الأعرج, إذ اجتزأ بالفتحة عن الألف المدية (الفتحة الطويلة):

داخِرِينَ ← دَخِرِينَ

dāḥirīn daḥirīn

4- الاجتزاء بالكسرة عن الياء:

في قوله تعالى: "قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي
أَفَلَا تَبْصُرُونَ"⁽⁵⁾, قرأ عيسى: تبصرون, بكسر النون⁽⁶⁾.

(1) سورة النمل، آية 87.

(2) يُنظر: ابن خالويه, مختصر في شواذ القرآن: 111. ويُنظر: ابن عطية, المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 251/11. ويُنظر: العكبري, إعراب القراءات الشواذ: 118/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي, البحر المحيط في التفسير: 272/8. ويُنظر: الشوكاني, فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 155/4.

(3) العكبري, إعراب القراءات الشواذ: 118/2.

(4) البيت للضبِّ, يُنظر: ابن جنِّي, الخصائص: 145/2. ويُنظر: ابن منظور, لسان العرب: (عرد): 288/3, ونسبه للضبِّ أيضاً.

(5) سورة الزخرف، آية 51.

(6) يُنظر: ابن خالويه, مختصر في شواذ القرآن: 135. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي, البحر المحيط في التفسير: 381/9. ويُنظر: السمين الحلبي, الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 102/6.

والأصل في قراءة عيسى: تبصروني، إلا أنه اجتزأ بالكسرة عن الياء في ختام الفعل:

| | | |
|--|---|-----------|
| تُبصرون | ← | تُبصروني |
| tubṣirūni | | tubṣirūnī |
| الاجتزاء بالكسرة عن الياء (قراءة عيسى) | | (الأصل) |

2.1 الهمز وقضاياه:

يعدّ صوت الهمزة من أبرز المشكلات اللغوية التي استأثرت باهتمام علماء اللغة قديماً وحديثاً، وظلّت محلّ اختلافهم إلى عصرنا هذا؛ إذ إنهم اختلفوا في ماهيّته، ومخرجه، وصفاته، وعلاقاته بغيره من أصوات اللغة، وما ينبثق عن هذا كلّ من مظاهر تحقيقه، أو حذفه، أو تسهيله، أو إبداله...

ولا شكّ في أنّ القواعد التي وضعها البصريون لضبط ظاهرة الهمز كانت وليدة ما استقرّ في أذهانهم من تصورات لغوية، يخالفهم في كثير منها - كما سنعرض - علماء اللغة المحدثون؛ لذا، كان متوقّعاً أن تكون تلك القواعد محط بحث وإعادة نظر من قبل المحدثين لتكون لهم نظراتهم الخاصّة فيها، بناءً على تصوّراتهم اللغوية التي خرجوا بها أيضاً.

ولسنا بصدد استعراض آراء القدماء والمحدثين جميعها تجاه هذه الظاهرة؛ فالمقام يضيق عن هذا. إلا أننا سنوظّف بعضها في درس مجموعة من قراءات النحاة، التي تدور في فلك ظاهرة الهمز بمختلف قضاياه، لنبرز أثرها في توجيه القدماء والمحدثين لتلك القراءات.

فما هو مخرج صوت الهمزة؟ وما هي صفاته؟ وهل من علاقة تربطه بغيره من أصوات اللغة؟ وما هي نظرة كل من القدماء والمحدثين تجاه ذلك كله؟

ذهب كثير من القدماء إلى أنّ الهمزة صوت حلقّي، يقول الخليل: "أمّا الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة"⁽¹⁾، وتابعه في هذا كل من سيبويه⁽²⁾، وابن جنّي⁽³⁾، وابن يعيش⁽⁴⁾. في حين دلّت الدراسات اللغوية الحديثة على أنّ مخرج صوت الهمزة من الحنجرة، وهو ينتج من انطباق الوترين الصوتيين والغضروفين الهرميين - في الحنجرة - انطباقاً كاملاً وشديداً، بحيث لا يُسمح للهواء بالمرور مطلقاً، فيُحتبس داخل الحنجرة، ثمّ يُسمح له بالخروج على صورة انفجار، فالهمزة صوت انفجاريّ (شديد)⁽⁵⁾.

وعلة هذا التباين في تحديد مخرج الهمزة تعود إلى عدم معرفة القدماء الحدود الفاصلة الدقيقة بين أعضاء النطق، على النحو الذي كشفت عنه وسائل التشريح حديثاً.

وذهب سيبويه إلى أنّ الهمزة صوت مجهور⁽⁶⁾، ولا شكّ في أنّ ارتباط الهمزة بالألف في أذهان القدماء قد دعاهم إلى وصفها بالجهر⁽⁷⁾. أمّا المحدثون فقد اختلفت

(1) الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، (1980)، العين، ت: مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، العراق: 52/1.

(2) سيبويه، الكتاب: 433/4.

(3) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، (1985)، سرّ صناعة الإعراب، ت: حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق: 46/1.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل: 107/9.

(5) شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 24. ويُنظر: أنيس، الأصوات اللغوية: 89-90. ويُنظر: الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرّفها: 84/1. ويُنظر: عبد الجليل، الأصوات اللغوية: 189.

(6) سيبويه، الكتاب: 434/4.

(7) شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 23. ويُنظر: عبد الجليل، الأصوات اللغوية: 187.

آراؤهم نحو ذلك؛ فذهب بعضهم إلى أنّ الهمزة صوت مهموس، وحجّتهم في هذا أنّ إقفال الوترين الصوتيين لا يسمح بوجود الجهر بالنطق⁽¹⁾.

والرأي الراجح في هذا ما ذهب إليه إبراهيم أنيس، من وصفه الهمزة بأنّه صوتٌ لا هو بالمجهور ولا هو بالمهموس⁽²⁾. وعلل هذا بأن فتحة المزمار مع الهمزة تكون مغلقةً إغلاقاً تاماً فلا نسمع لهذا نذبذة الوترين الصوتيين، ولا يُسمح للهواء بالمرور إلى الحلق إلا حين تتفرج فتحة المزمار ذلك الانفراج المفاجئ الذي يُنتج الهمزة⁽³⁾. والهمزة في نظر كثير من المحدثين صوتٌ عسير النطق، بل أشقّ الأصوات اللغوية نطقاً؛ حيث إنّ انحباس الهواء عند المزمار انحباساً تاماً، ثمّ انفراج المزمار فجأةً، عمليّةٌ تحتاج إلى جهد عضليّ قد يزيد على ما يحتاج إليه أيُّ صوتٍ آخر⁽⁴⁾. لذا، مالت اللهجات الساميّة جميعها إلى التخلص منه في النطق⁽⁵⁾، كما تخلّصت منه معظم اللهجات العربية الحديثة للسبب نفسه، ألا وهو إيثار السهولة والتهييس في النطق⁽⁶⁾.

وتنسب ظاهرة الهمز - قديماً - إلى القبائل البدوية التي سكنت وسط الجزيرة وشرقيّها، تميم وما جاورها. أمّا عدم الهمز فخاصّةٌ حضريّةٌ، امتازت بها لهجات القبائل في شمال الجزيرة وغربيّها، كلهجات البيئّة الحجازية⁽⁷⁾.

وعلى الرغم من هذا، نجد أنّ ظاهرة الهمز - خلاف ما هو متوقع - تشيع في قراءات النحاة البصريين. ولعلّ هذا يُعزى إلى احتكاك اللهجات العربيّة قديماً بعضها

(1) عبد التواب، رمضان، (1996)، مشكلة الهمزة العربية، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة: 24.

ويُنظر: بشر، كمال، (1969)، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر: 95.

(2) أنيس، الأصوات اللغوية: 90.

(3) المرجع نفسه: 90. ويُنظر: البياع، خالدية محمود، (1995)، الهمزة في اللغة العربيّة، ط1، دار ومكتبة الهلال: 157.

(4) أنيس، الأصوات اللغوية: 90. ويُنظر: عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه:

47-48. ويُنظر: عبد الجليل، الأصوات اللغوية: 189.

(5) أنيس، في اللهجات العربية: 77.

(6) عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: 47.

(7) أنيس، في اللهجات العربية: 76.

ببعض، وتأثر بعضها بالظواهر اللغوية التي اشتهرت بها غيرها من اللهجات. وليس أدلّ على هذا ممّا رُوِيَ عن عيسى بن عمر نفسه، إذ قال: "ما أخذ من قول تميم إلا النبر، وهم أصحاب النبر، وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا"⁽¹⁾.

زد على هذا أنّ تحقيق الهمز كان من سمات اللغة الأدبية النموذجية المشتركة، لغة الخاصة التي كانت تُلتزم في الخطب والشعر، والحجازيون - وإن كانوا في لهجات الخطاب يسهّلون الهمز - التزموا تحقيقه في الأساليب الأدبية من شعرٍ أو خطابة، أي كانوا يلجؤون إلى تحقيق الهمز كلما عنّ لهم أمرٌ جدّيّ يتطلب استعمال اللغة النموذجية الأدبية⁽²⁾.

من هنا، فإنّ التزام اللغة النموذجية الأدبية بالهمز هو الذي دفع الحجازيين إلى تحقيقه أحياناً، مخالفين بذلك طبائعهم والمشهورة من لهجاتهم. ولم يقتصر الأمر على هذا بل تجاوزه إلى ميلهم - كما سيأتي - إلى همز أنماطٍ لغويّة غير مهموزة في الأصل؛ مبالغةً في الحذقة أو التفصح.

وقبل الخوض في بحث قضايا الهمز في قراءات النحاة، لا بدّ من الإشارة إلى معيار شنوذ الهمز لدى البصريين؛ فقد حدّد ابن جنّيّ حالتين لشنوذ الهمز:

- 1- أن تُقرّ الهمزة الواجبُ تغييرها، فلا تُغيّر.
- 2- أن يُرتجلَ همزٌ لا أصل له، ولا قياس يعضده. وكلاهما غير مقيس⁽³⁾.

قضايا الهمز في قراءات النحاة:

أولاً: تحقيق الهمز:

ويُراد به نطق الهمزة كما هي، من غير تغيير فيها⁽⁴⁾. من ذلك:

(1) ابن منظور، لسان العرب: 22/1.

(2) أنيس، في اللهجات العربية: 78-79.

(3) ابن جنّيّ، الخصائص: 366/2.

(4) الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: 84/1. ويُنظر: ابن منظور، لسان

العرب: 19/1.

في قوله تعالى: "تُرْجِي مَن تَشَاءُ مِنْهُنَّ"⁽¹⁾، قرأ حماد بن سلمة عن عاصم: ترجى، بالهمز، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر من السبعة، وآخرين من غير السبعة⁽²⁾.

وذهب كثير من القدماء إلى أن (ترجي، وترجى) لغتان، فبأيهما قرئ كان صواباً. قال الفراء: بهمز وغير همز وكلّ صواب⁽³⁾. وقال الزجاج: "والهمز أكثر وأجود، ومعنى ترجي: تؤخر، بالهمز وغير الهمز والمعنى واحد⁽⁴⁾.

من هنا، فإنّ قراءة حماد بن سلمة تمثل إحدى لغتين لا خلاف في صحتهما، بل إنّ الهمز - على نحو ما قرأ حماد - أجود في نظر بعض القدماء، وحسبنا أنّها قراءة بعض السبعة دليلاً على صحتها لغوياً.

وفي قوله تعالى: "أُولَئِكَ هُم شَرُّ الْبَرِيَّةِ"⁽⁵⁾، قرأ الأعرج: البريئة، وهي قراءة نافع، في حين قرأ الجمهور: البرية، بشدّ الياء⁽⁶⁾.

(1) سورة الأحزاب، آية 51.

(2) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 346/2. ويُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 176/4. ويُنظر: النَّحَّاس، أعراب القرآن: 220/3. ويُنظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 560/3. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 91/12. ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 292/4.

(3) الفراء، معاني القرآن: 346/2.

(4) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 176/4-177. ويُنظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابن مجاهد: 286/3. ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 292/4.

(5) سورة البينة، آية 6.

(6) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 282/3. ويُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 267/5. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 530/15. ويُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 374/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 520/10.

وقد اختلف القدماء نحاةً ومفسرين تجاه المعنى الذي خرجت إليه قراءتا الجمهور والأعرج؛ وهذا أدى إلى اختلافهم في توجيه القراءتين؛ إذ تحتمل قراءة الجمهور (البرية) أن تكون صفة على زنة فعيلة بمعنى مفعولة، مشتقة من الفعل برأ، إلا أن الهمزة خُفِّتْ لكثرة الاستعمال، كما خُفِّتْ في النبي، حتى بات الأصل المهموز فيهما مهجوراً. وعلى هذا تكون قراءة الأعرج قد حُقِّقَ فيها الهمز شذوذاً.

ومنهم من ذهب إلى أن القراءتين مختلفتان من حيث الاشتقاق؛ فقراءة الجمهور يُحتمل أن تكون مشتقة من البرى (التراب)، أما قراءة الأعرج فمشتقة من برأ بمعنى خلق. فالقراءتان قد تختلفان في الاشتقاق نحو: (أو نساها أو نساها)، وهو اشتقاق مرضي⁽¹⁾. على أن هذا كله لا ينفي صفة الشذوذ في نظر القدماء عن قراءة الأعرج ونافع؛ إذ إنهما حقاً الهمز في (البرية) في حين أن همزها متروك كما ترك في (النبي).

وتحقيق الهمز في هذه القراءة له ما يسنده مما تداولته السنة أهل الحجاز أنفسهم، إذ يقول سيبويه: "وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق، يحققون نبيئ وبريئة، وذلك قليل رديء"⁽²⁾. ولعلنا لم ننس بعد ما جاء على لسان عيسى بن عمر في هذا الشأن. وفي ضوء هذا كله، يتساءل عبد الصبور شاهين عن مغزى ذلك الاضطرار الذي يلجئ أهل الحجاز إلى مستوى الرداءة في حكم سيبويه! ولا يجد تفسيراً لهذا إلا بما قاله إبراهيم أنيس من أنهم كانوا يتفاحون طموحاً منهم إلى مستوى اللغة النموذجية، وفي المجال الجدِّي من القول⁽³⁾. ويُعقَّبُ على هذا قائلاً: فإذا وجدنا أن قوماً من أهل الحجاز دأبوا على تحقيق الهمز في (نبيء، وبريئة)، فلسنا نشك في أنهم كانوا من أطراف القبائل الحجازية المتصلة غالباً بقبائل الوسط

(1) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 282/3. ويُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 267/5، و123/1. ويُنظر: الزمخشري: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 789/4. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 530/15. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 520/10.

(2) سيبويه، الكتاب: 555/3.

(3) يُنظر: أنيس، في اللهجات العربية: 78-79.

والشرق، والمتأثرة بها⁽¹⁾. وتلك القبائل عُرفَ عنها الهمز كما أشرنا، فلعلَّ قبائل الحجاز هذه تأثرت بلهجات جيرانها من ذوي الهمز.

ثانياً: حذف الهمزة:

أ- حذف الهمزة وتعويض موقعها:

وردت قراءاتٌ للنحاة حُدِّثت فيها الهمزة طلباً للخفة، وخضوعاً لقانون السهولة والتيسير، وعُوِّضَ موقع الهمزة بعد حذفها إمّا بالتضعيف، وإمّا بمطل الحركة السابقة عليها، وإمّا بانزلاق شبه الحركة اليائية أو الواوئية. وبيان ذلك فيما يلي:

1- سقوط الهمزة وتعويض موقعها بالتضعيف:

في قوله تعالى: "أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ"⁽²⁾، قرأ الأعرج: كهية، بياء مشددة مفتوحة⁽³⁾. ووجهها العكبري على أن الهمزة قلبت ياءً، ثم أُدغمت الياء الأولى فيها⁽⁴⁾، على النحو الآتي:

| | | |
|--------------|---|-------------------|
| كهية | ← | كهية |
| kahayyati | | kahay>ati |
| قراءة الأعرج | | قراءة حفص عن عاصم |

(الأصل المهموز) (قلب الهمزة ياءً وإدغام الياء الأولى فيها)

فالعكبري ذهب إلى أن الهمزة قلبت ياءً، أي أُبدلت الياء منها، في حين اشترط علماء اللغة القدماء والمحدثون وجود علاقة صوتية بين الصوتين: البديل والمبدل منه، كقرب المخرج، أو الاشتراك في بعض الصفات الصوتية من جهر وهمس

⁽¹⁾ شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 33.

⁽²⁾ سورة آل عمران، آية 49.

⁽³⁾ يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 128/3. ويُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 160/1. ويُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 143/5. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 163/3. ويُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 105/2. ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 341/1.

⁽⁴⁾ العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 161/1.

وشدّة ورخاوة⁽¹⁾؛ لذا، ما من علاقة صوتيّة بين صوتي الهمزة وشبه الحركة (y) تُسوِّغ حدوث عمليّة التبادل بينهما.

وواقع ما حدث في قراءة الأعرج أنّ الهمزة حُدِّفَتْ طلباً للتخفيف، وبقيت حركتها، وُعُوِّضَ موقعها بصوتٍ من جنس ما سبقه (شبه الحركة الياء)؛ لتصحيح النظام المقطعيّ، حيث إنّ المقطع الأخير - بعد حذف الهمزة - صار مبدوءاً بحركة (a)، وهذا أمرٌ مرفوضٌ - كما يذكر المحدثون - في النظام المقطعيّ في العربيّة⁽²⁾:

| | | |
|------------------------------|----------------------------|-----------------|
| كهيّة ← | كهيّة* ← | كهيّة |
| kahayyati | kahay*ati | kahay>ati |
| (تعويض موقع الهمزة بالتضعيف) | خطوة نظرية | (الأصل المهموز) |
| قراءة الأعرج | (سقوط الهمزة وبقاء حركتها) | حفص عن عاصم |

وقد ذهب عبد الصبور شاهين إلى أنّ الياء الثانية في مثل قراءة الأعرج، ليست بدلا من الهمزة، ولا أصل لها في بنية الكلمة، ولا هي مزيدة لضرورة اشتقاقية، وإنما هي نتيجة النبر الواقع على المقطع، الذي أخذ هنا صورة التوتر بالتضعيف. ووجد لذلك أمثلة كثيرة في القراءات الشاذّة لا تقتصر على أصوات اللين، وإنما تتعداها إلى الصوامت الأخرى. وخلص إلى أنّ التضعيف الذي يجيء نتيجة سقوط الهمزة حجازي النسبة⁽³⁾.

(1) شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 73-76.

(2) المرجع نفسه: 78. ويُنظر: عابنة، دراسات في فقه اللغة وال fonولوجيا العربية: 100.

(3) شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 150.

2- سقوط الهمزة وتعويض موقعها بالطول (مطل الحركة):

في قوله تعالى: "قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ"⁽¹⁾، قرأ الأعرج: أنبيهم⁽²⁾. قال أبو حيّان: بإبدال الهمزة ياءً وكسر الهمزة⁽³⁾، جرياً على قاعدة البصريين التي تنصّ على أنّ الهمزة إذا كانت ساكنة وما قبلها مكسوراً أُبدلت ياءً⁽⁴⁾.

وواقع الأمر أنّ الهمزة حُذفت، وعوّضَ موقعها بمطل الحركة التي تسبقها (الكسرة)، فنشأت كسرة طويلة تظهر في الكتابة في صورة ياء، فتوهّم القدماء كأبي حيّان أنّ الهمزة أُبدلت ياءً، أمّا كسر الهاء فهو خطوة تالية لحذف الهمزة وإشباع كسرة الباء قبلها، وما كسرهما إلا على سبيل الإتيان لحركة الباء:

| | | |
|--------------|--------------|-----------|
| | \leftarrow | |
| أنبيهم | أنب*هم | أنبيهم |
| >anbīhim | >anbi*hum | >anbi>hum |
| قراءة الأعرج | حذف الهمزة | الأصل |

3- سقوط الهمزة وتعويض موقعها بانزلاق شبه الحركة اليائية أو الواوية:

قد يُفضي حذف الهمزة دون حركتها أحياناً من بنية النمط المهموز إلى نشوء ظاهرة صوتية، أطلق عليها بعض المحدثين مصطلح (التقاء الحركة مع الحركة)، ويعني به: تتابع حركتين في مقطع صوتي واحد دون وجود صامت يفصل بينهما⁽⁵⁾. والنظام الصوتي المقطعي في اللغة العربية لا يقبل توالي حركتين في مقطع واحد، كما لا يقبل توالي حركتين في مقطعين متتاليين⁽⁶⁾.

لذا، قد يتدخل مبدأ التعويض في مثل هذا، فتتزلق شبه الحركة اليائية (y)، أو الواوية (w)، للفصل بين الحركتين⁽⁷⁾.

(1) سورة البقرة، آية 33.

(2) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 4. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 240/1. ويُنظر: أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 240/1.

(3) أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 240/1.

(4) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 107/9.

(5) عابنه، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية: 99-126.

(6) المرجع نفسه: 100.

(7) المرجع نفسه: 102.

ومن ذلك: في قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى
وَالصَّابِئِينَ"⁽¹⁾، قرأ الأعرج: الصَّابِئِينَ، بيائين خالصتين⁽²⁾.

إذ حُذفتُ الهمزة فالتقت حركتها مع حركة الباء قبلها، فانزلقت شبه الحركة (y)
للفصل بينهما، على النحو الآتي:

| | | | | |
|-----------------------|---|------------------------|---|---------------|
| الصَّابِئِينَ | ← | الصَّابِئِينَ | ← | الصَّابِئِينَ |
| (>aṣṣābiyān | | (>aṣṣābi*īn | | (>aṣṣābi>īn |
| انزلاق شبه الحركة (y) | | حذف الهمزة | | الأصل المهموز |
| للفصل بين الحركتين | | والتقاء الحركتين (i,i) | | |
| (قراءة الأعرج) | | (خطوة نظرية) | | (حفص عن عاصم) |

وفي قوله تعالى: "يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ"⁽³⁾، قرأ ابن
أبي اسحق، وعيسى بن عمر: إسرائيل، بيائين بعد الألف⁽⁴⁾.

فحذفتُ الهمزة مع بقاء حركتها (ā) أدى إلى تتابع حركتين في مقطعين متتاليين
(ā,ā)، فانزلقت شبه الحركة (y) للفصل بينهما، ولتعويض موقع الهمزة المحذوفة:

| | | | | |
|-----------------------|---|------------------------|---|---------------|
| إِسْرَائِيلَ | ← | إِسْرَائِيلَ | ← | إِسْرَائِيلَ |
| >isrāyīla | | >isrā*īla | | >isrā>īla |
| انزلاق شبه الحركة (y) | | حذف الهمزة | | الأصل المهموز |
| للفصل بين الحركتين | | والتقاء الحركتين (ā,ā) | | |
| (قراءة الحضرمي وعيسى) | | (خطوة نظرية) | | (حفص عن عاصم) |

وفي قوله تعالى: "قَالُوا أَنْوْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ"⁽⁵⁾، قرأ
ابن أبي إسحق بتحقيق الهمزة الأولى وتخفيف الثانية، بإبدالها واواً على مذهب

(1) سورة البقرة، آية 62.

(2) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 6.

(3) سورة البقرة، آية 40.

(4) يُنظر: ابن جنِّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 162/1. ويُنظر:
ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 267/1. وينظر: القرطبي، الجامع لأحكام
القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 6/2.

(5) سورة البقرة، آية 13.

الخليل وسيبويه: السفهاء ولا، وهي قراءة بعض السبعة: ابن كثير ونافع وأبي عمرو⁽¹⁾. قال القرطبي: وهي أجود القراءات⁽²⁾.

فهنا اجتمع همزتان متتاليتان، فكان لا بدّ من تخفيف إحداهما لتيسير النطق، إذ ليس من كلام العرب - كما يقول سيبويه - أن تلتقي همزتان فتُحَقَّقًا⁽³⁾. فحقّق ابن أبي إسحق الأولى، وخفّف الثانية بحذفها مع إبقاء حركتها (الفتحة)، وهذا أدّى إلى التقاء حركة الهمزة المحذوفة (a) مع ضمة الهمزة الأولى (u)، فانزلقت شبه الحركة (w) للفصل بينهما. وليس الأمر كما ذهب القرطبي وغيره من أن الهمزة الثانية قلبت واوا خالصة⁽⁴⁾؛ إذ ما من علاقة صوتية بين الهمزة والواو تُسوّغ حدوث عملية التبادل بينهما:

السفهاءُ ألا ← السفهاءُ *ألا ← السفهاءُ ولا
 (>)ssufahā>u>alā (>)ssufahā>u*alā (>)assufahā>u>alā
 الأصل التقاء الحركتين انزلاق شبه الحركة (W)

للفصل بين الحركتين

ولا بدّ من التذكير بأن انزلاق شبه الحركة (اليائية أو الواوية) في مثل القراءات السابقة أفضى إلى نشوء حركات مزدوجة، وهي أوضاع صوتية مستقلة - أيضاً - كما سنعرض في العربية⁽⁵⁾.

ب- حذف الهمزة دون تعويض:

1- حذف الهمزة ونقل حركتها إلى ما قبلها:

يقول سيبويه: "اعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن، فأردت أن تُخفّف حذفتها، وألّقت حركتها على الساكن الذي قبلها"⁽⁶⁾.

(1) أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 12/1

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن المبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 312/1

(3) سيبويه، الكتاب: 549/3. يُستثنى من هذا التقاؤهما في كلمة واحدة إن كانتا عينيّن، نحو:

سؤال، وجنار. يُنظر: ابن جنّي، الخصائص: 366/2

(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 312/1

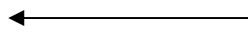
(5) انظر: ص 104 من هذه الدراسة

(6) سيبويه، الكتاب: 545/3

ومن ذلك: في قوله تعالى: "أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ"⁽¹⁾، قرأ عيسى: الخب⁽²⁾.

حيث حُذفت الهمزة، ونُقلت فتححتها إلى الساكن الذي قبلها (الباء). وعليه، فإن تخفيف الهمزة في قراءة عيسى جاء وفق مذهب سيبويه، لذا تراه أثبتتها واستشهد بها! وعلل سيبويه حذف الهمزة في قراءة عيسى قائلاً: وإنما حُذفت الهمزة ههنا؛ لأنك لم تُرد أن تُتمَّ، وأردت إخفاء الصوت فلم يكن ليلتقي ساكنان⁽³⁾.

الخب



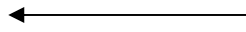
الخباء

(>)alhaba

(>)alhab>a

وفي قوله تعالى: "كَزَرَ عِ آخْرَجَ شَطَاهُ فَآزَرَهُ"⁽⁴⁾، قرأ ابن أبي إسحاق: شَطَه⁽⁵⁾. قال العكبري: ذلك على إلقاء حركة الهمزة وحذفها، كما قالوا: رأيت الخب⁽⁶⁾. وقال القرطبي: وهي لغة في شطاه⁽⁷⁾. ومن الممكن تمثيل ما حدث في قراءة الحضرمي بالمخطط الصوتي الآتي:

شَطَه



شطاه

šaṭahu

šaṭ>ahu

(1) سورة النمل، آية 25

(2) يُنظر: سيبويه، الكتاب: 545/3. ويُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 109. ويُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 145/16. ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 134/4.

(3) سيبويه، الكتاب: 545/3

(4) سورة الفتح، آية 29

(5) يُنظر، ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 142. ويُنظر: ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 477/13. ويُنظر العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 250/2. ويُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 345-344/19. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 502/9. ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 56/5.

(6) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 250/2.

(7) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 345/19.

2- حذف الهمزة وحركتها (قصر الممدود):

في قوله تعالى: "قَالَ هُمْ أَوْلَاءُ عَلَى أَثَرِي"⁽¹⁾، قرأ عيسى بن عمر في رواية: أُولَا، بالقصر، وهي لغة تميم⁽²⁾.

إذ حُذِفَت الهمزة وحركتها، على النحو الآتي:

أَوْلَاءُ
أُولَا

>ūlā>i
>ūlā

وفي قوله تعالى: "أَشْدَاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءَ بَيْنَهُمْ"⁽³⁾، قرأ يحيى بن يعمر: أشدَّا، بالقصر⁽⁴⁾. فقد حُذِفَت الهمزة - أيضاً - وحركتها، على النحو الآتي:

أَشْدَاءُ
أَشْدَا

>ašiddā>u
>ašiddā

وعلة شذوذ هاتين القراءتين لغويًا تكمن في أن قصر الاسم الممدود فيهما وقع في النثر، لا في الشعر كما اشترط النحاة؛ فقد أجازوا قصر الممدود للضرورة الشعرية؛ لأنه رجوعٌ إلى الأصل، كقول الشاعر:

لَا بُدَّ مِنْ صِنْعَا وَإِنْ طَالَ السَّقَرُ⁽⁵⁾

يريد: صنعاء، فحذف الهمزة للضرورة الشعرية. أما في النثر فلا مسوغ لحذفه!

⁽¹⁾ سورة طه، آية 84.

⁽²⁾ يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 88. ويُنظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 81/3. ويُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان. 117/14. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 366/7. ويُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 47/5.

⁽³⁾ سورة الفتح، آية 29.

⁽⁴⁾ يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 142. ويُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 142. ويُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 249/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 500/9. ويُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 166/6.

⁽⁵⁾ يُنظر: ابن عصفور الإشبيلي، ضرائر الشعر: 116. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 501/9.

قال أبو حيان: قرأ ابن يعمر أشدًا، بالقصر، وهي شاذة؛ لأنَّ قصر الممدود إنما يكون في الشعر⁽¹⁾.

أقول: لعلَّ إحساس بعض العرب بالصعوبة التي تكتنف النطق بالهمزة - والتي ينبو عنها نوقهم - قادهم إلى التوسُّع في حذفها؛ لكثرة ورودها في كلامهم، فقصروا الممدود في النثر أيضاً. ولما كان الباعث على إجازته في الشعر ضرورة استقامة الوزن - وشيوع الهمز في النثر أكثر منه في الشعر - كان من باب أولى إجازته في النثر أيضاً، لضرورة تيسير النطق!

3- إسقاط همزة القطع:

في قوله تعالى: "إِنَّهَا لِإِخْدَى الْكُبْرِ"⁽²⁾، قرأ نصر بن عاصم: لَحْدَى، وهي قراءة ابن كثير في رواية⁽³⁾.

وفي قوله تعالى: "وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ"⁽⁴⁾، قرأ الأعرج: والياس، بوصل الهمزة⁽⁵⁾.

فقد أسقطت همزة القطع في القراءتين السابقتين لغرض تيسير النطق، وسقوطها جاء في كلام العرب نثرهم ونظمهم على حدٍّ سواء، إلا أنَّ ابن جنِّي عدَّ هذا الحذف

(1) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 9/500-501. ويُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 6/166.

(2) سورة المدثر، آية 35.

(3) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 165. ويُنظر: ابن جنِّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 1/209. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 15/192. ويُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ 1/122. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 10/336.

(4) سورة الأنعام، آية 85.

(5) يُنظر: النَّحَّاس، إعراب القرآن: 2/20. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 5/270. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 4/574. ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 2/136.

غير مقيس عليه إلا عند الضرورة⁽¹⁾. ولقد يقول القائل: هلا قيس على ما جاء في النثر من حذف همزة القطع؛ لأنه ليس موضع اضطرار؟ ولم يغفل ابن جنّي عن هذا، فردّ قائلاً: تلك مواضع كثر استعمالها، فعُرِفَتْ أحوالها، فجاز الحذف فيها، كما حُذِفَتْ: لم يكُ، ولم يبيلُ، ولا أدرِ في النثر؛ لكثرة الاستعمال، ولم يُقَسَّ عليها غيرها⁽²⁾.

وساق ابن جنّي شواهد كثيرة على حذف همزة القطع في النثر، فمن ذلك: قولهم (لن) في قول الخليل، ذلك أن أصلها عنده: (لا أن)، فحُذِفَتْ الهمزة تخفيفاً لكثرتها في الكلام. وقد اطرَد الحذف في (كل، وخذ، ومر)، وحكى أبو زيد: (لاب لك)، يريد: (لا أب لك)، ومنه قراءة ابن كثير: إنها لحدى الكبير، وغيرها⁽³⁾.

وعلى الرغم من هذا كله، يرى ابن جنّي أن حذف الهمزة في قراءة الأعرج و ابن كثير إنما كان اعتباطاً وتعجرفاً⁽⁴⁾، بل إنه يصرّح بأن حذف الهمزة - فيما ساقه من شواهد كثيرة - ضعيف في القياس، وإن فشا في بعضه الاستعمال⁽⁵⁾.

أقول: إن هذه الشواهد التي ذكرها ابن جنّي، تؤهلنا للحكم مطمئنين بأن حذف همزة القطع ظاهرة فشت في كلام العرب شعراً ونثراً، واختيارات القراء النحاة وغيرهم - في هذا الشأن - تعكس شيئاً ممّا تداوله بعض العرب على ألسنتهم، وإن كان غير منسجم مع أقيسة البصريين!

ثم إن ابن جنّي يعلل حذف الهمزة في الشواهد السابقة بالرغبة في التخفيف لكثرة الاستعمال، إلا أنه يقصر هذا الحذف على ما سُمع عن العرب، ويُكرّ القياس عليه. وهو بذا يفرض قيماً على ما ينبغي أن يتكلم به أهل اللغة، مع أن علة الحذف (التخفيف لكثرة الاستعمال) متوقعة الحدوث في كلامهم، كما كانت في كلام من

(1) ابن جنّي، الخصائص: 2/ 372. ويُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 2/ 208-210.

(2) ابن جنّي، الخصائص: 2/ 372.

(3) يُنظر: ابن جنّي، الخصائص: 2/ 372-374.

(4) ابن جنّي، المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 2/ 209.

(5) المرجع نفسه: 2/ 210.

سبقهم. ومن يستطيع أن يتنبأ مسبقاً بالتغيرات التي تطرأ على أي لغة، بل من يملك أن يفرض قواعد تحول دون سير اللغة إبان تطورها في اتجاه دون آخر! وبعيداً عن رأي النحاة في هذه الظاهرة، فإن إسقاط همزة القطع ظلّ دارجاً على السنة بعض العرب قديماً، من ذلك ما رواه أبو بكر الأنباري؛ إذ يقول: العامّة تخطئ في الإبهام، فنقول: البهام. وقد روى لنا الجواليقي أنّ الناس في عصره كانوا يُسقطون همزة أبو، فقال: وهو أبو رياح لهذا الذي يلعب به الصبيان، وتديره الريح. ولا تقل: برياح. وكذلك يقولون للقرد: بوزنه، وإنما هو: أبو زنة، وهي كنيته. ولا تزال هذه الظاهرة شائعةً أيضاً في بعض اللهجات العربية الحديثة⁽¹⁾.

ثالثاً: الهمزة المسهّلة بين بين:

همزة (بين بين) مصطلح أطلقه سيبويه على إحدى حالات تخفيف الهمزة⁽²⁾، وقد وضح ابن جنّي حقيقة مراد سيبويه منه قائلاً: وأمّا الهمزة المخفّفة فهي التي تسمى همزة بين بين، ومعنى قول سيبويه (بين بين) أي: بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها، إن كانت مفتوحة فهي بين الهمزة والألف، وإن كانت مكسورة فهي بين الهمزة والياء، وإن كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو، إلا أنها ليس لها تمكّن الهمزة المحقّقة، وهي مع ما ذكرنا من أمرها - في ضعفها وقلة تمكّنها - بزنة المحقّقة⁽³⁾.

فهمزة (بين بين) هي في رأي القدماء صوت ساكن، ولكنه ضعيف غير متمكّن وهي مع هذا تقع موقع المحقّقة، وهي بزنتها. ويطلقون عليها أيضاً: الهمزة المسهّلة، والمليّنة، والمقصود دائماً تخفيف نطقها⁽⁴⁾. وقد فصل القدماء القول في الحالات التي تخفف فيها الهمزة (بين بين)⁽⁵⁾.

(1) يُنظر: عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: 48.

(2) سيبويه، الكتاب: 541/3 - 542.

(3) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب: 48/1.

(4) شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 105.

(5) يُنظر: سيبويه، الكتاب: 541/3 - 542. ويُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 109/9 - 120.

أما المحدثون، فقد أنكروا بعضهم وجود ما يسمى (همزة بين بين)، وذهبوا في تفسيرهم لهذا التخفيف إلى أن الهمزة تسقط تاركة وراءها حركتها فتلتقي حركتها مع حركة ما قبلها مباشرة، يقول إبراهيم أنيس: "أما التكييف الصوتي لهذه الحالة، فليس من اليسير الجزم بوصفه وصفا علميا مؤكداً، وإذا صحَّ النطق الذي سمعته من أفواه المعاصرين من القراء، تكون هذه الحالة عبارة عن سقوط الهمزة من الكلام، تاركة وراءها حركة، فالذي نسمعه حينئذٍ لا يمتُّ إلى الهمزة بصلة، بل هو صوت لين قصير يُسمَّى عادة حركة الهمزة، من فتحة أو ضمة أو كسرة. ويترتب على هذا النطق التقاء صوتي لين قصيرين، وهو ما يسمّيه المحدثون (HIATUS)، ويغلب في معظم اللغات أن تؤدي مثل هذه الحالة إلى صوت لين انتقالي⁽¹⁾، ينشأ من الحركتين أو صوتي اللين القصيرين"⁽²⁾.

وعلى يحيى عابنة استعمال القدماء مصطلح همزة (بين بين) بأنَّ النحاة أجفأوا من كون الحركة تلتقي مع الحركة؛ لأنَّ هذا يتعارض مع النظام المقطعي في اللهجات الفصيحة. ووجوده في بعض القراءات القرآنية الصحيحة لم يكن على إطلاقه، فلا يمكن أن تنطق الكلمة - في مثل هذه الحال - إلا بوجود وقيفة لإظهار الحركة عند الحركة، وإلا فإنَّ الأمر مستحيل؛ لأن مبدأ التعويض قد يتدخل في هذا الوضع، فتتغلب إحدى الحركتين على الأخرى، فتتحول الحركة إلى صوت انزلاقي وهو (الياء أو الواو)، أو أن يتدخل مبدأ الدمج إذا كانت الحركتان من جنس واحد، كأن تكونا ضميتين أو كسرتين أو فتحتين⁽³⁾.

⁽¹⁾ صوت اللين الانتقالي هو الواو أو الياء؛ فالواو يبدأ تكوينها من موضع صوت اللين (u) ثم ينتقل اللسان بسرعة إلى موضع صوت لين آخر، وكذلك الياء يبدأ تكوينها من موضع صوت اللين (i) ثم ينتقل اللسان بسرعة إلى موضع آخر من أصوات اللين. يُنظر: أنيس، الأصوات اللغوية: 43.

⁽²⁾ أنيس، الأصوات اللغوية: 91. وينظر: عبد التواب، مشكلة الهمزة العربية: 28. وينظر: شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 104 - 106 وينظر: عابنة، دراسات في فقه اللغة وال fonولوجيا العربية: 101 - 126

⁽³⁾ عابنة، دراسات في فقه اللغة وال fonولوجيا العربية: 101 - 102

ومن قراءات النحاة التي وُجِّهت استناداً إلى تخفيف الهمزة (بين بين)، ما جاء في قوله تعالى: "قَالُوا أَنْوْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ"⁽¹⁾، روى سيبويه عن أبي عمرو تخفيف الهمزة الأولى يجعلها بين الواو والهمزة، وتحقيق الثانية⁽²⁾. ومن الممكن تمثيلها بالمخطط الصوتي الآتي:

السفهاءُ أَلَا ← السفهاُ * أَلَا

(>)assufahā>u>alā (>)ssufahā>u*alā

الأصل (قراءة حفص عن عاصم) تخفيف الهمزة الأولى بين بين

فقراءة حفص عن عاصم تمثل الأصل الذي حُقِّقت فيه الهمزتان، أمّا رواية سيبويه عن أبي عمرو فقد حُذفت فيها الهمزة الأولى وبقيت حركتها (u)، فالتقت ضمة الهمزة المحذوفة مع حركة الهاء قبلها (ā)، وهنا لا بدّ من وقيفة لإظهار حركة الهاء عند حركة الهمزة المحذوفة، وإلا فإنّ مبدأ التعويض قد يتدخل، فتتزلق شبه الحركة (W) للفصل بين الحركتين، على نحو ما قرأ الحَضْرَمِيُّ، وكنا قد عرضناه سابقاً.

رابعاً: همز غير المهموز:

إنّ الحديث عن ظاهرة همز غير المهموز في العربية قديم قدم الظاهرة اللغوية نفسها؛ إذ إنّ هذا الموضوع مطروق منذ فجر الدراسات اللغوية، فقد تعرّض له ابن جنّي - مثلاً - في كتابه الخصائص، في الباب الذي عقده تحت عنوان "في شواذ الهمز"⁽³⁾، وسمّاه الهمز المرتجل، وهو: ما جاء من غير أصل له ولا إبدالٍ دعا قياس إليه⁽⁴⁾. وقد ساق ابن جنّي كثيراً من الشواهد عليه⁽⁵⁾.

(1) سورة البقرة، آية 13

(2) ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه: 78/1. وينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 112/1

(3) ابن جنّي: الخصائص، 2/ 366 - 371

(4) المرجع نفسه، 2/367

(5) المرجع نفسه، 2/367 - 371.

وعنوان الباب وحده يُعيننا _ بدايةً _ على تصوّر موقف بعض النحاة القدماء من هذه الظاهرة، فهمز ما ليس أصله الهمز شاذّ في نظر ابن جنّي، وهو - بلا أدنى شكّ - يصدر في رأيه هذا عن قواعد من سبقه وأقيستهم.

ويشيع همز غير المهموز في العربية الفصحى، وتُنسب هذه الظاهرة قديماً إلى أهل الحجاز⁽¹⁾. ولعلّ هذا من الأسباب التي دعت ابن جنّي وغيره إلى الحكم بشذوذها؛ فتحقيق الهمز من سمات لهجة أهل البادية، وتخفيفه من سمات لهجة أهل الحضر كالحجازيين، وتحقيقه مع وجود ما يوجب تغييره شاذّ - كما أسلفنا - في نظر النحاة القدماء، فما بالك بهمز غير المهموز في لغة أهل الحجاز، الذين اشتهر عنهم تخفيف المهموز في الأصل!

ويعلل رمضان عبد التوّاب شيوع همز غير المهموز في لغة أهل الحجاز بميلهم إلى الحذقة، أو المبالغة في التفصّح؛ إذ إنّ الحجازيين حاولوا - في نطقهم - محاكاة اللغة الأدبية التي يُعدّ الهمز من سماتها، فهمزوا الأنماط اللغوية التي تعود أهل التحقيق همزها، وهمزوا أنماطاً أخرى ليس لها أصول في الهمز عن طريق القياس الخاطيء، مبالغة في التفصّح⁽²⁾. يقول: "ويشيع في العربية الفصحى همز ما ليس أصله الهمز، بسبب عقدة الحجازيين في صوت الهمزة، وتوهمهم بالأمثلة التي يوجد في مكان منها واو أو ياء، أنّهما ناتجتان بسبب الانزلاق بين حركتين (Hiatus) بعد سقوط الهمزة في نطقهم؛ ولذلك يزيدون في هذه الأمثلة همزات غير أصلية فيها، عن طريق الحذقة والمبالغة في التفصّح"⁽³⁾. وضرب عبد التوّاب بعضاً من الأمثلة على هذا، منها: ورّخ وأرّخ، والوصيد والأصيد، والتوكيد والتأكيد، وغيرها⁽⁴⁾.

وما ذهب إليه عبد التوّاب يُفسّر جانباً مهماً من هذه الظاهرة، إلا أنه يغفل جوانب أخرى منها تصوّر القراءات الشاذّة على نحو خاصّ، وقد بحث أيضاً هذه الظاهرة

(1) عبد التوّاب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: 81 - 82.

(2) المرجع نفسه: 79 - 82.

(3) المرجع نفسه: 81 - 82.

(4) المرجع نفسه: 82.

يحيى عباينة، وفصل القول فيها، متّخذاً من القراءات القرآنية ميداناً للدراسة في بحثه الموسوم بـ: (الهمزة المقحمة وأثرها في تشكيل بنية الكلمة)⁽¹⁾، وعنى بالهمزة المقحمة "الهمزة التي لا تكون موجودة في البنى العميقة، لبعض الأنماط التي وصلت إلينا مهموزة في بعض الاستعمالات اللغوية، على الرّغم من خلوّ بناها العميقة (الأصل) من وجود همزة"⁽²⁾. وخلص عباينة إلى أنّ العلة في إقحامها - في الغالب - علة صوتيّة محضة⁽³⁾.

ومن أسباب همز غير المهموز في قراءات النحاة:

1- الهمز الناشئ عن التخلص من الحركات المزدوجة:

يُطلق مصطلح (الحركة المزدوجة) في العربيّة على ذلك التابع الذي يحدث بين الحركات وأشباه الحركات في مقطع واحد، فإذا كانت الواو أو الياء (شبه الحركة) مسبوقه بحركة، سُمّي هذا التابع الحركة المزدوجة الهابطة، أمّا إذا جاءت الحركة بعد شبه الحركة كانت الحركة المزدوجة الصاعدة⁽⁴⁾.

والحركة المزدوجة في عرف بعض المحدثين، هي الصوت المركّب، يقول أنيس: التقاء صوتي لين أحدهما مقطعيّ والآخر غير مقطعيّ، يُنتج عادة ذلك الصوت المركّب الذي يُسمّى (Diphthong)⁽⁵⁾.

وتُعدّ الحركات المزدوجة - صاعدةً كانت أم هابطة - من الأوضاع الصوتيّة التي قد تكون غير محبّبة في اللغة العربية، لذا تلجأ اللغة إلى همز غير المهموز فراراً من المقاطع التي تحتوي على حركات مزدوجة⁽⁶⁾. من ذلك:

(1) عباينة، دراسات في فقه اللغة وال fonولوجيا العربية: 165 - 193

(2) المرجع نفسه: 165

(3) المرجع نفسه: 165 - 166

(4) المرجع نفسه: 131

(5) أنيس، الأصوات اللغوية: 161.

(6) عباينة، دراسات في فقه اللغة وال fonولوجيا العربية: 178.

في قوله تعالى: "ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ"⁽¹⁾، قرأ عيسى بن عمر: إعاء⁽²⁾. قال أبو الفتح: وأصله وعاء، فأبدلت الواو - وإن كانت مكسورة - همزة، كما قالوا في وسادة: إسادة⁽³⁾. وقال أبو حيان: وذلك مطرد في لغة هذيل، يبدلون من الواو المكسورة الواقعة أولاً همزة⁽⁴⁾.

وما ذهب إليه ابن جنّي وأبو حيان تنقضه الدراسات اللغويّة الحديثة؛ فما من علاقة صوتيّة - كما أسلفنا - بين الواو والهمزة تسوّغ حدوث التبادل بينهما. فالأصل في قراءة عيسى: وعاء (wi<ā>i)، وهو مبدوء بحركة مزدوجة صاعدة نواتها كسرة، وهي حركة مقبولة في النظام الفونولوجي العام للعربيّة، ولكنها وضع مستثقل في بعض اللهجات⁽⁵⁾. لذا، أسقطت شبه الحركة (w) فصار النمط مبدوءاً بحركة (i<ā>i)، وهذا أمر مرفوض في النظام المقطعيّ للعربيّة، فعوّض موقع شبه الحركة بهمزة.

وفي قوله تعالى: "وَكُنْتُ نَسِيًّا نَسِيًّا"⁽⁶⁾، قرأ بكر بن حبيب السهمي: نساً⁽⁷⁾. وأصل قراءة بكر: نسياً (nasyan)، وقد اشتمل على حركة مزدوجة صاعدة (ya)،

(1) سورة يوسف، آية 76.

(2) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 65. ويُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 20/2. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 32/8. ويُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 377/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 306/6.

(3) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 20/2.

(4) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 306/6. ويُنظر: النَّحَّاس، إعراب القرآن: 210/2. ويُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 202/4.

(5) عباينة، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربيّة: 178.

(6) سورة مريم، آية 23.

(7) يُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 83/2. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 448/9. ويُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 432/13. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر

فتخلصت اللغة منها بحذف شبه الحركة وتعويض موقعها بالهمزة؛ لتكون حدَّ ابتداءٍ للمقطع الأخير (an)، إذ لا يجوز ابتداء المقطع بحركة:



وقد وجّه ابن جنّي هذه القراءة دلاليّاً، من قولهم: نسأت اللبّن نساءً؛ أي: أن تأخذ حليباً فتصبّ عليه الماء، فيكون تأويل القراءة: يا ليتني متّ قبل هذا، وكنت كهذا اللبن المخلوط بالماء، في قلته وصغارة حاله⁽¹⁾.

وفي قوله تعالى: "وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ"⁽²⁾، قرأ الأعرج وعيسى بن عمر: خطّوات⁽³⁾. قال ابن جنّي: وهي مرفوضة وغلط، والهمز في هذا الموضع مردود؛ لأنّه من خطّوات لا من أخطأت، والذي يُصرف هذا إليه أن يكون كما تهمزه العرب، ولا حظّ له في الهمز، نحو: حلّات السويق، ورثأت زوجي بأبيات. والحمل على هذا فيه ضعيف⁽⁴⁾. وقال العكبري: قرئ في الشاذّ بهمز الواو لمجاورتها الضمّة، وهو ضعيف⁽⁵⁾. وقال أبو حيّان: اختلف في توجيه هذه القراءة؛ ف قيل الهمزة

المحيط في التفسير: 252/7. ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فنيّ الرواية والدراية من علم التفسير: 329/3.

⁽¹⁾ ابن جنّي المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها: 84/2.

⁽²⁾ سورة البقرة، آية 168.

⁽³⁾ يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذّ القرآن: 11. ويُنظر: ابن جنّي المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها: 204/1. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 62-61/2. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 121/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 101/2. ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فنيّ الرواية والدراية من علم التفسير: 167/1.

⁽⁴⁾ ابن جنّي المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها: 205-204/1.

⁽⁵⁾ العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 121/1.

أصل، وهو من الخطأ جمع خطأة، إن كان سُمع، وإلا فتقديرًا. وقيل هو جمع خطأة، لكنه توهم ضمة الطاء أنها على الواو فهمز، لأن مثل ذلك قد يُهمز⁽¹⁾.

ومن الممكن تعليل الهمز في هذه القراءة بتأثير الحركات المزدوجة، إذ الأصل في قراءة عيسى والأعرج: خُطوات (huṭuwāt)، وهو يتضمّن حركة مزدوجة صاعدة (wā)، وهي من الأوضاع الصوتية المعرضة للتغيير، فحُذفت شبه الحركة الواوية (w)، مما أدى إلى النقاء حركتين دون فاصلٍ بينهما، وهذا وضع صوتيٌّ غير مقبول، فعوّض موقع شبه الحركة بالهمزة للفصل بين الحركتين:

| | | | | |
|------------------------|---|----------------|---|---------|
| خُطوات | ← | خُط*ات | ← | خُطوات |
| huṭu>āt | | huṭu*āt | | huṭuwāt |
| التعويض عن طريق الهمزة | | حذف شبه الحركة | | الأصل |

(1) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 101/2.

الفصل الثاني القضايا الصرفية

1.2 معاني زيادات الأفعال:

1- (فعل) و (فاعل)⁽¹⁾

في قوله تعالى: "وَإِذْ وَاَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً"⁽²⁾، قرأ الأعرج: واعدنا على زنة (فاعلنا) موافقاً لقراءة الجمهور، في حين قرأ ابن أبي إسحاق وعيسى: واعدنا: على زنة (فعلنا) وهي قراءة أبي عمرو⁽³⁾.

والقراءتان - كما ترى - متواترتان، إلا أن القدماء اختلفوا في توجيههما، وفي ترجيح إحداهما على الأخرى؛ وعلة اختلافهم تكمن في المعنى الذي تتضمنه القراءتان، فقد أنكر أبو عبيد قراءة من قرأ: واعدنا بالألف، ورجح قراءة من قرأ: واعدنا بغير ألف؛ إذ إن المواعدة - كما يقول - لا تكون إلا من البشر، ووافقه على ذلك أبو حاتم ومكي، إذ قال أبو حاتم: أكثر ما تكون المواعدة من المخلوقين المتكافئين⁽⁴⁾، وقال مكي: "إن ظاهر اللفظ فيه وعد من الله لموسى، وليس فيه وعد

⁽¹⁾ (فاعل) له معان خمسة: المشاركة المعنوية، نحو: ضارب زيدٌ عمرًا، وموافقة المجرد، نحو: جاوزتُ زيدًا، أي: جُزته، وموافقة (أفعل) متعديًا، نحو: باعدتُ زيدًا وأبعدته، والإغناء عن (أفعل)، نحو: وارىتُ الشيء، وعن المجرد، نحو: سافرتُ وعاقبتُ. يُنظر: السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 114/1.

⁽²⁾ سورة البقرة، آية 51

⁽³⁾ يُنظر: الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 363/1. و يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 121/1. و يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 290/1. و يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 60/1. و يُنظر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 99/2. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 321/1. و يُنظر: السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 222/1.

⁽⁴⁾ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 321/1.

من موسى، فوجب حمله على الواحد بظاهر النص⁽¹⁾. أي أن قراءة (واعدنا) تقتضي معنى المشاركة، والمواعدة مقتصرة على البشر؛ لأجل ذلك أنكروا هذه القراءة.

أما الزجاج، فقد أجاز القراءتين قائلًا: "وكلاهما جائزٌ حسن، واختار جماعة من أهل اللغة، وإذ وعدنا بغير ألف، وقالوا: إنما اخترنا هذا لأن المواعدة إنما تكون لغير الآدميين، فاخترنا (واعدنا)، وقالوا: دليلنا قوله عز وجل: "إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعَدَّ الْحَقُّ"⁽²⁾، وما أشبه هذا، وهذا الذي نكروه ليس مثل هذا، وواعدنا هنا جيد بالغ، لأن الطاعة في القبول بمنزلة المواعدة، فهو من الله عز وجل وعد ومن موسى قبول واتباع، فجرى مجرى المواعدة"⁽³⁾.

ونفى العكبري، أن تكون قراءة (واعدنا) من باب المفاعلة الواقعة من اثنين، بل هي من باب: (عافاه الله) و (عاقبت اللص)⁽⁴⁾، أي إن صيغة (واعد) وافقت معنى المجرد (وعد).

أما أبو حيان، فيرى أن قراءة (واعدنا) تحتل الأمرين: أن تكون بمعنى وعدنا، والفعل صادر من واحد، وأن تكون المفاعلة على بابها في صدور الفعل من اثنين، فيكون الله قد وعد موسى الوحي، ويكون موسى وعد الله المجيء للميقات، أو يكون الوعد من الله وقبوله كان من موسى، وقبول الوعد يشبه الوعد⁽⁵⁾. ثم يصرح أبو حيان بأنه "لا وجه لترجيح إحدى القراءتين على الأخرى، لأن كلا منهما متواتر، فهما في الصحة على حد سواء"⁽⁶⁾.

(1) القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، (1987)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ت: محيي الدين رمضان، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان: 240/1

(2) سورة إبراهيم، آية 22.

(3) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 121/1.

(4) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 60/1.

(5) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 321/1.

(6) المرجع نفسه: 321/1. وقال الطبري: "والصواب عندنا في ذلك من القول أنهما قراءتان قد جاءت بهما الأمة، وقرأت بهما القراء، وليس في القراءة بإحداهما إبطال معنى الأخرى، وإن

وفي قوله تعالى: "وَمِنْهُمْ مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ"⁽¹⁾، قرأ حماد بن سلمة عن ابن كثير: يُلامِزُكَ، على زنة: يُفاعِلُكَ⁽²⁾.

قال ابن خالويه: يُلامِزُكَ، بألف على يُفاعِلُ بعضهم⁽³⁾، وقال أبو حيان: وهي مفاعلة من واحد⁽⁴⁾. فلا يبعد - إذن - أن يكون الفعل المجرد (لمَزَ) والمزيد (لامَزَ) على معنى واحد، فسياق الآية يدل على أن فعل (اللمز) لم يقع من النبي صلى الله عليه وسلم.

وذهب بعض المحدثين إلى إنكار تساوي صيغتي (فعل) و(فاعل) في معنى واحد؛ إذ المشاركة واضحة في (فاعل)، وهو وزن مزيد، له معنى مستقل، وهو موجود في العربية بمد حركة فاء الفعل، ويوجد في العبرية والحبشية⁽⁵⁾.

2- (فاعل) و(فعل)

في قوله تعالى: "يُضَاعَفُ لَهَا الْعُذَابُ ضِعْفَيْنِ"⁽⁶⁾، قرأ عيسى: يُضَعَّفُ لها العذاب، وهي قراءة أبي عمرو⁽⁷⁾.

كان في إحداهما زيادة معنى على الأخرى من جهة الظاهر والتلاوة، فأما من جهة المفهوم بهما فهما متفقتان". الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 364/1.

(1) سورة التوبة، آية 58.

(2) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 53. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 532/6. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 439/5. ويُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 476/3.

(3) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 53.

(4) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 439/5.

(5) عبد التواب، رمضان، (1985)، المدخل إلى علم اللغة العام ومناهج البحث اللغوي، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة: 232.

(6) سورة الأحزاب، آية 30.

(7) يُنظر الزجاج، معاني القرآن وإعرابه/ 171/4. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 54-55. ويُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 136/17. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 473/8.

ذكر مكيّ أن التشديد وحذف الألف، والتخفيف لغتان، أي أن (ضعّف وضاعف) بمعنى واحد. وقال الأخفش: التخفيف لغة أهل الحجاز، والتشديد لغة تميم. وقيل إن في التشديد معنى التكثير⁽¹⁾. وهذا ما ذهب إليه أبو علي الفارسي. ونقله عن سيبويه⁽²⁾.

فالاختلاف بين (يُضَاعَف) و(يُضَعَّف) اختلاف لهجي، والقراءتان متواترتان، فلا سبيل لترجيح إحداهما على الأخرى. لأجل هذا، تجد الزجّاج يجيزهما معاً قائلاً: وكلاهما جيد⁽³⁾.

وفي قوله تعالى: "إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالاً يُرَآؤُونَ النَّاسَ"⁽⁴⁾، قرأ عبد الله بن أبي إسحاق: يُرَؤُونَ⁽⁵⁾.

قال أبو الفتح: يُرَؤُونَ مثل يُرَعُونَ. ومعناه: يُبَصِّرُونَ الناس ويحملونهم على أن يروهم يفعلون ما يتعاطونه، وهي أقوى معنى من (يُراؤُونَ) بالمد على يفاعلون؛ لأن معنى (يُراؤُونَهم) يتعرضون لأن يروهم، و(يُروُونَهم) يحملونهم على أن يروهم⁽⁶⁾. وإلى مثل هذا ذهب ابن عطية، فقال: (يُروُونَ) أقوى في المعنى؛ لأن معناها: يحملون الناس على أن يروهم، ويتظاهرون لهم بالصلاة، وهم يبطنون النفاق⁽⁷⁾.

(1) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 188/2

(2) الفارسي، الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابن مجاهد: 283/3.

(3) الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه: 171/4.

(4) سورة النساء، آية 142.

(5) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 29. ويُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 307/1. ويُنظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 614/1. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 267/4. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 109/4. ويُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 446/2.

(6) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 307/1.

(7) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 267/4.

أما الزمخشري فقال: "قراءة ابن أبي إسحاق (يرؤونهم) بهمزة مشدودة، مثل يُرْعُونهم، أي يُبصرونهم أعمالهم، ويرؤونهم كذلك"⁽¹⁾. فكلامه يوحي بأن القراءتين معناهما واحد.

ومما يستوقف النظر في هذه القراءة، أن بعض القدماء عَدُّوها أقوى في المعنى من قراءة الجمهور، وهي للحضرمي الذي كثر الشذوذ في قراءته كما عرضنا. فتأمل!!

ومما يلاحظ - أيضاً - أن الاختلاف بين صيغتي (فاعل) و(فعل) - في القراءتين السابقتين - اختلاف لهجي، وتروي كتب اللغة كثيراً من مثل هذه الأفعال التي يمثل فيها النمط المضعف (فعل) لهجة، و(فاعل) لهجة أخرى، نحو: (عقد) و(عاقد)، و(ضعف) و(ضاعف)، و(بعد)، و(باعد)⁽²⁾.

وقد عدَّ أحمد علم الدين الجندي التشديد أو التثقيب مظهراً من مظاهر التطور اللغوي، وهو عنده كأداة ترميم في جسم العربية، تقوم بها على فترات متقاربة، لإصلاح لفظ قد بلي، أو إنعاش كلمة قد لحقها المرض. "فالكلمة المخففة مثل: (فعل) ربما كانت تدل على التكاثر في سابق عهدها، ثم بتطور الزمن، ضعُف هذا المعنى فيها، فتهبُّ اللغة عندئذ لتقوم بترميم هذا الخلل الذي طرأ، فتضيف التشديد إلى هذا الوزن؛ حتى تعيد له قوته"⁽³⁾.

وتضعيف العين في صيغة (فعل) إنما يعني في التحليل الصوتي تطويل مدة النطق بها من مخرجها، حتى ليتمكن أن يُقال: إن الصامت المضعف هو صامت

(1) الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 614/1. وإلى مثل هذا ذهب الفراء من قبل. يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 462/1.

(2) ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، (د.ت)، إصلاح المنطق، ت: أحمد محمد شاکر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر: 162-163.

(3) الجندي، أحمد علم الدين، (1983)، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب: 658-657/2.

طويل. وكذلك طول حركة الفاء في صيغة (فاعل)، فهو يعني صوتياً مضاعفة زمن النطق بالحركة القصيرة، لتصبح حركة طويلة، أو حرف مد⁽¹⁾.

3- (أفعل) و (فعل):

في قوله تعالى: "مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ"⁽²⁾، قرأ الجمهور يُثْخِنَ، مضارع (أثخن) على زنة (أفعل)، وقرأ يحيى بن يعمر: يُثْخِنُ، مضارع (ثخن) على زنة (فعل)⁽³⁾.

قال أبو حيان: (يثخن) مشدداً عُدِّي بالتضعيف، والجمهور بالتخفيف، عدّوه بالهمزة، إذ كان قبل التعدية (ثخن)⁽⁴⁾. أي أن الفرق بين القراءتين يكمن في وسيلة تعدية الفعل في كل منهما.

وفي قوله تعالى: "يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ"⁽⁵⁾، قرأ نصر بن عاصم وعيسى بن عمر: يخرّبون، من (خرّب) المضعف، وهي قراءة أبي عمرو، وقرأ باقي السبعة: يُخْرِبُونَ، من (أخرّب)⁽⁶⁾. قال العكبري: "يُقرأ بسكون الراء وتخفيف الراء، وماضيه (أخرّب)، وهو في المعنى مثل (خرّب)⁽⁷⁾". وقال أبو حيان:

(1) شاهين، عبد الصبور، (1980)، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت: 70.

(2) سورة الأنفال، آية 67.

(3) يُنظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن: 50. ويُنظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 223/2. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 379/6. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 352/5. ويُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 436/3.

(4) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 352/5. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 379/6.

(5) سورة الحشر، آية 2.

(6) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 143/3. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 367/14-368. ويُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 336/20. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 138/1.

(7) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 289/2.

"والقراءتان بمعنى واحد، عُدِّي (خَرَّبَ) اللازم بالتضعيف والهزمة، وقال صاحب الكامل في القراءات: التشديد الاختيار على التكثر. وقال أبو عمرو بن العلاء: خَرَّبَ بمعنى هَدَمَ وأفسد، وأخرَب: ترك الموضوع خراباً وذهب عنه"⁽¹⁾. وفي قوله تعالى: "وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ"⁽²⁾، قرأ الجمهور: تُمْسِكُوا، مضارع (أمسك)، وقرأ الأعرج: تُمْسِكُوا، مضارع (مَسَّكَ) مشدداً⁽³⁾. و(مَسَّكَ) و(أمسك) بمعنى واحد، وفي التشديد معنى التكثر، والتخفيف يحتمل القليل والكثير. يُقال: أَمَسَّكَتُ الحبلَ إمساكاً ومَسَّكَتُهُ تمسيكاً. وفي التشديد مبالغة⁽⁴⁾. وتكرير عين الفعل للدلالة على الشدة والتكرار في الحدث، ظاهرة عامة في اللغات السامية⁽⁵⁾.

4- (فَعَلٌ) و(فَعَّلٌ):

في قوله تعالى: "الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَّلَكَ"⁽⁶⁾، قرأ عيسى بن عمر: فَعَدَّلَكَ بتخفيف الدال، وهي قراءة الكوفيين: حمزة والكسائي وعاصم. وقرأ باقي السبعة: فَعَدَّلَكَ، بشد الدال⁽⁷⁾.

(1) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 138/10.

(2) سورة الممتحنة، آية 10.

(3) يُنظر: الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه: 127/5. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 410/14. ويُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 416/20. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 158/10.

(4) يُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 416/20. ويُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 306/6.

(5) عابنة، منهج أبي حيان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنية في تفسيره "البحر المحيط" في ضوء علم اللغة المعاصر: 216.

(6) سورة الانفطار، آية 7.

(7) يُنظر: الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه: 228/5. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 347/15. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 422/10. ويُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 488/6.

وقد تعددت آراء القدماء في توجيه هاتين القراءتين، وفي ترجيح إحداهما على الأخرى، على الرغم من كونهما متواترتين؛ فهذا الفراء يقول: "من قرأها بالتخفيف فوجهه - والله أعلم - فصرفك إلى أي صورة شاء: إما حسن، أو قبيح، أو طويل، أو قصير. ومن قرأ: (عَدَلْكَ) مشددة، فإنه أراد - والله أعلم - جعلك معتدلاً معدّل الخلق، وهو أعجب الوجهين إليّ، وأجودهما في العربية"⁽¹⁾.

فالقراءتان معناهما مختلف في نظر الفراء، ومما يبعث في النفس الدهشة استبعاده قراءة التخفيف، وإن كانت قراءة أصحابه الكوفيين!

أما العكبري فقال: "و(عَدَلْكَ) بالتشديد: قوم خلقك، وبالتخفيف على هذا المعنى. ويجوز أن يكون معناه صرفك على الخلقة المكروهة"⁽²⁾.

وقريب من هذا ما قاله أبو حيان: "قراءة التخفيف إما أن تكون كقراءة التشديد، أي: عدل بعض أعضائك ببعض حتى اعتدلت، وإما أن يكون معناه فصرفك، يقال: عدله عن الطريق. أي: عدلك عن خلقة غيرك إلى خلقة حسنة مفارقة لسائر الخلق، أو فعدلك إلى بعض الأشكال والهيئات"⁽³⁾.

وفي قوله تعالى: "الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ"⁽⁴⁾، قرأ نصر بن عاصم: جمّع، بشد الميم، وهي قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي. وقرأ - أيضاً - نصر بن عاصم: جمّع، بتخفيف الميم، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وعاصم⁽⁵⁾.

(1) الفراء، معاني القرآن: 244/3.

(2) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 352/2.

(3) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 422/10.

(4) سورة الهمزة، آية 2.

(5) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 289/3. ويُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 276/5. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 567/15. ويُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 380/2. ويُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 471/22. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 541/10. ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 493/5.

قال أبو جعفر: " (جَمَع) بالتخفيف، يكون للقليل والكثير، و(جَمَع) لا يكون إلا للتكثير"⁽¹⁾، وقال العكبري: "يقرأ (جَمَع) بالتشديد على التكثير"⁽²⁾. فقراءة التخفيف تحتل المعنيين: القليل والكثير، أما قراءة التشديد (جَمَع)، فلا تحتل سوى معنى التكثير والمبالغة في وقوع الفعل. وإلى هذا أشار سيبويه، إذ قال: تقول كسرتها وقطعتها، فإذا أردت كثرة العمل، قلت: كسرتها وقطعتها، واعلم أن التخفيف في هذا جائز كله عربي، إلا أن (فعلت) إدخالها هنا لتبيين الكثير⁽³⁾.

5- (فعل) و(فعل)

وفي قوله تعالى: "وَيَصَلِّي سَعِيرًا"⁽⁴⁾، قرأ عيسى: يَصَلِّي، بفتح الياء، وتخفيف اللام وسكون الصاد، مبنياً للفاعل، مضارع (صَلَّى)، وهي قراءة عاصم وحمزة وأبي عمرو، وقرأ الأعرج: يُصَلِّي، بضم الياء وفتح الصاد واللام المشددة، مضارع (صَلَّى)، وهي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي⁽⁵⁾. وقد أجاز الفراء القراءتين قائلاً: قُرِئَ (يَصَلِّي) و(يُصَلِّي)، وقوله تعالى: "ثُمَّ الْجَحِيمِ صَلْوُهُ"⁽⁶⁾، يشهد للتشديد لمن قرأ (ويصلي)، و(يصلّي) - أيضاً - جائز؛ لقول الله عز وجل: "يَصَلُّونَهَا"⁽⁷⁾، و"يَصَلِّاها"⁽⁸⁾. وكل صواب واسع⁽⁹⁾. فالفراء استند

(1) النَّحَّاس، إعراب القرآن: 180/5.

(2) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 380/2.

(3) سيبويه، الكتاب: 64/4.

(4) سورة الإنشقاق، آية 12.

(5) يُنظر: الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه: 235/5. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 377/15. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 438/10. ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 407/5.

(6) سورة الحاقة، آية 31.

(7) سورة إبراهيم، آية 29.

(8) سورة الإسراء، آية 18.

(9) الفراء، معاني القرآن: 251-250/3.

في إجازته القراءتين إلى ما تواتر من أي، جاء فيها الفعل (يصلى) مخففاً ومضعفاً، دون أن يلمح إلى فرق في المعنى إن وجد.

أما الزجاج، فقد ذهب إلى أن قراءة التضعيف (يُصَلَّى سعيراً) تحتل معنى التكثير، أي: يكثر عذابه⁽¹⁾.

أقول: والفعل (يصلى) - كما هو باد - مُعَدَّى بالتضعيف إلى مفعولين: الأول: الضمير النائب عن الفاعل، والثاني: (سعيراً). أما الفعل (يصلى)، فمتعدٍ إلى مفعول واحد، وهو: (سعيراً).

6- (تفعل) و(انفعل):

في قوله تعالى: "تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَنْفَطِرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ"⁽²⁾، قرأ الأعرج: يَنْفَطِرْنَ، بالنون وكسر الطاء خفيفة، وهي قراءة أبي عمرو⁽³⁾.

قال الزجاج: معنى ينفطرن ويتفطرن: يَنْشَقَّقْنَ ويتشققن، والمعنى - والله أعلم - أي: تكاد السماوات ينفطرن من فوقهن لعظمة الله؛ لأنه لما قال: "وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ"⁽⁴⁾، قال تكاد: "السماوات ينفطرن لعظمته"⁽⁵⁾.

وذكر أبو علي الفارسي أن: مطاوع (فَطَرَ): انظر، كما أن مطاوع (فَطَّرَ): تَفَطَّرَ، و(فَطَّرَ) للتكثير، والانفطار من (فَطَّرَهُ) إذا شَقَّه، والتفطُّر من (فَطَّرَهُ) إذا شَقَّه، وكرَّر فيه الفعل⁽⁶⁾.

(1) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 235/5.

(2) سورة الشورى، آية 5.

(3) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 140/13. ويُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 444/18. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 300/7. ويُنظر: الشوكاني: فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 526/4.

(4) سورة الشورى، آية 4.

(5) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 298/4-299.

(6) الفارسي، الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابن مجاهد: 362/3.

وحجة من قرأ بالنون مخففاً أنه جعله مطاوع (فَطَرَ) كما قال تعالى: (فَطَرَهُنَّ)⁽¹⁾، وقال: "إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ"⁽²⁾، وقال: "فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ"⁽³⁾، فكله إجماع في: فَطَرَ وانفطر، وفَطَرَ من التكثير، والتكثير أليق بهذا المعنى؛ لأنه موضع مبالغة واستعظام، وهذا ما ذهب إليه مكي⁽⁴⁾.

وقرأ يونس عن أبي عمرو: تنفطرن، بالتاء والنون⁽⁵⁾. قال ابن خالويه: هذا حرف نادر؛ لأن العرب لم تجمع بين علامتي التانيث. لا يُقال: النساء تَقْمُن، ولكن: يَقْمُن، والوالدات يُرْضَعْنَ، ولا يُقال: تُرْضَعْنَ. وكان أبو عمرو الزاهد روى في نوادر ابن الأعرابي: الإبل تَسْمَنُ، فأنكرناه. فقد قَوَّاه الآن هذا⁽⁶⁾. وهذا يدعم ما أشرنا إليه - في هذه الدراسة - مراراً وتكراراً، من أن القراءات الشاذة تعكس كثيراً من الظواهر اللغوية التي تداولتها السنة العرب قديماً، وإن خالفت قواعد النحويين. فتأمل!!

وذكرت خديجة الحديثي أن مجمع اللغة قد رأى قياسية هذا البناء (انفعل) في المطاوعة، فقرر أن "كل فعل ثلاثي متعدّد دالّ على معالجة حسية، فمطاوعه القياسي: (انفعل)، ما لم تكن فاؤه واواً أو لاماً، أو نوناً أو ميماً أو راء"⁽⁷⁾.

وأشار يحيى عباينة إلى أن مطاوعة الفعل بالنون (انفعل)، ظاهرة عامة في العربية والأكدية والعبرية⁽⁸⁾. وقد سماها رمضان عبد التواب: (وزن الانفعال). وهذا الوزن يبني من المجرد الثلاثي على وزن (انفعل)، بزيادة (نون) في أوله،

(1) سورة الأنبياء، آية 56.

(2) سورة الانفطار، آية 1

(3) سورة الأنعام، آية 14.

(4) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 93/2

(5) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 134.

(6) المرجع نفسه: 134.

(7) الحديثي، خديجة، (1965)، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ط1، مكتبة النهضة، بغداد: 396.

(8) عباينة، منهج أبي حيان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنية في تفسيره "البحر المحيط" في ضوء علم اللغة المعاصر: 224.

وهو موجود في ماضي العبرية: nif<al، وأمر الأكادية naktil، أما العربية، فقد ظهر فيها هنا بناء جديد مأخوذ من المضارع، مثل: انكسر. وأما الحبشية فهي - كما ذكر عبد التواب - لا تبني هذا الوزن من الثلاثي، ولكنها تبنيه من الرباعي⁽¹⁾.

7- (فَعَلَ) و(أَفْعَلَ)

في قوله تعالى: "وَمَا أَلْتَنَاهُمْ مِّنْ عَمَلِهِمْ مِّنْ شَيْءٍ"⁽²⁾، قرأ ابن هرمز: أَلْتَنَاهُمْ، بالمد من (أَلْت)، على وزن أفعل. وقرأ الجمهور: أَلْتَنَاهُمْ، على زنة فعلناهم من (أَلْت)⁽³⁾.

قال ابن جنِّي: "كان ابن عباس يقول: (أَلْتَنَاهُمْ): نقصناهم، يُقَالُ: أَلْتَهُ يَأْلُتُهُ أَلْتًا، وَأَلْتَهُ يُؤْلِتُهُ إِيْلَاتًا، وَأَلْتَهُ يُؤْلِيْتُهُ لَيْتًا، كلهن بمعنى واحد، أي: نقصه"⁽⁴⁾. أي: إن قراءة الجمهور وقراءة ابن هرمز معناهما واحد، على الرغم من أن الفعل في الأولى على زنة المجرد (فَعَلَ)، وفي الثانية على زنة المزيد بهمزة (أَفْعَلَ). وفي قوله تعالى: "قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ"⁽⁵⁾، قرأ يونس عن أبي عمرو: وُحِيَ⁽⁶⁾.

وذهب ابن جنِّي إلى أن (أوحى) و (وحى) بمعنى واحد، يُقَالُ: أُوْحِيْتُ إِلَيْهِ، وُوْحِيْتُ إِلَيْهِ⁽⁷⁾. وتابعه في هذا ابن عطية⁽⁸⁾.

(1) عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة العام ومناهج البحث اللغوي: 238.

(2) سورة الطور، آية 21.

(3) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 146، ويُنظر: ابن جنِّي: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 340/2. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 60/14. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 571/9.

(4) ابن جنِّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 340/2.

(5) سورة الجن، آية 1.

(6) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 162. ويُنظر: ابن جنِّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 391/2. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 127/15. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 292/10.

(7) ابن جنِّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 391/2.

(8) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 127/15.

وفي قوله تعالى: "وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ"⁽¹⁾، قرأ عيسى ابن عمر: يَقْصُرُونَ من (قَصَرَ)، وقرأ الجمهور: يُقْصِرُونَ من (أَقْصَرَ)، أي: كَفَّ.⁽²⁾

ذهب الفراء إلى أن (أَقْصَرَ) و(قَصَرَ) بمعنى واحد، قائلاً: "والعرب تقول: قد قَصُرَ عن الشيء، وأَقْصَرَ عنه، فلو قرئت (يُقْصِرُونَ) لكان صواباً"⁽³⁾. قلت: هي قراءة عيسى بن عمر!

وفي قوله تعالى: "وَيَذْهَبُ غِيْظَ قُلُوبِهِمْ"⁽⁴⁾، قرأ عيسى بن عمر: وَيَذْهَبُ غِيْظُ قُلُوبِهِمْ⁽⁵⁾.

قال العكبري: يقرأ بفتح الياء والهاء - أي: يَذْهَبُ - و(غِيْظُ) بالرفع، على أنه فاعل⁽⁶⁾.

فقراءة حفص عن عاصم (يَذْهَبُ) من الفعل: أذْهَبَ، المتعدي بالهمزة، والفاعل: ضمير مستتر، وغيْظُ: مفعول به، أما قراءة عيسى (يَذْهَبُ)، فمن الفعل: ذَهَبَ (اللازم، وغيْظُ: فاعل).

وفي قوله تعالى: "وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ"⁽⁷⁾، قرأ نصر بن عاصم: لَتُفْسِدُنَّ، بضم التاء وفتح السين، مبنياً للمفعول، أي:

(1) سورة الأعراف، آية 202.

(2) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 48. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 194/6. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 260/5. ويُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 390/3، ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 280/2.

(3) الفراء، معاني القرآن: 402/1.

(4) سورة التوبة، آية 15.

(5) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 51. ويُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 318/1. ويُنظر السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 452/3.

(6) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 318/1.

(7) سورة الإسراء، آية 4.

يفسدكم غيركم. وقرأ عيسى: لَتَفْسُدُنَّ، بفتح التاء وضم السين والـدال. أي فسدتم بأنفسكم بارتكاب المعاصي.⁽¹⁾

فقراءة حفص عن عاصم (لَتَفْسُدُنَّ) من الفعل (أفسد)، المتعدي بالهمزة. والمفعول محذوف وكذا قراءة نصر (لَتَفْسُدُنَّ)، إلا أن الفعل مبني للمفعول. أما قراءة عيسى، فمن الفعل (فَسَدَ) اللّازم، من قولك: فَسَدَ الشّيءُ.

وقد أشار علماء اللغة إلى أنّ (أفعل) المزيد بالهمزة و (فعل) الثلاثي، قد يدلان على معنى واحد؛ إذ ذكر صاحب المصباح أن (جزى يجزي جزاء) لغة الحجاز، ونسب (أجزاء) إلى تميم، وأشار إلى أنّ معناهما واحد.⁽²⁾

وعلى الرغم من هذا، نجد أحمد علم الدين الجندي يشير إلى أنّ إجازة اللغويين التساوي في المعنى بين الصيغتين ينطوي على تسامح ظاهر؛ "فصيغة (فعل) لا بد أن يختلف معناها عن صيغة (أفعل)؛ لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى... فإذا قلت: أقاله أو أسقاه، كان أبلغ في الدلالة من (قاله وسقاه)، أو أن نقول: إن كل صيغة منهما تعيش في بيئة خاصة كما سبق"⁽³⁾.

وذهب يحيى عباينة إلى أنّ ما خرج إليه أحمد الجندي من أنه لا يعقل أن يكون للرجل من الاختيار والحرية، بحيث ينطق الصيغة مرة مجردة وأخرى مزيدة⁽⁴⁾، أنه قول فيه تضيق على السماع، على الرغم من أنّ (أفعل) ترد دالة على معان كثيرة: كالتعدية والتعريض والسلب والإزالة والتمكين، تختلف فيها عن (فعل).

⁽¹⁾ يُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 58/2. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 15/9. ويُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 414/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 12/7. ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 209/3.

⁽²⁾ الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، (د.ت)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، صحّحه: مصطفى السقا، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر: 109/1.

⁽³⁾ الجندي، أحمد علم الدين، (1977)، دراسة في صيغتي (فعل وأفعل)، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة: 111.

⁽⁴⁾ المرجع نفسه: 111.

والشواهد القرآنية تدل على أن القراء كانوا يبادلون بين الصيغتين، دون النظر إلى البيئة، وبعض هذه القراءات متواتر⁽¹⁾.

أقول: لعل مآل الأمر في هذا إلى القدماء من أهل اللغة؛ فهم أدري الناس بتصاريدها. فإذا ما أقروا بتساوي الصيغتين (فعل) و(أفعل) في المعنى في بعض الاستخدامات اللغوية، عُرِي ذلك إلى الاختلافات اللهجية بين القبائل، من نحو: (وحى وأوحى) و(قصر عن الشيء وأقصر عنه)، و(ألت وآلت)، على نحو ما عرضنا. أما إن دلت صيغة (أفعل) على زيادة في المعنى - كالتعدية مثلاً - فلا مناص من القول: إن الزيادة في المبنى أفضت إلى زيادة في المعنى. وهذا بادٍ في توجيهات القدماء للقراءات التي عرضناها.

8- (فعل) و(افوعل)

في قوله تعالى: "أَلَا إِنَّهُمْ يَنْتُونِ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ"⁽²⁾، قرأ أبو الأسود الدؤلي ونصر بن عاصم ويحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق: تنتوني صدورهم، بالتاء مضارع (انتوني) على وزن: افوعل، و(صدرهم) بالرفع، وقرأ الجمهور: ينتون صدورهم، مضارع (نتي).⁽³⁾

قال ابن جنّي: أما (تنتوني) فتفوعل، وهذا من أبنية المبالغة لتكرير العين، كقولك: أعشب البلد، فإذا كثر فيه ذلك، قيل: اعشوشب، واخلولقت السماء للمطر، إذا قويت أمارة ذلك، واغودن الشعر: إذا طال واسترخی"⁽⁴⁾.

(1) عبابنة، منهج أبي حيان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنية في تفسيره "البحر المحيط" في ضوء علم اللغة المعاصر: 222

(2) سورة هود، آية 5.

(3) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 59. ويُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 440/1، ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 239/7. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 122/6.

(4) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 441/1.

وقال الشهاب: "وهو من أبنية المزيد الموضوعة للمبالغة، لأنه يقال: حَلَا، فإذا أريد المبالغة، قيل: احلّولى..(1)

9- (تَفَعَّلَ) و(أَفْعَلَ)

في قوله تعالى: "حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازْيَنْتَ"⁽²⁾، قرأ نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر وابن هرمرز الأعرج وعيسى بن عمر النخعي: أزيّنت، على وزن أفعلت وقرأ الجمهور: أزيّنت⁽³⁾.

أما الزّجاج، فقال: "ومن قرأ: (وأزيّنت) بالتخفيف، فهو على أفعلت، أي: جاءت بالزينة، وازيّنت بالتشديد أجود في العربية؛ لأن أزيّنت الأجود فيه في الكلام أزيّنت"⁽⁴⁾.

وقال أبو الفتح: أما (أزيّنت)، فمعناه صارت إلى الزينة بالنبت، ومثله من أفعل، أي: صار إلى كذا، أجدع المهر صار إلى الإجداع، وأحصد الزرع، أي: صار إلى الحصاد، إلا أنه أخرج العين على الصحة، وكان قياسه أزيّنت، مثل: أشاع الحديث.⁽⁵⁾

فقراءة الجمهور أجود من قراءة النحويين في نظره؛ لأن الأخيرة (أزيّنت) تحركت فيها الياء بالفتحة، وقبلها مفتوح، فكان القياس أن تقلب ألفاً. في حين جوز العكبري ما رده الزّجاج وابن جنّي قائلاً: (أزيّنت)، أي: صارت ذات زينة. وصحح الياء، والقياس أن تقلب ألفاً ولكن جاء مصححاً كما جاء (استحوذ).⁽⁶⁾

(1) شهاب الدين الخفاجي، أحمد بن محمد بن عمر، (1997)، حاشية الشهاب المسمّاة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، ت: عبد الرزاق المهدي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 120/5.

(2) سورة يونس، آية 24.

(3) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 56. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 516/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 38/6.

(4) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 13/3.

(5) ابن جنّي، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 431/1.

(6) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 516/1.

وذهب أبو حيان إلى أن الياء في (أزينت) صحت على جهة الندور، وكان القياس: أزانت، مثل: أبانت. و(أزينت) على وزن أفعلت، كأحصد الزرع، أي: حضرت زينتها وحانت⁽¹⁾.

وعليه، فإن المعنى الذي خرجت إليه قراءة النحويين (أزينت) ينسجم دلاليًا وسياق النص القرآني الذي تضمنها. إلا أن علة شذوذها صرفية محضة، إذ إنها خالفت قياس البصريين، فكان قياسها - في نظرهم - أزانت.

وقد ألمح العكبري - كما عرضنا - إلى أن تصحيح الياء في (أزينت) يشهد له تصحيح الواو في (استحوذ)، كما في قوله تعالى: "اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ"⁽²⁾. فهو مما اطرّد استعماله في لغة العرب، والمتواتر من القراءات يعززه. إلا أن (استحوذ) ونظائرها في اللغة - وإن اطرّد استعمالها - شاذة في قياس البصريين، ولا يجوز اتخاذها أصلًا يُقاس عليه غيرها. يقول ابن جنّي: "واعلم أن الشيء إذا اطرّد في الاستعمال، وشدّ عن القياس فلا بُدّ من إتباع السمع الوارد به فيه نفسه؛ لكنه لا يُتخذ أصلًا يُقاس عليه غيره. ألا ترى أنك إذا سمعت: استحوذ واستصوب، أدبتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما. ألا تراك لا تقول في استنقام: استقوم، ولا في استساغ: استسوغ، ولا في استباع: استبيع، ولا في أعاد: أعود، لو لم تسمع شيئاً من ذلك، قياساً على قولهم: أخوص الرّمث"⁽³⁾.

أقول: لا نملك إزاء ما ذكره ابن جنّي من شواهد لغوية، تخالف قياس البصريين، إلا أن نجزم بقصور ما وضعوا إثر استقراءهم الناقص للغة. ولو أن لغة العرب وافقتهم لسلّمنا لهم بصحة ما ذهبوا إليه. كما أن ابن جنّي لم يقدم سبباً وجيهاً لمخالفة تلك الشواهد لقاعدة البصريين، بحيث يحق له أن يحكم بشذوذ ما يوافقها وإن لم يُسمع عن العرب، إن افترضنا أن البصريين سمعوا لغات العرب جميعها!

(1) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 38/6.

(2) سورة المجادلة، آية 19.

(3) ابن جنّي، الخصائص: 140/1.

10- (فَعَلَّ) و (فَعَلَ)

في قوله تعالى: "مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى"⁽¹⁾، قرأ يحيى بن يعمر: ما ودَّعَكَ، بتخفيف الدال، أي: ما تركك. وهي قراءة ابن عباس فيما رواه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وقراءة عمر بن الخطاب، وآخرين. وقرأ الجمهور: ما ودَّعَكَ، بشد الدال⁽²⁾.

وذهب أبو حيان إلى أن قراءة الجمهور خرجت إلى معنى المبالغة في الودَّع، أي: الترك، قائلاً: "والتوديع مبالغة في الودَّع؛ لأن من ودَّعَكَ مفارقاً فقد بالغ في تركك"⁽³⁾. إلا أن هذا التوجيه قد لا يروق النحاة المتقدمين؛ إذ إن النحاة - وعلى رأسهم - سيبويه زعموا أن العرب أماتت ماضي (يدع)، واستغنت عنه بالفعل (ترك)، قال سيبويه: "وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء، فإنهم يقولون: (يدعُ)، ولا يقولون: (ودَّعُ)، استغنوا عنها بترك"⁽⁴⁾.

لأجل هذا، نجد ابن جنِّي يحكمُ بأن قراءة (ما ودَّعَكَ) شاذة، قائلاً: فإن كان الشيء شاذاً في السماع مطرداً في القياس، تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله، من ذلك: امتناعك من (ودَّرَ) و(ودَّعَ)؛ لأنهم لم يقولوها، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما، نحو: وزن، ووعد، لو لم تسمعهما. فأما قول أبو الأسود⁽⁵⁾:

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَّعَهُ

⁽¹⁾ سورة الضحى، آية 3.

⁽²⁾ يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 175. ويُنظر: ابن جنِّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 432/2. ويُنظر: الجوزي، زاد المسير في علم التفسير: مج4/ج8/281، ويُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 368/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 496/10.

⁽³⁾ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 496/10.

⁽⁴⁾ سيبويه، الكتاب: 1/25 و: 4/99.

⁽⁵⁾ يُنظر: ابن جنِّي، المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها: 432/2. ويُنظر: ابن منظور، لسان العرب: (ودع).

فشاذ. وكذلك قراءة بعضهم (ما ودَعَاكَ ربك وما قلى)⁽¹⁾.

في حين نجده في المحتسب يقر بأنها لغة مسموعة، إلا أنها قليلة الاستعمال، مستأنساً بقول سيوييه السابق، ومستشهداً ببيت الدؤلي الذي وسمه قبل قليل بالشذوذ⁽²⁾. فتأمل!

لكن ماذا بوسعه أن يقول تجاه قول أفصح العرب، النبي عليه الصلاة والسلام: "لينتهين أقوامٌ عن ودَعِهِم الجماعات"⁽³⁾، أهو شاذ في السماع أيضاً؟ وإذا ما قارنا بين موقف ابن جنّي من الكلام المطّرد في الاستعمال والشاذ في القياس، وموقفه من الكلام المطّرد في القياس الشاذ في الاستعمال، اتضح لنا جلياً أنه انتصر للقياس في الحالين، على حساب المتداول والمسموع من لغة العرب. قال الشهاب: وهذه القراءة - وإن كانت شاذة - تتأفي قول النحاة أنهم أماتوا ماضي (يدع، ويذر) ومصدرهما، فإنه كله ورد في كلام العرب، ولا عبرة بكلام النحاة فيه، وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل، وإن كان نادراً⁽⁴⁾.

(1) ابن جنّي، الخصائص: 140/1-141.

(2) ابن جنّي، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 432/2.

(3) الجمل، الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية: 550/4.

(4) شهاب الدين الخفاجي، حاشية الشهاب المسمّاة: عناية القاضي وكفاية الرازي على تفسير البيضاوي: 511/9.

2.2 المصادر:

من الأوزان التي جاءت عليها مصادر الأفعال الثلاثية في قراءات النحاة:

1- (فَعَلٌ):

في قوله تعالى: "وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنِّ وَخَلَقَهُمْ"⁽¹⁾، قرأ يحيى بن يعمر: وَخَلَقَهُمْ، جعله مصدراً على زنة (فَعَلٌ)، في حين قرأ الجماعة: وَخَلَقَهُمْ، فعلاً ماضياً⁽²⁾.

قال أبو الفتح - في معرض توجيهه قراءة ابن يعمر - : "أي وخلق الجن، يعني ما يخلقونه: ما يافكون فيه ويتكذبونه. يقول جعلوا له الجن شركاء، وأفعالهم شركاء أفعاله أو شركاء له، إذا عني بذلك الأصنام ونحوها"⁽³⁾، وقريب من هذا ما ذهب إليه أبو حيان⁽⁴⁾.

أما الزمخشري، فذهب إلى أن (خَلَقَهُمْ) بمعنى اختلاقهم الإفك، أي جعلوا لله خَلَقَهُمْ، فنسبوا قبائحهم إلى الله في قولهم والله أمرهم بها⁽⁵⁾.

أقول: وكلا المعنيين محتمل، وينسجم والسياق القرآني، وإن كان الأول في نظري أقوى.

وقد ضَعَفَ الطوسي قراءة ابن يعمر، استناداً إلى المعنى الذي خرجت إليه في نظره، ومحتكماً إلى المعنى الذي تمثله قراءة الجماعة، فقال: "رُوي عن يحيى أنه قرأ (وَخَلَقَهُمْ) بسكون اللام، بمعنى أن الجن شركاء لله في خلقه إيانا، وهذه القراءة ضعيفة، والقراءة المعروفة أجود، لأن المعنى: وَخَلَقَهُمْ، بمعنى أن الله خلقهم

(1) سورة الأنعام، آية 100.

(2) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 39. ويُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 332/1. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 304/5. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 411/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 603/4.

(3) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 332/1.

(4) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 603/4.

(5) الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل: 50/2.

متفرداً بخلقه إياهم⁽¹⁾. فالمعنى الذي قدره الطوسي لقراءة يحيى بن يعمر يختلف عما أثبتته ابن جنّي وغيره. ومن هنا، عدّ القراءة ضعيفة.

وفي قوله تعالى: 'قَالَ رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ'⁽²⁾، قرأ ابن هرمز وابن أبي إسحاق: "السَّجْنُ، بفتح السين مصدر (سَجَنَ)، وهي قراءة يعقوب الحضرمي. أما قراءة الجماعة فبكسر السين (السَّجْنُ)، اسم مكان"⁽³⁾.

قال الزّجاج: "السَّجْنُ جميعاً - بكسر السين وفتحها - فمن فتح فعلى المصدر، المعنى: أن أسجن أحب إلي، ومن كسر فعلى اسم المكان، فيكون المعنى: نزول السجن أحب إلي مما يدعونني إليه"⁽⁴⁾.

وفي قوله تعالى: 'فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهَيْمِ'⁽⁵⁾، قرأ الأعرج: شَرَبَ، بفتح الشين، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر والكسائي. وقرأ باقي السبعة: شُرْبَ، بضم الشين⁽⁶⁾.

قال الزّجاج: يُقرأ شَرَبَ الهيم، والشَّرَبُ المصدر، والشُّرْبُ الاسم، وقد قيل: إن الشُّرْبَ - أيضاً - مصدر⁽⁷⁾، وقال العكبري: (شرب) بالضم والفتح والكسر،

(1) الطوسي، التبيان في تفسير القرآن: 237/4.

(2) سورة يوسف، آية 33.

(3) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 44/2. و يُنظر: الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 88/3. و يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 12/2. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 273/6. و يُنظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 221/2.

(4) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، 88/3. و يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 12/2. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 273/6.

(5) سورة الواقعة، آية 55.

(6) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 128/3. و يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 256/14. و يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 397/2. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 87-86/10. و يُنظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 286/2.

(7) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 90/5.

فالفتح المصدر، والآخران اسمان له، وقيل هي لغات في المصدر⁽¹⁾. وقال أبو حيان: (شَرَب) بفتح الشين هو مصدر مقيس، و(شَرَب) بضم الشين مصدر، وقيل: اسم لما يُشرب⁽²⁾.

وجاء في التاج: (شرب) بالوجه الثلاثة، قال يحيى بن سعيد الأموي: سمعت ابن جريج يقرأ (شَرَب)، فذكرت ذلك لجعفر بن محمد، فقال: وليست كذلك، إنما هي شَرَب الهيم، قال الفرّاء: وسائر القراء يرفعون الشين، والفتح أقل اللغتين، وبها قرأ أبو عمرو⁽³⁾.

قلت: لم يرد في معاني القرآن للفرّاء ما نسبه صاحب التاج إليه، من القول: إن الفتح أقل اللغتين⁽⁴⁾. والرواية نفسها مثبتة في كتاب الفرّاء، لكن مع اختلاف واضح لما جاء في التاج؛ إذ جاء فيه: "حدثنا الفرّاء، قال: حدثني الكسائي عن رجل من بني أمية يُقال له يحيى بن سعيد الأموي، قال: سمعت ابن جريج يقرأ: (فشاربون شَرَب الهيم) بالفتح، قال: فذكرت ذلك لجعفر بن محمد، قال: فقال: أوليست كذلك؟ أما بلغك أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعث بُديل بن ورقاء الخزاعي إلى أهل منى، فقال: إنها أيام أكل وشَرَب وبعال. قال الفرّاء: البعال: النكاح، وسائر القراء يرفعون الشين"⁽⁵⁾. فالقصة - كما أثبتتها - الفرّاء شاهد يُعزز قراءة فتح الشين - من شَرَب - لا ضمّها كما ترى!!

وبعيداً عن هذا كله، فإن القراءتين متواترتان، فهما في الصحة سواء، ولا سبيل لترجيح إحداهما على الأخرى.

(1) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 397/2.

(2) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 87/10.

(3) الزبيدي، السيد محمد مرتضى، (د.ت)، تاج العروس، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي: (شرب): 312/1.

(4) الفرّاء، معاني القرآن: 128/3.

(5) المرجع نفسه: 128-127/3.

2- (فعل):

في قوله تعالى: "أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ"⁽¹⁾، قرأ نصر بن عاصم: أفمن أسس بنيانه.... خير أم من أسس بنيانه⁽²⁾.

فقراءة نصر في الموضعين (أسس) و(بنيانه) بالخفض، وأسس: مصدر على زنة (فعل)، يُقال أسَّ الحائط يؤسُّه أساً وأسساً، إذا بناه على أساس⁽³⁾. وفي قوله تعالى: "فَإِنْ آتَيْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ"⁽⁴⁾، قرأ عيسى ابن عمر: رَشَدًا، بفتحيتين. وقرأ الجمهور: رُشْدًا بضم فسكون⁽⁵⁾. وذهب مكي إلى أن (الرُّشْدَ والرَّشَدَ) لغتان في المصدر⁽⁶⁾. وقال السمين الحلبي: هما لغتان في المصدر، كالبُخْلُ والبَخْلُ، والسُّقْمُ والسَّقَمُ، والحَزْنُ والحَزَنُ. وذكر أن أبا عمرو بن العلاء قال: الرُّشْدُ بضمة وسكون: الصَّلَاحُ فِي النِّظَرِ، وبفتحيتين: الدين⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ سورة التوبة، آية 109.

⁽²⁾ يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 55. ويُنظر: ابن جنِّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 422/1-423. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 41/7. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 506/5.

⁽³⁾ يُنظر: ابن جنِّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 423/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 506/5.

⁽⁴⁾ سورة النساء، آية 6.

⁽⁵⁾ يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 24. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 499/3. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 519/3.

⁽⁶⁾ القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 66/2-67.

⁽⁷⁾ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 342/3.

3- (فُعول) و(فَعول):

في قوله تعالى: "النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ"⁽¹⁾، قرأ عيسى بن عمر وابن يعمر ونصر ابن عاصم: الوقود، بضم الواو. وجاءت قراءة الجمهور: الوقود بفتح الواو⁽²⁾.
وذهب الزجاج إلى أن: الوقود بفتح الواو، ما تُوقد به النار من حطب وغيره.
وأما الوقود فمصدر على زنة فُعول. يُقال: وقدت النار وقوداً⁽³⁾. وذكر ابن جنّي أنه حُكي عن العرب الوقود بالفتح في المصدر، لقولهم: وقدت النار وقوداً، ومثله: أولعت به ولوعاً، غير أنه شاذ والباب هو الضم⁽⁴⁾. وقال أبو حيان: الوقود بضم الواو مصدر، وبفتحها ما يُوقد به. وقد حكي سيبويه أنه بالفتح أيضاً مصدر كالضم⁽⁵⁾.

وفي قوله تعالى: "وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ"⁽⁶⁾، قرأ يحيى بن يعمر: لَغُوب، بفتح اللام. وقرأ الجمهور: لُغُوب، بضم اللام⁽⁷⁾.
و(لُغُوب، لَغُوب) مصدران، الأول منهما مقيس على زنة (فُعول)، والثاني على زنة (فَعول)، وهو غير مقيس، أي: شاذ. قال الفراء: لَغُوب، بفتح اللام وهي شاذة⁽⁸⁾.

(1) سورة البروج، آية 5.

(2) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 171. ويُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن المبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 184/22. ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 412/5.

(3) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 151/5. ويُنظر: الأخفش، معاني القرآن: 535/2.

(4) ابن جنّي، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 144/1.

(5) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 444/10.

(6) سورة ق، آية 38.

(7) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 145. ويُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 335/2. ويُنظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 395/4. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 571/13.

(8) الفراء، معاني القرآن: 80/3.

وعلى الرغم من إقرار ابن جنّي بوجود مصادر أخرى، سُمعت عن العرب جاءت على فعول، إلا أنه حكم بشذوذها، من نحو: (وَضوء)، و(وَلوغ)، و(طَهور)، و(وزوع)، و(قبول). وتأولها على أنها صفات مصادر محذوفة، أي: توضحّت وُضوءاً وُضوءاً، أي: وُضوءاً حسناً. وعليه، تأول قراءة ابن يعمر، فقال: ما مسنا من لُغوب، أي: ما مسنا من لُغوب لُغوب. فيصف اللُغوب بأنه لُغوب، أي: لُغِب مُلُغِب⁽¹⁾.

أقول: إن ثبوت وجود مصادر - في هذا الباب - على وزن (فَعول)، وإقرار النحاة وعلى رأسهم سيبويه بهذا، من شأنه أن يحيل على أنه وزن كان مستخدماً في لغة العرب، وإن خالف القياس، يُعزز هذا ما ذهب إليه بعض علماء اللغة قديماً وحديثاً من أن المصدر ليس له أوزان محددة، وجميع أوزانه سماعية⁽²⁾. ولربما يمثل (فَعول) الأصل الذي تطور عنه وزن (فُعول)، إثر تغيرات صوتية اعترته، كإتباع أوله لثانيه. أو لعله وزن مستقل بذاته خاص ببعض العرب، ولم يشع استخدامه في اللغة النموذجية المشتركة، فظل حبيس ألفاظ بعينها، سُمع بعضها عن العرب كما حكى سيبويه، ونقلت القراءات الشاذة بعضاً آخر، على نحو ما قرأ ابن يعمر.

4- (فعال)

في قوله تعالى: "وَكذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا"⁽³⁾، قرأ عيسى بن عمر: كَذَّبُوا... كِذَابًا، بتخفيف الذال في الفعل والمصدر. وقرأ الجمهور: كَذَّبُوا... كِذَابًا، بشد الذال فيهما⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ ابن جنّي، المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 335/2، و 144/1-145.

⁽²⁾ يُنظر، شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي: 109

⁽³⁾ سورة النبأ، آية 28.

⁽⁴⁾ يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 229/3. ويُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 213/5. ويُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 411/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 388/10.

قال الزجاج: (كذاباً) أكثر القراءة، وقد قرئت (كذاباً) بالتخفيف، و(كذاباً) بالتشديد أكثر، وهو في مصادر (فعلت) أجود من (فعال)⁽¹⁾.

وقال أبو الفتح: "يُقَالُ: كَذَبَ يَكْذِبُ كَذِبًا وَكَذَابًا، وَكَذَّبَ كَذَابًا، بِنْتَقِيلِ الذَّالِ فِيهِمَا جَمِيعًا. وَقَالُوا أَيْضًا: كَذَابًا، خَفِيفَةً. وَقَالَ قَطْرِب: قَالَوا رَجُلٌ كَذَابٌ: صَاحِبُ كَذِبٍ"⁽²⁾.

وذكر أبو حيان أن (كذب كذاباً) لغة اليمن؛ إذ يجعلون مصدر (كذب) مخففاً (كذاباً) بالتخفيف، مثل: كَتَبَ كِتَابًا⁽³⁾.

من هنا، فإن (كذب كذاباً)، و(كذب كذاباً) لغتان مسموعتان عن العرب، وهما لغتان اختياريتان. وإن ذهب بعض النحاة إلى أن الأولى أجود.

وفي قوله تعالى: "إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا"⁽⁴⁾، قرأ الأعرج: خِطَاءً، بكسر الخاء وفتح الطاء والمد. وهي قراءة ابن كثير من السبعة⁽⁵⁾.

قال النحاس: "لا أعرف لهذه القراءة وجهاً، ولهذا جعلها أبو حاتم غلطاً"⁽⁶⁾. وقال أبو علي: هو مصدر خاطأ يُخَاطِئُ، وإن كنا لا نجد خاطأً، ولكن وجدنا تَخَاطَأً،

(1) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 213/5. وذكر الفراء أن (كذاباً) لغة يمانية فصيحة، يقولون: كذبت به كذاباً، وخرقت القميص خرقاً، وكل (فعلت) مصدره (فعال) في لغتهم مشدد.

الفراء، معاني القرآن: 229/3.

(2) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 411/2.

(3) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 388/10.

(4) سورة الإسراء، آية 31.

(5) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 69/9. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 81/2. ويُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 71/13. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 43/7. ويُنظر: الشوكاني فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 223/3.

(6) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 71/13.

وهو مُطّوع خاطأً، فدلنا عليه⁽¹⁾. ونقل الشهاب توجيه أبي علي هذا، ثم قال: "فلا عبرة بقول أبي حاتم: إن هذه القراءة غلط"⁽²⁾.

وأقول: حسبنا أن القراءة متواترة، وهذا وحده دليل على صحتها لغوياً. وللقراءة - أيضاً - وجه في العربية كما بين ذلك الفارسي، وإن جهل ذلك النحّاس، أو عدها أبو حاتم غلطاً.

5- (فَعَال):

في قوله تعالى: "وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا"⁽³⁾، قرأ عيسى بن عمر: قَوَامًا، بفتح القاف. وهي قراءة أبي عمرو في رواية⁽⁴⁾.

وقراءة عيسى هي خطأ عند أبي حاتم. وجوّزه الكسائي، وقال: هو في معنى القوام، يعني أنه مصدر⁽⁵⁾. وذهب ابن جنّي إلى إن القوام: مصدر. يُقال: جارِية حسنة القوام⁽⁶⁾. وفيه وجهان لدى العكبري: أحدهما، هو اسم للمصدر، مثل السّلام والكلام. والثاني، هو لغة في القوام الذي هو بمعنى القامة. يُقال: جارِية حسنة القوام والقوام. والتقدير: التي جعلها الله سبب بقاء قاماتكم⁽⁷⁾.

(1) الفارسي، الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابن مجاهد: 57/3.

(2) شهاب الدين الخفاجي، حاشية الشهاب المسماة: عناية القاضي وكفاية الرازي على تفسير البيضاوي: 47/6.

(3) سورة النساء، آية 5.

(4) يُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 281/1. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 498/3. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 267/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 571/3. ويُنظر: الجمل، الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية: 356/1.

(5) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 517/3.

(6) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 281/1.

(7) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 267/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 517/3.

ومن الأوزان التي جاءت عليها مصادر الأفعال غير الثلاثية في قراءات

النحاة:

1- (إفعال):

في قوله تعالى: "وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ"⁽¹⁾، قرأ عيسى بن عمر: إسرارهم، وهي قراءة حفص عن عاصم وحزمة والكسائي. وقرأ باقي السبعة: أسرارهم⁽²⁾. و(إسرارهم) مصدر أسررت إسراراً. أما (أسرارهم) فهو جمع (سر)، مثل حمل وأحمال⁽³⁾. والقراءتان - كما ترى - متواترتان.

مصدر المرة:

في قوله تعالى: "أَتُنَوِّي بَكْتَابٍ مِّن قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ"⁽⁴⁾، قرأ ابن يعمر: أثرة، بفتح فسكون، وهو مصدر مرة. وقرأ الجمهور: أثاره، وهو مصدر كالشجاعة والسماحة، ومعناه: بقية من علم يؤثر عن الأولين⁽⁵⁾. قال ابن جنّي: وأما الأثرة ساكنة التاء فهي أبلغ معنى؛ وذلك أنها الفعلة الواحدة من هذا الأصل، فهي كقولك اتنوي بخبر واحد، أو حكاية شاذة، أي قد

(1) سورة محمد، آية 26.

(2) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 63/3. ويُنظر: الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 12/5. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 290/15. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 474/9. ويُنظر: الشوكاني فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 39/5.

(3) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 63/3. ويُنظر: الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 12/5. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 474/9.

(4) سورة الأحقاف، آية 4.

(5) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 50/3. ويُنظر: الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 333/4. ويُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 312/2. ويُنظر: الجوزي، زاد المسير في علم التفسير: مج4/7/169. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 356/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 433/9.

قَنَعْتَ فِي الْاِحْتِجَاجِ لَكُمْ بِهَذَا الْقَدْرِ عَلَى قَلْتِهِ وَإِفْرَادِ عَدَدِهِ⁽¹⁾. فقراءة ابن يعمر أبلغ معنى - كما ذهب ابن جنّي - من قراءة الجمهور. فتأمل!!

المصدر الميمي:

في قوله تعالى: "حَتَّى إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَطَّعُ عَلَى قَوْمٍ لَمْ نَجْعَلْ لَهُمْ مِنْ دُونِهَا سِتْرًا"⁽²⁾، قرأ عيسى بن عمر: مَطَّلَعٌ، بفتح اللام، ورويت عن ابن كثير وأهل مكة. وقرأ الجمهور: مَطَّلَعٌ، بكسر اللام⁽³⁾.

قال الفراء: المَطَّلَعُ بالفتح هو الطلوع، والمَطَّلَعُ: المشرق، والموضع الذي تطلع منه، إلا أن العرب يقولون: طلعت الشمس مَطَّلَعًا فيكسرون، وهم يريدون المصدر⁽⁴⁾. فالفراء ذهب إلى أن مَطَّلَعٌ بالفتح مصدر، وبالكسر اسم مكان. إلا أن من العرب من يكسر اللام ويريد المصدر أيضاً.

أما العكبري، فيرى أن الفتح والكسر في (مطلع) لغتان في المصدر، وقيل إن الفتح أقيس⁽⁵⁾. وذكر أبو حيان أن (مَطَّلَعٌ، مَطَّلَعٌ) مصدران في لغة بني تميم، وذكر أيضاً أن المصدر بالفتح، وموضع الطلوع بالكسر عند أهل الحجاز⁽⁶⁾.

والقياس في اشتقاق اسمي المكان والزمان، مما كان مفتوح العين أو مضمومها في المضارع، أن يكون على وزن (مَفْعَلٌ). وعليه، فإن قراءة عيسى بن عمر جاءت وفق القياس، أما قراءة الجمهور فقد خالفت القياس. أي: إن (مَطَّلَعٌ) بكسر اللام شاذة! وهو سماع في كلمات معدودة، مثل: مَغْرِبٌ، ومَشْرِقٌ، ومَسْجِدٌ.

(1) ابن جنّي، المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 312/2. ويُنظر: الفراء، معاني القرآن: 50/3. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 433/9.

(2) سورة الكهف، آية 90.

(3) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 81. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 398/9. ويُنظر: العكبري: إعراب القراءات الشواذ: 444/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 223/7.

(4) الفراء، معاني القرآن: 281/3.

(5) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 444/1، و: التبيان في إعراب القرآن: 470/2.

(6) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 516/10.

وقياس كسره أن يكون المضارع (تَطَّلِع) بكسر اللام. وكان الكسائي يقول:
هذه لغة ماتت في كثير من لغات العرب. يعني ذهب من يقول من العرب (تَطَّلِع)
بكسر اللام، وبقي (مَطَّلِع) بكسرها في اسمي الزمان والمكان على ذلك القياس⁽¹⁾.
وفي قوله تعالى: "وَإِذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ
فَارْجِعُوا"⁽²⁾، قرأ الأعرج: لا مُقَام، بضم الميم، وهي قراءة حفص عن عاصم. وقرأ
باقي السبعة: (مَقَام) بفتح الميم⁽³⁾.

قال الفراء: قراءة العوام بفتح الميم، إلا أن بعض القراء ضم الميم. فمن قال
(لا مَقَام لكم)، فكأنه أراد: لا موضع قيام. ومن قرأ (لا مَقَام لكم)، كأنه أراد: لا
إقامة لكم فارجعوا⁽⁴⁾. وإلى مثل هذا ذهب الزجاج، فقال: من ضم الميم فالمعنى: لا
إقامة لكم، تقول: أقمت في البلد إقامة ومقاماً. ومن فتح الميم فالمعنى: لا مكان لكم
تقيمون فيه⁽⁵⁾. أي: أن (مَقَام) بالفتح اسم مكان، و(مَقَام) بالضم مصدر ميمي.
أما أبو حيان، فذهب إلى أن (مَقَام) بالضم، يحتمل أن يكون مكاناً، أي: لا
مكان إقامة، ويحتمل أن يكون مصدراً، أي: لا إقامة. وكذا (مَقَام) بالفتح، يحتمل
المكان، أي: لا مكان قيام، ويحتمل المصدر، أي: لا قيام لكم⁽⁶⁾.

(1) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 223/7.

(2) سورة الأحزاب، آية 13.

(3) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 336/2-337. ويُنظر الزجاج، معاني القرآن وإعرابه:

166/4. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 25/12-26. ويُنظر:

أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 460/8.

(4) الفراء، معاني القرآن: 336/2-337.

(5) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 166/4.

(6) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 460/8.

3.2 المشتقات:

1- اسم الفاعل:

أ- من الفعل الثلاثي:

في قوله تعالى: "قَالَ أَقْتَلْتَنفَسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ"⁽¹⁾، قرأ الأعرج: زاكية، وهو اسم فاعل من الفعل (زكا)، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو. وقرأ باقي السبعة: زكية، بغير ألفٍ وتشديد الياء، على زنة (فَعِيلَة) للمبالغة⁽²⁾. والقراءتان - كما ترى - متواترتان، بيد أن القدماء اختلفوا فيما إذا كان من فرق دلالي بينهما؛ إذ ذهب بعضهم إلى أن (زكية وزاكية) لغتان معناهما واحد، أي: صالحة وتقية⁽³⁾. قال القرطبي: "قيل المعنى واحد، قاله الكسائي. وقال ثعلب: الزكية أبلغ. وقال أبو عمرو: الزاكية التي لم تُذنب قطّ، والزكية التي أذنبت ثم تابت"⁽⁴⁾. ولم يجد الطبري فرقاً بين القراءتين، فبأي القراءتين قرأ القارئ فهو مصيب⁽⁵⁾. أما أبو حيان، فيرى أن (زكية) أبلغ من زاكية؛ لأن فعلاً المحول من فاعل يدل على المبالغة⁽⁶⁾.

(1) سورة الكهف، آية 74.

(2) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 155/2. ويُنظر: الطوسي، التبيان في تفسير القرآن: 73/7. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 365/9. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، 208/7. ويُنظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 235/2.

(3) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 68/2.

(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 330/13.

(5) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 5716/9.

(6) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 208/7.

وفي قوله تعالى: "إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ"⁽¹⁾، قرأ ابن أبي إسحاق وعيسى التقي: إنك مائت وإنهم مائتون، اسم فاعل من مات. وقرأ الجمهور: إنك ميِّت وإنهم ميِّتون، صفة مشبهة⁽²⁾.

قال الفراء: "العرب إذا كان الشيء قد مات، قالوا: ميِّت وميِّت. فإن قالوا: هو ميِّت إن ضربته، قالوا: مائت وميِّت. وكذلك يفعلون في كل نعت، مثل: طمع، يقال: طَمِعَ، إذا وصف بالطمع، ويقال: هو طامِع أن يصيب منك خيراً، ويقال: هو كريم، إذا كان موصوفاً بالكرم، فإن نويت كرمًا يكون منه فيما يُستقبل، قلت: كرم"⁽³⁾. وقال أبو حيان: (مائتٌ و مائتون) تُشعر بحدوث الصفة، و(ميِّت وميِّتون) تُشعر بالثبوت واللزوم كالحي⁽⁴⁾.

وفي قوله تعالى: "وَهُوَ الْفَتَّاحُ الْعَلِيمُ"⁽⁵⁾، قرأ عيسى بن عمر: الفاتح، وقراءة الجمهور: الفتاح⁽⁶⁾.

وقراءة عيسى جاءت على اسم الفاعل من الفعل (فتح)، أما قراءة الجمهور، فصيغة مبالغة على زنة فَعَّال.

⁽¹⁾ سورة الزمر، آية 30.

⁽²⁾ يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 72/2. ويُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 72/2. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 533/12. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 199/9. ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 462/4.

⁽³⁾ الفراء، معاني القرآن: 72/2. ويُنظر: ابن جنِّي، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 301/2.

⁽⁴⁾ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 199/9.

⁽⁵⁾ سورة سبأ، آية 26.

⁽⁶⁾ يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 122. ويُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 163/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 548/8.

ب- من الفعل غير الثلاثي:

في قوله تعالى: "وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ"⁽¹⁾.
قرأ الأعرج وعيسى: فَمُسْتَقَرٌّ، بكسر القاف، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. وقرأ باقي السبعة: فمستقر، بفتح القاف⁽²⁾.

وقد وُجِّهت قراءة الأعرج وعيسى - ومن معهما - على أن (مستقر) اسم فاعل، وهو مبتدأ محذوف الخبر، أي: فمنكم مستقر، وتأويل مستقر أي: مستقر في الرحم، ومستودع، أي: منكم مستودع في أصلاب الرجال. وقيل غير ذلك⁽³⁾. وأما قراءة باقي السبعة فاسم مكان، أي موضع استقرار، أو مصدر، أي: استقرار⁽⁴⁾.
وفي قوله تعالى: "رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ"⁽⁵⁾، قرأ عيسى: مُبَيِّنَاتٍ، بكسر الياء، وهي قراءة ابن عامر وحفص عن عاصم وحزمة والكسائي. وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: مبيِّنَاتٍ، بفتح الياء⁽⁶⁾.
وتوجيه القراءتين ظاهر، الأولى - بكسر الياء - اسم فاعل، أما الثانية بفتح الياء فاسم مفعول.

(1) سورة الأنعام، آية 98.

(2) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 347/1. ويُنظر: الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه: 221/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 595/4. ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 143/2.

(3) يُنظر: الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه: 221/2. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 409/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 595/4-596.

(4) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 347/1. ويُنظر: الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه: 221/2. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 409/1.

(5) سورة الطلاق، آية 11.

(6) يُنظر: الطوسي، التبيان في تفسير القرآن: 40/10. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 506/14. ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 247/5.

2- اسم المفعول

في قوله تعالى: "وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا"⁽¹⁾، قرأ يحيى ابن يعمر: مؤمناً، بفتح الميم الثانية. وقرأ الجمهور: مؤمناً، بكسر الميم⁽²⁾. ووجهت قراءة ابن يعمر على اسم المفعول من آمنه، والمعنى: لا تؤمنك في نفسك، فهو من الأمان. أما قراءة الجمهور فاسم فاعل، مشتق من الفعل (آمن)، فهو من الإيمان⁽³⁾.

وفي قوله تعالى: "لَا جَرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ"⁽⁴⁾، قرأ الأعرج مفرطون، بفتح الراء، اسم مفعول من أفرط، وهي قراءة أبي عمرو وابن عامر وابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي، ونافع في رواية. وقرأ الأعرج أيضاً مفرطون، بفتح الراء وتشديدها، اسم مفعول من فرط، وهي قراءة أبي جعفر⁽⁵⁾. أما تفسير (مفرطون) و(مفرطون)، فجاء عن ابن عباس: متروكون، وقيل عنه: معجلون، ومعنى الفرط في اللغة: التقدم، فمعنى مفرطون مقدمون إلى النار، وكذلك مفرطون، ومن فسّر (متروكون) فهو كذلك، أي: قد جعلوا مقدمين في العذاب أبداً متروكين فيه⁽⁶⁾.

(1) سورة النساء، آية 94.

(2) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، 28. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 184/4. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 306/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 32/4.

(3) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 306/1. ويُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 50/7. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 32/4.

(4) سورة النحل، آية 62.

(5) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 107/2-108. ويُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 169/3. ويُنظر: الطبرسي: مجمع البيان في تفسير القرآن: 89/14. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 552/6.

(6) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 169/3. ويُنظر: الفراء، معاني القرآن: 107/2-108. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 65/2.

3- صيغة المبالغة:

في قوله تعالى: "وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ"⁽¹⁾، قرأ الأعرج ونصر بن عاصم: بئيس، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي وحفص عن عاصم ونافع في رواية⁽²⁾.

وقد وُجِهت قراءة الأعرج ونصر - ومن معهما - على أنه وصف على وزن (فعليل) للمبالغة، من بئس على وزن (فاعل)، أو على أنه مصدر وُصف به كالنكير والتقدير⁽³⁾. وهذه القراءة أولى القراءات بالصواب عند الطبري⁽⁴⁾.

وفي قوله تعالى: "أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ"⁽⁵⁾، قرأ عيسى وابن يعمر: عُجَاب، بشد الجيم. في حين قرأ الجمهور: عُجَاب، بتخفيف الجيم⁽⁶⁾.

قال الفراء: العرب تقول: هذا رجل كريم وكُرَام وكُرَام، والمعنى كله واحد، مثله قوله تعالى: "وَمَكْرُوا مَكْرًا كُبْرًا"⁽⁷⁾، معناه: كبيراً، فشدد. وكل نعت نُعت به اسمٌ ذكر أو أنثى أتاك على (فعال) مشدداً أو مخففاً، فهو صواب⁽⁸⁾. وتابعه في هذا

(1) سورة الأعراف، آية 165.

(2) يُنظر: الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، 17/5. ويُنظر: الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن: 50/9. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 120/6. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 205/5.

(3) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 465/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 205/5.

(4) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 3930/6.

(5) سورة ص، آية 5.

(6) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 398/2. ويُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 276/2. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 420/12. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 138/9.

(7) سورة نوح، آية 22.

(8) الفراء، معاني القرآن: 398/2-399.

الزجاج، فقال: عَجَاب في معنى عجيب، ويجوز عَجَاب في معنى عجيب. يُقال: رجل كريم وكُرَام وكُرَام (1). وإلى مثل هذا ذهب ابن جنّي أيضاً (2).

من هنا فان (عَجَاب وِعَجَاب) صيغتا مبالغة معناهما واحد، وكلاهما جار على لغة العرب. بيد أن أبا حيان ذهب إلى أن (عَجَاب) أبلغ من (عَجَاب)!! (3). وقيل: إن (عَجَاب) لغة أزد شنوءة (4).

وفي قوله تعالى: "قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ وَأَقْوَاهُ فِي غِيَابَةِ الْجُبِّ" (5)، قرأ عبد الرحمن بن هرمز الأعرج: غِيَابَات، بالجمع والتشديد، وهي قراءة خارجة عن نافع. وقرأ الجمهور: غيابة، على الأفراد (6).

قال أبو حيان: والذي يظهر أنه سُمي باسم الفاعل الذي للمبالغة، فهو وصف في الأصل (7). وقال الشهاب: أما قراءة الجمع بتشديد الياء التحتية، فعلى أنه صيغة مبالغة، وزنه فَعَالَات كَحَمَامَات، أو فَيَعَالَات كَشَيْطَانَات، وكلٌّ للمبالغة (8).

وفي قوله تعالى: "وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ" (9)، قرأ يحيى بن يعمر: وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ، بضم الباء وفتح الدال، وخفض الطَّاغُوتِ، وهي قراءة حمزة من السبعة. وقرأ باقي السبعة: وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ، عَبَدَ: فعل ماضٍ،

(1) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 240/4.

(2) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 277/2.

(3) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 138/9.

(4) المرجع نفسه: 138/9.

(5) سورة يوسف، آية 10.

(6) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 62. ويُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 3/2. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 443/7. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 5/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، 244/6.

(7) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 244/6.

(8) شهاب الدين الخفاجي، حاشية الشهاب المسماة: عناية القاضي وكفاية الرازي على تفسير البيضاوي: 272/5.

(9) سورة المائدة، آية 60.

والطاغوت: مفعول به، وهذه القراءة هي اختيار الزجاج وغيره من المتقدمين، وهي عند ابن خالويه قراءة أكثر الناس⁽¹⁾.

وقراءة ابن يعمر وحمزة هذه اختلف فيها، فعلى الرغم من تواترها طعن فيها بعض العلماء، بل ونسبوا قارئها - وهو بعض السبعة - إلى الوهم، وحببتهم في هذا أن معنى (عَبْدُ الطاغوت): خَدَمْتَهُ، وليس في أبنية الجموع بناء على زنة فَعْل. قال أبو عبيد: ولم نجد هذا يصح عن أحد من فصحاء العرب، أن العبد يُقال فيه عَبْدٌ، وإنما هو عَبْدٌ وَأَعْبُدُ بالألف⁽²⁾، وقال الفراء: إن يكن لغة مثل: حَذِرَ وَحَذِرُ وَعَجُلٌ فهو وجه، وإلا فلا يجوز في القراءة⁽³⁾. وقال نصير النحوي صاحب الكسائي: وهو وهم ممن قرأ به⁽⁴⁾. فتأمل!!

أقول: إن انتفاء وجود بناء (فَعْل) في أبنية الجموع، لا يبيح لأحد من العلماء الطعن في صحة قراءة، ثبت تواترها عن النبي صلى الله عليه وسلم، فكان الأولى بمن طعن في صحتها أن يتهم فهمه وعلمه بالعربية، ويُعمل فكره في وجه آخر تُحمل عليه القراءة، بما يتوافق ولغة العرب، على نحو ما كان من أبي علي الفارسي، والزمخشري وابن عطية، يقول الفارسي: ليس في أبنية الجموع مثله، ولكنه واحد يُراد به الكثرة، وهو بناء يُراد به المبالغة، فكأن هذا قد ذهب في عبادة الطاغوت⁽⁵⁾. وقال الزمخشري: ومعناه العلو في العبودية، كقولهم: رجل حَذِرُ

⁽¹⁾ يُنظر: الفراء، معاني القرآن، 314/1. ويُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 152/2. ويُنظر: ابن جنِّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 322/1. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 499/4. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 354/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 308/4. ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 55/2.

⁽²⁾ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 308/4.

⁽³⁾ الفراء، معاني القرآن: 314-315.

⁽⁴⁾ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 308/4.

⁽⁵⁾ الفارسي، الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابن مجاهد: 24/2.

وَفَطْنٌ، للبلوغ في الحذر والفطنة⁽¹⁾. وقال ابن عطية: عبْدَ لفظ مبالغة كيَقُظْ، فهو لفظ مفرد يراد به الجنس، وبُنِي بناء الصفات؛ لأن عبداً في الأصل صفة، وإن كان يُستعمل استعمال الأسماء، وذلك لا يخرجُه عن حكم الصفة، ولذلك لم يمتنع أن يُبنى منه بناء مبالغة⁽²⁾. ومن النحاة من عد (فَعَلَ) في أبنية أسماء الجمع، وذكر من أمثلته سَمْرٌ وعبْدٌ⁽³⁾. فتأمل!!.

4.2 البنية العددية (المفرد، المثني، الجمع)

1- المفرد:

في قوله تعالى: "مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ"⁽⁴⁾، قرأ حماد بن أبي سلمة عن ابن كثير: مسجد، بالإفراد وهي قراءة أبي عمرو، وقرأ الأعرج: مساجد بالجمع، وهي قراءة باقي السبعة⁽⁵⁾.
قال الفراء: قوله تعالى: "أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ" يعني المسجد الحرام وحده. وقرأها بعضهم: مسجد الله. وربما ذهب العرب بالواحد إلى الجمع، وبالجمع إلى الواحد؛ ألا ترى الرجل على البرذون، فنقول: قد أخذت في ركوب البراذين، وترى الرجل كثير الدراهم، فنقول: إنه لكثير الدرهم. فأدى الجمع عن الواحد، والواحد عن الجمع⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 685/1.

⁽²⁾ ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 499/4.

⁽³⁾ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 309/4.

⁽⁴⁾ سورة التوبة، آية 17.

⁽⁵⁾ يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 426/1. ويُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 356/2.

ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 435/6. ويُنظر: أبو حيان

الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 385/5. ويُنظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر:

209/2. ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير:

343/2.

⁽⁶⁾ الفراء، معاني القرآن: 426-427/1.

فالفراء يرى أن قوله تعالى: "مَسَاجِدَ اللَّهِ" دال على المسجد الحرام وحده، وقراءة الإفراد (مسجد) تعضد هذا. أما التعبير عن المفرد (المسجد الحرام) بصيغة الجمع (مساجد الله)، فهو مما اعتادته العرب كما ذكر.

أما الزجاج، فذهب إلى أن (مسجد) اسم جنس، فيدخل تحته المسجد الحرام وغيره. أما قراءة (مساجد الله)، فيجوز أن تدل على المفرد (المسجد الحرام)، على نحو ما ذكره الفراء، يقول: من قرأ (مسجد الله) عنى به المسجد الحرام، ودخل معه غيره، كما تقول: ما أسهل على فلان إنفاق الدرهم والدينار، أي: هذا الجنس سهل عليه إنفاقه، ويجوز أن يكون (مساجد الله) يعني به المسجد الحرام، كما تقول إذا ركب الرجل الفرس: قد صار فلان يركب الخيل. فعلى هذا تجري الأسماء التي تعبر عن الأجناس⁽¹⁾.

وفي قوله تعالى: "وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ"⁽²⁾، قرأ عيسى: ذريتنا، على الإفراد، وهي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي. وقرأ ابن عامر وحفص عن عاصم وابن كثير ونافع: ذرياتنا، على الجمع⁽³⁾.

قال أبو علي الفارسي: "الذرية تكون واحداً وجمعاً، فمن قرأ (وذريتنا) على الإفراد، أراد الجمع، فاستغنى عن جمعه لما كان جمعاً، ومن جمع فكما تجمع هذه الأسماء التي تدل على الجمع، نحو: قوم وأقوام"⁽⁴⁾.

(1) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 356/2.

(2) سورة الفرقان، آية 74.

(3) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 274/2. ويُنظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابن مجاهد: 216/3-217. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 81/11. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 133/8.

(4) الفارسي، الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابن مجاهد: 216/3-217.

وذهب ابن زنجلة إلى أن من جمع فلأزواج، ومن وحد؛ فلأن الذرية في معنى الجمع⁽¹⁾، وهذا ما ذهب إليه مكي، فقال: حجة من جمع أنه حمله على المعنى؛ لأن لكل واحد ذرية، فجمع لأنهم جماعة لا تحصى، ويقوي ذلك قوله (من أزواجنا) بالجمع، وحجة من قرأ بالتوحيد أن الذرية تقع للجمع، فلما دلت على الجمع بلفظها، استغني عن جمعها، ويدل على وقوع (ذرية) للجمع، قوله: "وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا"⁽²⁾. ولفظ الجمع فيها هو الاختيار عند مكي؛ لكثرة من تناسل من المؤمنين واتبعوا منهاج آبائهم في الإيمان⁽³⁾. إذن، فوجه قراءة عيسى - ومن معه - على الأفراد أنه في معنى الجمع.

وفي قوله تعالى: "وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَخْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ"⁽⁴⁾، قرأ عيسى: الريح مفرداً، وهي قراءة حمزة والكسائي، وقرأ باقي السبعة: الرياح جمعاً.⁽⁵⁾

ذهب أبو حيان إلى أن من قرأ بالتوحيد، فإنه يريد الجنس، فهو كقراءة الجمع. لكنه ألمح إلى فرق معنوي بين الأفراد والجمع؛ إذ إنه أحصى مواضع ورودها في القرآن⁽⁶⁾، وخلص إلى أنها جاءت في القرآن مجموعة مع الرحمة مفردة مع العذاب، إلا في قوله تعالى: "وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ"⁽⁷⁾. واستشهد على هذا بقوله عليه الصلاة والسلام: "اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً"⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، (1974)، حجة القراءات، ت: سعيد الأفغاني، ط1، منشورات جامعة بنغازي، ليبيا: 515.

⁽²⁾ سورة النساء، آية 9.

⁽³⁾ القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 290/2-291.

⁽⁴⁾ سورة الجاثية، آية 5.

⁽⁵⁾ يُنظر: الزمخشري، الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 289/4.

ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 297/13. ويُنظر: أبو حيان

الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 414/9.

⁽⁶⁾ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 81/2.

⁽⁷⁾ سورة يونس، آية 22.

⁽⁸⁾ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 82/2.

وعلل ابن عطية هذا قائلاً: ريح العذاب شديدة ملتزمة الأجزاء، كأنها جسم واحد، وريح الرحمة لينة متقطعة، فلذلك هي رياح⁽¹⁾

أقول: لعل ما ذهب إليه أبو حيان لا يطرد وجميع الآيات التي ورد فيها ذكر الريح مفردة أو مجموعة، إن أخذنا بعين الاعتبار اختلاف القراء في توحيدها أو جمعها؛ فسياق الآية - مثلاً - المتضمن لقراءة عيسى وبعض السبعة دال على الرحمة لا العذاب، إلا أن القراءة عنهم جاءت بالإفراد لا الجمع!

وفي قوله تعالى: "فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ"⁽²⁾، قرأ عيسى: كلمته. في حين جاءت قراءة الجماعة: كلماته، على الجمع، أي: الكتب الإلهية.⁽³⁾

وذهب أبو حيان إلى أن (كلمته) واحد أريد به الجمع، نحو قولهم: أصدق كلمة قالتها العرب قول لبيد، وقد يقولون للقصيد كلمة⁽⁴⁾. وقال مجاهد والسدي: المراد بكلماته وكلمته عيسى عليه السلام؛ لقوله تعالى: "وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ"⁽⁵⁾، وقيل غير ذلك⁽⁶⁾.

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 51/2.

(2) سورة الأعراف، آية 158.

(3) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 46. ويُنظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 157/2-158. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 108/6. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 197/5.

(4) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 197/5.

(5) سورة النساء، آية 171.

(6) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 197/5. ويُنظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 157/2-158.

2- المثني:

في قوله تعالى: رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ⁽¹⁾، قرأ يحيى بن يعمر: لولديّ، مثني (ولد)، وقرأ السبعة: لوالديّ، مثني والد⁽²⁾.

وقد وُجّهت قراءة السبعة على أن دعاء إبراهيم - عليه السلام - بالمغفرة كان لأبويه القريبين، يعزز هذا دعاؤه - عليه السلام - لأبيه بالمغفرة في قوله تعالى: "وَاعْفِرْ لِأَبِي إِنَّهُ كَانَ مِنَ الضَّالِّينَ"⁽³⁾، وقيل غير ذلك⁽⁴⁾.

أما قراءة ابن يعمر (ولديّ) فيعنى بهما: إسماعيل وإسحاق عليهما السلام⁽⁵⁾. قال الزجاج: "هذه القراءة ليست بشيء، لأنها خلاف ما عليه أهل الأمصار من أهل القراءات⁽⁶⁾."

وقال أبو حيان: أنكر عاصم الجحدري هذه القراءة، وقال: إن في مصحف أبيّ بن كعب: ولأبوي⁽⁷⁾. أي إن ما في مصحف أبيّ يرد هذه القراءة، ويدل على أن طلب المغفرة كان لوالديه على نحو قراءة السبعة لا لولديه.

(1) سورة إبراهيم، آية 41.

(2) يُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 40/2. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 256/8-257. ويُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 157/12. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 450/6.

(3) سورة الشعراء، آية 86.

(4) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 135/3. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 450/6.

(5) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 135/3. ويُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 392/1.

(6) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 135/3.

(7) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 451/6.

وفي قوله تعالى: "رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا"⁽¹⁾، قرأ يحيى ابن يعمر: لولديّ، في حين قرأ الجمهور: لوالديّ⁽²⁾.

قال أبو حيان: الظاهر في قراءة الجمهور أنهما أبوه وأمه، وقيل: آدم وحواء. أما قراءة ابن يعمر - ومن معه - فأريد بها ابنا نوح عليه السلام: سام وحام⁽³⁾.

3- الجمع:

أ- جمع المذكر السالم:

في قوله تعالى: "أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتَ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ"⁽⁴⁾، قرأ يحيى بن يعمر: وإله أبيك إبراهيم، وقرأ الجمهور: وإله آبائك إبراهيم⁽⁵⁾.

قال الزّجاج: "القراءة على الجمع، وقال بعضهم: (وإله أبيك)، كأنه كره أن يجعل العم أباه، وجعل إبراهيم بدلاً من (أبيك) مبيناً عنه، وبخفض إسماعيل وإسحاق، كان المعنى: إلهك، وإله أبيك، وإله إسماعيل، كما تقول: رأيت غلام زيد وعمرو، أي: غلامهما"⁽⁶⁾. أي إن قراءة ابن يعمر (وإله أبيك) جاءت على الأفراد؛ كراهة جعل الأعمام (إسماعيل وإسحاق) في حكم الآباء. في حين نجد الفراء ذهب إلى أن ما ظنه الزّجاج مكروهاً من بعده كثير في كلام العرب قائلًا: "وكان الذي قال: (أبيك) ظن أن العم لا يجوز في الآباء، فقال: (وإله أبيك إبراهيم)، ثم عدد بعد

⁽¹⁾ سورة نوح، آية 28.

⁽²⁾ يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن 162. (وجاء مصحفاً "لوالدي"). ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 125/15. ويُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 320/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 288/10-289.

⁽³⁾ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 288/10-289. ويُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 320/2.

⁽⁴⁾ سورة البقرة، آية 133.

⁽⁵⁾ يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 9. ويُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 199/1. ويُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 105/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 164/1.

⁽⁶⁾ الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 185/1-186.

الأب العم، والعرب تجعل الأعمام كالآباء وأهل الأم كالأخوال. وذلك كثير في كلامهم⁽¹⁾.

فالفرء والزجاج ذهباً إلى أن قراءة ابن يعمر جاءت على الأفراد، وكان الخلاف بينهما مقتصرًا على جواز التعبير عن الأعمام بلفظ الآباء. أما ابن جنّي، فقد كان له رأي آخر في توجيه قراءة ابن يعمر، يقول: قول بعضهم بالتوحيد لا وجه له؛ وذلك أن أكثر القراءة (وإله آباءك) جمعاً كما ترى، فإذا كان (أبيك) واحداً كان مخالفاً لقراءة الجماعة، فتحتاج حينئذٍ إلى أن يكون (أبيك) ههنا واحداً في معنى الجماعة، فإذا أمكن أن يكون جمعاً كان كقراءة الجماعة، ولم يحتج فيه إلى التأول؛ لوقوع الواحد موقع الجماعة.

وطريق ذلك أن يكون (أبيك) جمع (أب) على الصحة، على قولك للجماعة: هؤلاء أبون أحرار، أي: آباء أحرار، وقد اتسع ذلك عنهم. ويؤكد أن المراد به الجماعة ما جاء بعده من قوله: (إبراهيم وإسماعيل وإسحاق)، فأبدل الجماعة من (أبيك)، فهو جماعة لا محالة؛ لاستحالة إبدال الأكثر من الأقل. فيصير قوله تعالى: (وإله أبيك) كقوله: وإله ذويك. هذا هو الوجه، وعليه فليكن العمل⁽²⁾.

أما العكبري، فذكر أن قراءة (أبيك) فيها وجهان: أحدهما: أنه مفرد، والوجه الثاني: أنه جمع تصحيح، يقال: (أب، وأبون، وأبين)، مستشهداً على ذلك بالبيت السابق نفسه⁽³⁾. وتابعه في هذا أبو حيان⁽⁴⁾.

(1) الفرء، معاني القرآن: 82/1.

(2) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 199/1-200.

(3) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 105/1.

(4) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 641/1-642.

ب- جمع المؤنث السالم:

في قوله تعالى: "أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْفُلُكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَتِ اللَّهِ"⁽¹⁾, قرأ الأعرج وابن يعمر: بنعمات الله، بكسر النون وسكون العين، جمعاً بالألف والتاء⁽²⁾. قال أبو الفتح: ما كان على (فعللة) ففي جمعه ثلاث لغات: فعلات، وفعلات، وفعلات. كسيرة وسدرات، وسدرات، وسدرات⁽³⁾. وعدّ الزجاج قراءة من أسكن العين من (نعمات) أجود من (نعيمات) و(نعيمات)؛ لأن (فعلات) يقل مثله في كلام العرب، وإنما جاء في أصول الأبنية ما توالفت فيه كسرتان، نحو: إيل وإيل فقط⁽⁴⁾. فتأمل!

وفي قوله تعالى: "وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا بِمَفَازَتِهِمْ"⁽⁵⁾, قرأ الأعرج: بمفازاتهم، على الجمع، وهي قراءة حمزة والكسائي من السبعة، وقرأ الجمهور: بمفازتهم على الأفراد⁽⁶⁾.

قال الفراء: وكل صواب. تقول في الكلام: قد تبين أمر القوم وأمور القوم، وارتفع الصوت والأصوات، ومعناه واحد. قال الله: "إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ"

(1) سورة لقمان، آية 31.

(2) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 117. ويُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 214/2. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 517/11. ويُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 493/16.

(3) ابن جنّي، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 214/2.

(4) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 153/4 (وفيه: لأن فعلات يقل مثله في كلام العرب. كذا! وهو خطأ من المحقق. يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 329/2-330).

(5) سورة الزمر، آية 61.

(6) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 424/2. ويُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 272/4. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 560/12. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 321/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 216/9.

الْحَمِيرِ⁽¹⁾، ولم يقل أصوات، وكلُّ صواب⁽²⁾. أما أبو حيان، فقال: على الجمع، من حيث النجاة أنواع والأسباب مختلفة⁽³⁾.

3- جمع التكسير:

جاءت صيغ جمع التكسير في قراءات النحاة دالة على القلة فيما يلي:
في قوله تعالى: " فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا"⁽⁴⁾، قرأ عيسى: فالق الإصباح، بفتح الهمزة، في حين قرأت الجماعة: فالق الإصباح، بكسر الهمزة، على أنه مصدر سُمِّيَ به الصبح⁽⁵⁾.

أما قراءة عيسى، فجمع صُبِحَ، مثل: بُرد وأبراد، وقِفَل وأقفال⁽⁶⁾، على زنة أفعال، جمع قلة.

وفي قوله تعالى: "فَلَوْلَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّنْ ذَهَبٍ"⁽⁷⁾، قرأ الأعرج: ألقى عليه أسورة، على زنة أفعله، وهو جمع قلة، وهي قراءة حفص عن عاصم. في حين قرأ الجمهور: فلولا ألقى عليه أسورة من ذهب⁽⁸⁾.

(1) سورة لقمان، آية 19

(2) الفراء، معاني القرآن: 424/2.

(3) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 216/9. ويُنظر: الطوسي، التبيان في تفسير القرآن: 41/9.

(4) سورة الأنعام، آية 96.

(5) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 39. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 295/5. ويُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 256/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 593/4. ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 143/2.

(6) يُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 256/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 593/4.

(7) سورة الزخرف، آية 53.

(8) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 35/3. ويُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 317/4.. ويُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 62/19. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 383/9.

قال الفراء: من قرأ (أسورة)، جعل واحدها إسواراً، ومن قرأ: (أسورة)، فواحدها سوار، وقد تكون الأسورة جمع أسورة، كما يُقال في جمع الأسقية: أساقِي(1).

وقال العكبري (أسورة) جمع سوار، وأما أسورة فجمع إسوار، أو جمع أسورة جمع الجمع، وأصله: أساوير، فجُعِلت التاء عوضاً من الياء(2). وجاءت صيغ جمع التكسير في قراءات النحاة دالة على الكثرة فيما يلي:

وزن (فُعَل):

في قوله تعالى: "وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ"(3)، قرأ ابن هرmez وابن أبي إسحاق: غُف، بضم اللام، أما قراءة الجمهور فبإسكان اللام: غُف(4). قال الزجاج: تُقرأ على وجهين: غُف و غُف، وأجود القراءتين غُف بإسكان اللام؛ لأن له شاهداً من القرآن الكريم، ومن قرأ غُف فهو جمع غلاف، مثل: مثال ومُتْل، وحمار وحُمُر(5)، وإلى مثل هذا ذهب العكبري(6).

وزن (فُعَل):

في قوله تعالى: "أَوْ لَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ يَتَفَيَّ ظِلَالُهُ"(7)، قرأ عيسى بن عمر: ظلُّه، في حين جاءت قراءة الجماعة: ظلَّله، بالألف(8). قال أبو الفتح: الظَّلُّ: جمع ظلَّه، كحَلَّة وحُلَّ، وجُلَّة وجُلَّ(1)، جمع تكسير على زنة (فُعَل).

(1) الفراء، معاني القرآن: 35/3. ويُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 317/4.
(2) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 344/2. (وجاء فيه: فجُعِلت الياء عوضاً من التاء. كذا! والصواب ما أثبتناه، يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 383/9).
(3) سورة البقرة، آية 88.
(4) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 387/1. ويُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 95/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 483/1.
(5) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 150/1.
(6) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 82/1.
(7) سورة النحل، آية 48.
(8) يُنظر: ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 52/1. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 432/8. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 537/6.
(1) ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 53/1. ويُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 406/1.

وزن (فِعَال):

في قوله تعالى: "أَوْلَيْتَكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ"⁽²⁾, قرأ أبو الأسود الدؤلي: خِيَار، وقرأ الجمهور: خَيْر البرية⁽³⁾.

قال أبو الفتح: يجوز أن يكون خِيَار جمع خَيْر، فيكسر فَيَعْل على فِعَال، كما كُسِرَ فاعل على فِعَال، نحو: صَائِمٌ وصَيَامٌ، وقَائِمٌ وقِيَامٌ. ويجوز أن يكون جمع خَائِر، كقولك: خَرْتُ الرجل فهو مَخِير، وأنا خَائِر له، فيكون على هذا - أيضا - كقَائِمٌ وقِيَامٌ. ويجوز أن يكون جمع خَيْر الذي هو ضد الشر، كقولك: هذا الرجل مجبول من خَيْر، ومطين من عَقْل. ويجوز وجه غير هذه.⁽⁴⁾

وفي قوله تعالى: "إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ"⁽⁵⁾ قرأ عيسى: بُرَاء، في حين قرأ الجمهور: بُرَاء⁽⁶⁾.
قال الزجاج: يجوز في (بُرَاء منكم) أربعة أوجه، أجودها: بُرَاء على فُعَلَاء، مثل: ظريف وظرفاء، وشريك وشركاء، ويجوز بُرَاء منكم وبراء منكم جميعاً بالمد.

⁽²⁾ سورة البينة، آية 6.

⁽³⁾ يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 177. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 530/15. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 520/10. ويُنظر: الألويسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: مج10/ج15/431.

⁽⁴⁾ ابن جنِّي، المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 437/2.

⁽⁵⁾ سورة الممتحنة، آية 4.

⁽⁶⁾ يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 155. ويُنظر: ابن جنِّي، المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 371/2. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 408/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 154/10.

فمن قال: براء بالمد فهو بمنزلة ظريف وظراف⁽¹⁾. وتابعه في هذا ابن جني⁽²⁾.

وزن (فَعَلَّ):

في قوله تعالى: "وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ"⁽³⁾، قرأ ابن يعمر: بُدَّى، وقرأ الجمهور: بادون، جمع سلامة لـ(باد)⁽⁴⁾.

قال أبو الفتح: بُدَّى جمع باد، فنظيره قوله تعالى: "أَوْ كَانُوا غُزًى"⁽⁵⁾، جمع غازٍ على فُعَلَّ⁽⁶⁾، قال الطوسي: وهي قراءة شاذة⁽⁷⁾، وقال أبو حيان: "وليس بقياس في معتل اللام"⁽⁸⁾.

في قوله تعالى: "وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى"⁽⁹⁾، قرأ عيسى: سكارى وما هم بسكارى، بفتح السين، على وزن فعّال. وقرأ الجمهور: سُكَارَى وما هم بسُكَارَى، وهو جمع تكسير واحده سكران⁽¹⁰⁾.

(1) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 124/5. وقال الفراء: من العرب من يقول: إنا براءٌ منكم. ولو قرئت كذلك كان وجهاً. الفراء، معاني القرآن: 150/3.

(2) ابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 371/2.

(3) سورة الأحزاب، آية 20.

(4) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 119. ويُنظر: ابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 220/2. ويُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 150/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 465/8.

(5) سورة آل عمران، آية 156.

(6) ابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 220/2. ويُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 150/2.

(7) الطوسي، التبيان في تفسير القرآن: 327/8.

(8) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 465/8.

(9) سورة الحج، آية 2.

(10) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 94. ويُنظر: ابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 115/2. ويُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 50/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 482/7.

قال أبو الفتح: يقال رجل سكران، وامرأة سكرى، فأما في الجمع، فيقال: سكارى بفتح السين، وسكارى بضمها، وسكرى كصرعى وجرحى. وبكلٍ قد قرأ الناس⁽¹⁾. وإلى مثل هذا ذهب الزجاج من قبل⁽²⁾.

وذهب العكبري إلى أن الفتح والضم في (سكارى) لغتان، وقد قرئ بهما⁽³⁾. ونسب أبو حاتم فتح السين إلى تميم⁽⁴⁾. إلا أن ابن منظور أنكر ما أقره المتقدمون من أهل اللغة، فقال: "ولم يقرأ أحد من الناس سكارى بفتح السين، وهي لغة، ولا تجوز القراءة بها، لأن القراءة سنة متبعة"⁽⁵⁾. فتأمل!

ومما يُلاحظ على جموع التكسير التي تضمنتها قراءات النحاة السابقة، أنها تتماشى وأقيسة النحويين. إلا أن هذا لا ينفي وجود قراءات أخرى، خالفت فيها جموع التكسير تلك الأقيسة، ففي قوله تعالى: "وَأَنَّ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا"⁽⁶⁾ قرأ ابن أبي إسحاق وآخرون: رُجَالًا، بضم الراء وتخفيف الجيم⁽⁷⁾.

قال ابن جنّي: "وأما رُجَالًا" مضمومة، خفيفة الجيم، منونة فغريب. وهو مما ذكرناه مما جاء من الجمع على فُعال: كظُوار، وعُراق، ورُخال"⁽⁸⁾.

فابن جنّي - وإن صرّح - بخرابة بناء (فُعال) في باب الجمع، يُقر بوجود شواهد أخرى مسموعة جرت على البناء نفسه. وقد اختلف في حقيقة هذا البناء، أهو

(1) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 115/2.

(2) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 333/3.

(3) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 171/2.

(4) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 482/7.

(5) ابن منظور، لسان العرب: (سكر).

(6) سورة الحج، آية 27.

(7) يُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 121/2. ويُنظر:

ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 264/10. ويُنظر القرطبي، الجامع لأحكام

القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 362/14. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر

المحيط في التفسير: 501/7.

(8) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 121/2.

جمع أم اسم جمع؛ يقول العكبري: هو جمع، مثل (رُخَال، وتُوَام)⁽¹⁾، في حين ذهب أبو حيان إلى أنه اسم جمع⁽²⁾. وجاء في حاشية الشهاب: وهو اسم جمع، أو جمع نادر محفوظ في ألفاظ مخصوصة⁽³⁾.

وفي قوله تعالى: " وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ "⁽⁴⁾، قرأ الأعرج: قِنْوَان، بفتح القاف⁽⁵⁾. وخرجه أبو الفتح على أنه اسم جمع على فَعْلَان، بمنزلة رَكْب، والجامل والباقر؛ لأن فَعْلَان ليس من أمثلة الجمع⁽⁶⁾. أما العكبري، فعَدَّ فتح القاف من (قِنْوَان) شاذاً؛ إذ إن القياس فيه: قِنْوَان وقِنْوَان⁽⁷⁾، أما الصغاني، فقال: القَنْوَان لغةٌ في القِنْوَان والقَنْوَان⁽⁸⁾.

أقول: لا يبعد أن يكون (فَعَال) و(فَعْلَان) من أبنية جمع التكسير التي كانت مستعملة من قبل بعض العرب، الذين لم تكن لغاتهم من جملة ما استقرأه النحاة عصر التقعيد، أو لعلها تمثل صيغاً قديمة، شاع استعمالها في زمن ما، ثم انصرفت الألسنة عن تداولها إثر استحداث أبنية أخرى جديدة، فكانت الغلبة للجديد على حساب القديم، وأصبح القديم من جملة ما اصطاح بعض المحدثين على تسميته المتبقي اللغوي أو الركام اللغوي⁽⁹⁾.

(1) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 57/2 (وفيه: رِخَال، بكسر الخاء، وهو خطأ من المحقق. والصواب: رُخَال).

(2) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 501/7.

(3) شهاب الدين الخفاجي، حاشية الشهاب المسماة: عناية القاضي وكفاية الرازي على تفسير البيضاوي: 508/6.

(4) سورة الأنعام، آية 99.

(5) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 39. ويُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 332/1. ويُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ:

257/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 597/4.

(6) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 332/1.

(7) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 257/1.

(8) الصغاني، الشوارد في اللغة: 150.

(9) يُنظر: عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: 12.

5.2 التذكير والتأنيث:

1- في الأفعال:

في قوله تعالى: "وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ"⁽¹⁾, قرأ ابن هرmez: تقوم، بالتاء على تأنيث الجماعة، في حين قرأ الجمهور: يقوم بالياء⁽²⁾.

قال الفراء: "لو قرأ قارئ: ويوم تقوم كان صواباً؛ لأن الأشهاد جمع، والجمع من المذكر يُؤنث فعله ويُذكر إذا تقدم. العرب تقول: ذهبت الرجال وذهب الرجال"⁽³⁾.

وقال الأخفش: "وكذلك كل جماعة مذكرٍ أو مؤنثٍ من الإنس، فالتذكير والتأنيث في فعله جائز"⁽⁴⁾.

أي: إن (الأشهاد) جمع تكسير، يجوز معه تذكير الفعل وتأنيثه. وبالتذكير قرأ الجمهور، وبالتأنيث قرأ ابن هرmez.

وفي قوله تعالى: "فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ"⁽⁵⁾, قرأ الأعرج: تكن، بالتاء على التأنيث، وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر. في حين قرأ باقي السبعة: يكن، بالياء على التذكير⁽⁶⁾.

(1) سورة غافر، آية 51.

(2) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 10/3. ويُنظر: الأخفش، معاني القرآن: 463/2. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 54/13. ويُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 370/18. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 265/9.

(3) الفراء، معاني القرآن: 10/3.

(4) الأخفش، معاني القرآن: 463/2.

(5) سورة الأنفال، آية 66.

(6) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعراجه: 344/2. ويُنظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابن مجاهد: 307/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 351/5. ويُنظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 208/2.

وقد جاءت قراءة الأعرج ومن معه حملاً على لفظ (مئة)؛ فلفظ (مئة) مؤنث، وإن وقعت على عدد مذكر. ونعت هذا اللفظ بقوله (صابرة)، فأكد لفظ التأنيث بتأنيث الصفة⁽¹⁾.

في حين قرأ باقي السبعة بالتذكير حملاً على المعنى، ولأن الإخبار جاء بقوله (يغلبوا)، فكان التذكير أشد مشاكلةً ليغلبوا، كما كان التأنيث في (تكن) أشد مشاكلةً لقوله (صابرة). وكلا القراءتين حسن عند أبي علي الفارسي⁽²⁾.

وفي قوله تعالى: "أَوْ لَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ يَتَفَيَّأُ ظُلُمًا عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ"⁽³⁾، قرأ عيسى بن عمر: تنفياً، بالتاء، وهي قراءة أبي عمرو. وقرأ باقي السبعة: يتفياً، بالياء⁽⁴⁾.

وجاء التذكير والتأنيث في هاتين القراءتين على تأنيث لفظ الجمع، وعلى تذكير معناه، وتأنيث هذا الجمع غير حقيقي⁽⁵⁾. والاختيار عند مكى التذكير؛ لأن أكثر القراء عليه⁽⁶⁾.

(1) الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه: 344/2.

(2) الفارسي، الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابن مجاهد: 308/2. ويُنظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه: 344/2.

(3) سورة النحل، آية 48.

(4) يُنظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه: 165/3. ويُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 52/2. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 430/8. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 63/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 536/6.

(5) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 430/8. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 63/2.

(6) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 38/2.

وفي قوله تعالى: "لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ * فَيَأْتِيهِمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ"⁽¹⁾، قرأ عيسى: فتأتيهم، بتاء التأنيث، وهي قراءة الحسن. وقراءة الجمهور: فَيَأْتِيهِمْ، بالياء، أي: العذاب⁽²⁾.

قال أبو الفتح: "الفاعل المضمَر الساعة، أي: فتأتيهم الساعة بغتةً، لدلالة العذاب الواقع فيها عليها، ولكثرة ما تردد في القرآن من ذكر إتيانها"⁽³⁾. أي: إن فاعل الفعل (فتأتيهم) مؤنث، وهو الساعة، يدل عليه ذكر العذاب في قوله: "حتى يروا العذاب الأليم"؛ لأن العذاب واقع فيها.

أما أبو حيان، فذهب إلى أن التأنيث - في قراءة عيسى والحسن - على معنى العذاب؛ لأنه العقوبة، أي: فتأتيهم العقوبة يوم القيامة. كما قيل: أتته كتابي، فلما سئل، قال: أو ليس بصحيفة؟⁽⁴⁾

أقول: لعل ما ذهب إليه ابن جنِّي أولى بالصواب؛ يؤيده ما أثار عن الحسن نفسه إذ يروى أن رجلاً قال للحسن وقد قرأ بالتاء: يا أبا سعيد، إنما يأتهم العذاب بغتة، فانتهره، وقال: إنما هي الساعة تأتيم بغتة⁽⁵⁾.

وفي قوله تعالى: "يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنَّا جَعَلْنَا لَكُمُ الْكُرْسِيِّ وَجِبَالَكُمُ الْأَعْرَاجَ" ⁽⁶⁾، قرأ الأعرج: مثقال، بالرفع، على أن (تك) تامة، و(مثقال) فاعل لها. وهي قراءة نافع من السبعة. أما الجماعة فقرأوا:

(1) سورة الشعراء، آية 201-202.

(2) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 108. ويُنظر: ابن جنِّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 177/2. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 153/11. ويُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 79/16. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 192/8.

(3) ابن جنِّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 177/2.

(4) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 192/8.

(5) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن: 79/16.

(6) سورة لقمان، آية 16.

مَثْقَالٌ، بالنصب، على أن (تك) ناقصة، واسمها ضمير يُفهم من سياق الكلام، تقديره: هي، أي: التي سألت ابن لقمان عنها⁽¹⁾.

وقد استبعد أبو حاتم قراءة الأعرج ونافع؛ قال النَّحَّاسُ: لأن (مَثْقَالٌ) مذكر، فلا يجوز عنده إلا بالياء⁽²⁾. أي: أن يك مَثْقَالٌ، على التذكير. أما الفراء، فقد أجاز تأنيث (تك) والمَثْقَالُ مذكر؛ لأنه مضاف إلى الحبة، والمعنى للحبة. كما قال الشاعر⁽³⁾:

وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدَعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ⁽⁴⁾

إذ لحقت تاء التأنيث الفعل (شَرِقَ)، والفاعل (صَدْرُ) مذكر، إلا أنه اكتسب التأنيث بإضافته إلى مؤنث (القناة). وكذا قراءة الأعرج ونافع؛ إذ اكتسب الفاعل المذكر (مَثْقَالٌ) التأنيث بإضافته إلى مؤنث (حبة). وإلى مثل هذا ذهب أبو حيان⁽⁵⁾. وفي قوله تعالى: "فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ"⁽⁶⁾، قرأ ابن أبي إسحاق: لا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ، بضم التاء ومساكلهم بالرفع⁽⁷⁾.

وقد استقبح الفراء قراءة ابن أبي إسحاق؛ "لأن العرب إذا جعلت فعل المؤنث قبل إلا ذكروه، فقالوا: لم يقم إلا جاريتك، وما قام إلا جاريتك، ولا يكادون يقولون:

(1) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 328/2. ويُنظر: الأَخْفَش، معاني القرآن: 440/2-441. ويُنظر: الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه: 150/4. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 499/11. ويُنظر أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 414/8.

(2) النَّحَّاسُ، إعراب القرآن: 194/3.

(3) البيت للأعشى. يُنظر: النَّحَّاسُ، إعراب القرآن: 194/3. ويُنظر: ابن منظور، لسان العرب: (شرق) و(صدر).

(4) الفراء، معاني القرآن: 328/2.

(5) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 414/8.

(6) سورة الأحقاف، آية 25.

(7) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 55/3. ويُنظر: الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه: 340/4. ويُنظر: ابن جنِّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 314/2. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 362/13. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 446/9.

ما قامت إلا جاريتك؛ وذلك أن المتروك أحد، فأحد إذا كانت لمؤنث أو مذكر ففعلهما مذكر⁽¹⁾.

فعلّة شذوذ قراءة ابن أبي إسحاق في نظر الفراء، تكمن في مجيء الفعل (تري) مؤنثاً قبل إلا، وفعل المؤنث قبل إلا يُذكر؛ لأن التقدير: لا يُرى أحد إلا مساكنهم، ولفظ (أحد) يذكر الفعل معه وإن دل على مؤنث.

أما الزجاج، فقد أجاز ما استقبحه الفراء، على تقدير: لا تُرى أشخاص إلا مساكنهم⁽²⁾. (وأشخاص) جمع تكسير يجوز معه تذكير الفعل وتأنيثه. إلا إن قراءة: (لا يُرى إلا مساكنهم)⁽³⁾، هي - في نظر الزجاج - الأجود في العربية والقراءة⁽⁴⁾.

وضَعَّف ابن جنِّي قراءة ابن أبي إسحاق قائلاً: أما (تري) بالتاء، ورفع (المساكن)، فضعيف في العربية، والشعر أولى بجوازه من القرآن؛ وذلك أنه من مواضع العموم في التذكير، فكأنه في المعنى: لا يُرى شيئاً إلا مساكنهم. وإذا كان المعنى هذا، كان التذكير لإرادته هو الكلام. فأما (تري) فإنه على معاملة الظاهر، والمساكن مؤنثة فأنت على ذلك. وإنما الصواب ما ضرب إلا هنداً. ولسنا نريد بقولنا: إنه على إضمار أحد⁽⁵⁾، وإن هنداً بدل من أحد المقدر هنا، وإنما نريد أن المعنى هذا، فلذلك قدمنا أمر التذكير. وعلى التأنيث قال ذو الرمة⁽⁶⁾:

بَرَى النَّحْرُ وَالْأَجْرَالُ مَا فِي غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الصُّدُورُ الْجَرَّاشِعُ

وهو ضعيف على ما مضى⁽⁷⁾.

(1) الفراء، معاني القرآن: 55/3.

(2) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 340/4.

(3) وهي قراءة عاصم وحمزة من السبعة. وقراءة الجمهور: لا ترى إلا مساكنهم، بناء الخطاب ونصب (مساكنهم). يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 446/9. ويُنظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 279/2.

(4) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 340/4.

(5) ردّ بهذا ما ذهب إليه الفراء وعرضناه قبل قليل.

(6) يُنظر: ابن جنِّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 252/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 60/9. و: 446/9.

(7) ابن جنِّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 314/2.

وللسبب ذاته، ضعّف ابن جنّي - أيضاً - قراءة الأعرج: إن كانت إلا صيحةً واحدة⁽¹⁾، في قوله تعالى: "إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً"⁽²⁾، وهي قراءة أبي جعفر⁽³⁾. واستشهد ابن جنّي على جواز تأنيث الفعل قبل (إلا) - للضرورة الشعرية - بقول ذي الرمة نفسه. وأقوى الإعرابين فيه لديه: فما بقي إلا الصدور؛ لأن المراد: ما بقي شيءٌ منها إلا الصدور⁽⁴⁾.

كما أنكر أبو حاتم - أيضاً - وكثير من النحويين قراءة الأعرج وأبي جعفر؛ بسبب لحوق الفعل تاء التأنيث. ومنهم من أجازها في الكلام على قلة⁽⁵⁾، بل هي في نظر الزّجاج "جيدة في العربية"⁽⁶⁾. فتأمل!!

أقول: إن تعارض القراءتين السابقتين مع بعض قواعد النحويين، من شأنه أن يشكك في صحة ما وضعوه نفسه، لا في صحة القراءتين لغوياً. ثم إن النحاة لم يجمعوا كلهم على الرأي نفسه، فمنهم من كان له رأي مخالف كما ذكرت.

ولو افترضنا أن بيت ذي الرمة نفسه يدعم إحدى قواعد النحويين، لوجدناهم يرددونه على أنه شاهد لغوي موثوق يعتدّ به، وربما ترد به قراءات ثبت تواترها. إلا أن البيت - على النقيض من هذا - يُخالف ما ذهبوا إليه، فليس مستغرباً أن يحملوه على ضرورة الشعر.

ولا أعتقد أن الشعراء الأوائل المحتج بشعرهم، قد يلجأ الواحد منهم في شعره إلى مخالفة ما شاع استعماله في لغة العرب، ليستقيم له وزن شعره. وإن كان مثل

(1) على أنّ (كان) تامة، و(صيحةً) فاعل، فأنت الفعل قبل (إلا)، ولأجل هذا ضعّفها.

(2) سورة يس، آية 29.

(3) يُنظر: الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 214/4. ويُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 125. ويُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 252/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 60/9. ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 367/4.

(4) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 252/2.

(5) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 60/9.

(6) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 214/4.

هذا، فلا يُعقل أن ينتهي به الحال إلى تضمين شعره ذلك أنماطاً لغوية مبتدعة، لم يعهدها العرب من قبل، تحت ذريعة الضرورة الشعرية!!.

2- في الأسماء:

في قوله تعالى: "أَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ"⁽¹⁾، قرأ ابن هرمز الأعرج: إلهة، بقاء التأنيث⁽²⁾.

قال أبو الفتح: ذكر أبو حاتم أنها قراءة لبعض أهل مكة، ولم ينص على أحد، والإلهة: الشمس⁽³⁾.

وقال أبو حيان: إلهة على وزن فعالة وفيه تقديم، أي: هواه إلهة، بمعنى معبود؛ لأنها بمعنى المألوهة. وقيل: بل الإلهة الشمس⁽⁴⁾.

وفي قوله تعالى: "وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ"⁽⁵⁾، قرأ الأعرج: فردى، وهي قراءة أبي عمرو ونافع في حكاية خارجة عنهما⁽⁶⁾.

قال أبو حيان: فردى مثل سكرى، وأنت على معنى الجماعة⁽⁷⁾.

(1) سورة الفرقان، آية 43.

(2) يُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 166/2. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 44/11. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 110/8.

(3) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 166/2.

(4) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 110/8.

(5) سورة الأنعام، آية 94.

(6) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 38. ويُنظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 45/2. ويُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 463/8. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 587/4.

(7) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 587/4.

وفي قوله تعالى: "فَسَتَّعْلَمُونَ مَنْ أَصْحَابُ الصِّرَاطِ السَّوِيِّ وَمَنِ اهْتَدَى" (1)،
قرأ ابن يعمر: السُّوَأَى. في حين قرأ الجمهور: السَّوِيِّ، على وزن فَعِيل، أي:
المستوي (2).
قال العكبري: "السُّوَأَى هو تَأْنِيثُ الْأَسْوَأِ، وَأَنْثٌ عَلَى مَعْنَى الصِّرَاطِ أَي:
الطَّرِيقَةُ" (3). وقال أيضاً: "الصِّرَاطُ يُذَكَّرُ وَيُؤْنِثُ، فَجَاءَ هَذَا عَلَى التَّأْنِيثِ" (4)، وإلى
مثل هذا ذهب أبو حيان (5).

(1) سورة طه، آية 135.

(2) يُنظَر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل: 100/3.
ويُنظَر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 120/10. ويُنظَر: أبو حيان
الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 402/7. ويُنظَر: الألويسي، روح المعاني في تفسير القرآن
العظيم والسبع المثاني: مج6/8 ج594.

(3) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 153/2.

(4) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 37/2.

(5) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 402/7.

الفصل الثالث القضايا النحوية

1.3 الحذف والإضمار:

أ- الحذف:

من مواضع الحذف في قراءات النحاة، ما يلي:
في قوله تعالى: "وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ"⁽¹⁾، قرأ ابن أبي إسحاق:
العفو، وهي قراءة أبي عمرو، وقراءة ابن كثير في إحدى الروايتين عنه. أما قراءة
الجمهور فجاءت بالنصب: العفو، وهي الرواية الثانية عن ابن كثير⁽²⁾.
ووجهت قراءة ابن أبي إسحاق، ومن قرأ معه بالرفع، على أن (ما)
استفهامية، وفي موضع رفع مبتدأ، و(ذا) موصولة، فجاء الجواب مرفوعاً، على أنه
خبر مبتدأ محذوف، تقديره: قُلِ الْمُنْفِقُ الْعَفْوُ، وهي جملة اسمية، وبذا يتطابق
الجواب والسؤال⁽³⁾.

وقد ذكر أبو جعفر النَّحَّاس: أن من جعل (ذا) في (ماذا) بمعنى الذي، كان
الاختيار الرفع، وجاز النصب. ومن جعل (ماذا) كلمةً واحدة، كان الاختيار النصب،
وجاز الرفع. والنصب والرفع عند أبي جعفر النَّحَّاس جيدان حسنان، إلا أن تفسير
الآية يدل على النصب⁽⁴⁾.

فقرآنا النصب والرفع (العفو، العفو) نمطان لغويان من الصيغ الاختيارية؛
إذ جاءت القراءة الأولى (العفو) بالنصب مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: يُنْفِقُونَ

(1) سورة البقرة، آية 219.

(2) يُنظر: الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه: 251/1. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في
تفسير الكتاب العزيز: 239/2. ويُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من
السنة وآي الفرقان: 446/3. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 407/2.

(3) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 407/2. ويُنظر: الزَّجَّاج، معاني القرآن
وإعرابه: 251/1. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 239/2.

(4) النَّحَّاس، إعراب القرآن: 111/1.

العفو، في حين جاءت قراءة الحضرمي (العفو) بالرفع، خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: المُنْفَقُ العفو.

والقراءتان عند الطبري سواء، غير أن قراءة النصب أعجب إليه؛ لأن قراءة النصب أكثر، وهي أعرف وأشهر⁽¹⁾. وبهذا فإن معيار التفضيل عنده لا يستند إلى الصحة أو عدمها؛ فالقراءتان صحيحتان متواترتان، لكن كثرة التداول والشهرة هي المعيار.

وفي قوله تعالى: "قُلْ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ"⁽²⁾، قرأ يحيى بن يعمر: يُسْمَعُونَكُمْ، بضم أوله من (أسمع)⁽³⁾.

قال أبو الفتح: "المفعول هنا محذوف، أي: هل يُسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ جواباً عن دعائكم؟ يُقال: دعاني فأسمعته، أي: أسمعتَه جواب دعائه"⁽⁴⁾. أي إن التغيير ههنا جاء عن طريق حذف المفعول الثاني للعلم به؛ إذ إن سياق الكلام يدل عليه. وفي قوله تعالى: "فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً"⁽⁵⁾، قرأ ابن هرمز: فواحدة بالرفع، وهي قراءة أبي جعفر⁽⁶⁾.

قال الطبري: "ولو كانت القراءة جاءت في ذلك بالرفع، كان جائزاً، بمعنى: فواحدة كافية أو واحدة مجزئة"⁽⁷⁾.

(1) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 1190/2.

(2) سورة الشعراء، آية 72.

(3) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 107. ويُنظر: ابن جنِّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 173/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 163/8.

(4) ابن جنِّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 173/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 163/8.

(5) سورة النساء، آية 3.

(6) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 492/3. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 507/3.

(7) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 2240/3.

ووجه ابن عطية قراءة ابن هرمز على الرفع بالابتداء، والخبر مقدر، أي: فواحدة كافية⁽¹⁾. ووجهها الزمخشري على الرفع على الخبر، أي: فالمقنع، أو فحسبكم واحدة⁽³⁾.

وفي قوله تعالى: "أَهْوَاءَ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ"⁽⁴⁾، قرأ ابن هرمز: ادْخُلُوا، على الأمر من (ادْخَلَ) الرباعي⁽⁵⁾.

قال أبو حيان: ادْخُلُوا من (ادْخَلَ)، أي: ادْخُلُوا أنفسكم، أو يكون خطاباً للملائكة، ثم خاطب بعد ذلك البشر⁽⁶⁾.

ففي كلا التقديرين، حُذِفَ أحد المفعولين للفعل (ادْخَلَ)؛ لأن سياق الكلام دال عليه.

وفي قوله تعالى: "عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ"⁽⁷⁾، قرأ عيسى: خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ، برفعهما، وهي قراءة نافع وحفص عن عاصم⁽⁸⁾. وقد وُجِهت هذه القراءة على أن (خُضْرٌ) صفة لثياب، و(إِسْتَبْرَقٌ) عطف على ثياب، أي: وثيابُ إسْتَبْرَقٍ، وذلك على حذف المضاف؛ لدلالة قوله تعالى: (ثِيَابٌ سُنْدُسٍ) عليه⁽⁹⁾.

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 492/3.

(3) الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 499/1.

(4) سورة الأعراف، آية 94.

(5) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 44. ويُنظر: ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 519/5. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 60/5.

(6) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 60/5.

(7) سورة الإنسان، آية 21.

(8) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 204/5. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 250/15. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 367/10.

(9) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 204/5. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 443/2.

ب- الإضمار:

من مواضع الإضمار في قراءات النحاة:

في قوله تعالى: "يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ"⁽¹⁾، قرأ عبد الرحمن الأعرج وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر: يومٌ، برفع الميم، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. وقرأ الأعرج أيضاً: يومَ، بالفتح على الظرف، وهي قراءة باقي السبعة⁽²⁾.

قال العكبري: يُقرأ بالرفع (يومٌ)، أي: هو يومٌ، بإضمار المبتدأ⁽³⁾. وإلى مثل هذا ذهب الزمخشري⁽⁴⁾ من قبل، إلا أنه أجاز - أيضاً - الرفع على البدل من (يومٌ الدين)، في قوله تعالى: "ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ"⁽⁵⁾.

وأما قراءة النصب، فوُجِّهت على إضمار فعل تقديره: يُدانون، فنُصبت (يومٌ) على الظرفية، وقيل: يُجازون يومَ، ودلَّ عليه ذكر (الدين)، أو على إضمار فعل تقديره: اذكر، أو أعني، فنُصبت (يومَ) على المفعولية⁽⁶⁾.

وفي قوله تعالى: "بَلِ اللّٰهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ خَيْرُ النَّاصِرِينَ"⁽⁷⁾، قرأ عيسى: بلِ الله، بالنصب⁽⁸⁾. ووُجِّهت على إضمار فعل، أي: أطيعوا الله مولاكم⁽⁹⁾.

(1) سورة الانفطار، آية 19.

(2) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 350/15. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 454/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 423/10.

(3) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 454/2.

(4) الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 717/4.

(5) سورة الانفطار، آية 18.

(6) يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 423/10.

(7) سورة آل عمران، آية 150.

(8) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 237/1. ويُنظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن: 122 (عيسى النصر... كذا، وهو تحريف). ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 365/3. ويُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 199/2.

(9) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 237/1. ويُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ.

وفي قوله تعالى: "تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ"⁽¹⁾، قرأ عيسى بن عمر: تنزِيلَ، بالنصب⁽²⁾. وذلك على إضمار فعل تقديره: اقرأ، أو الزم، وقيل التقدير: عليك تنزِيلَ الكتاب. أو هو منصوب على المصدر، أي: نَزَلَهُ تنزِيلَ، والمصدر مضاف إلى المفعول⁽³⁾.

2.3 المرفوعات:

1- المبتدأ والخبر:

في قوله تعالى: "قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ"⁽⁴⁾، قرأ عيسى: كُلَّهُ، بضم اللام على أنه مبتدأ، وهي قراءة أبي عمرو. وجاءت قراءة الجمهور: كُلَّهُ، بالنصب تأكيداً للفظ (الأمر)⁽⁵⁾.

قال الزجاج: من نصب فعلى توكيد (الأمر)، ومن رفع فعلى الابتداء، و(الله) الخبر⁽⁶⁾. وقال العكبري: يُقرأ بالنصب على التوكيد، أو البدل، والله الخبر. وبالرفع على الابتداء، والله الخبر، والجملة خبر إن⁽⁷⁾.

واختار الطبري قراءة الجمهور قائلاً: "والقراءة التي هي القراءة عندنا النصب في الكل؛ لإجماع أكثر القراء عليه من غير أن تكون القراءة الأخرى خطأ

⁽¹⁾ سورة الزمر، آية 1.

⁽²⁾ يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 414/2. ويُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 131. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 181/9.

⁽³⁾ يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 414/2. ويُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 199/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 181/9.

⁽⁴⁾ سورة آل عمران، آية 154.

⁽⁵⁾ يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 243/1. ويُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 403/1. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 382/3. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 394/3. ويُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 239/2.

⁽⁶⁾ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 403/1.

⁽⁷⁾ العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 246/1.

في معنى أو عربية، ولو كانت القراءة بالرفع في ذلك مستفيضة في القراء، لكانت سواء عندي القراءة بأي ذلك قُرئ؛ لاتفاق معاني ذلك بأي وجهيه قُرئ⁽¹⁾.
وعَلَّ ابن عطية ترجيح الناس قراءة الجمهور، بأن التأكيد أملك بلفظ (كل)⁽²⁾.

أما أبو حيان، فالقراءتان عنده سواء؛ لأنهما متواترتان، ولأن الابتداء بـ(كل) كثير في لسان العرب⁽³⁾.

الابتداء بالنكرة:

في قوله تعالى: "يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ"⁽⁴⁾، قرأ الأعرج: قتال[ٌ] فيه، بالرفع على الابتداء⁽⁵⁾.

وقد وُسِّمَت قراءة الأعرج هذه بالشذوذ⁽⁶⁾؛ إذ لا مسوغ - في نظر بعض النحاة - للابتداء بالنكرة (قتال[ٌ]).

ولذا، نجد أبا جعفر النَّحَّاس يقول: "وهو غامض في العربية"⁽⁷⁾. إلا أن ما سوَّغ الابتداء بالنكرة - في نظر أبي حيان - نية الاستفهام، فكأنه نوى: أقتال[ٌ] فيه؟⁽⁸⁾ يدعم هذا قوله تعالى: (يسألونك).

(1) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 2126/3.

(2) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 382/3.

(3) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 394/3.

(4) سورة البقرة، آية 217.

(5) يُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 425/3.

ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 383/2. و يُنظر: الشوكاني، فتح القدير

الجامع بني فني الرواية والدراية من علم التفسير: 217/1.

(6) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 147/1. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر

المحيط في التفسير: 383/2.

(7) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 425/3.

(8) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 383/2.

وفي قوله تعالى: "وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ"⁽¹⁾، قرأ ابن أبي إسحاق والأعرج: وصيةً، بالرفع، وهي قراءة نافع وابن كثير والكسائي. وقرأ باقي السبعة بالنصب: وصيةً⁽²⁾.

قال الزجاج: من نصب، أراد فليوصوا وصيةً لأزواجهم، ومن رفع فالمعنى فعليهم وصيةً لأزواجهم⁽³⁾. وتابعه في هذا العكبري⁽⁴⁾.

في حين ذهب أبو حيان إلى أن (وصيةً) بالرفع مبتدأ، والذي سوَّغ الابتداء بالنكرة أنها موصوفة في المعنى؛ إذ التقدير: وصيةً منهم، أو من الله. وخبر هذا المبتدأ هو قوله (لأزواجهم)، وأجازوا - كما يقول - أن يكون (وصيةً) مبتدأ، ولأزواجهم صفة، والخبر محذوف تقديره: فعليهم وصيةً لأزواجهم⁽⁵⁾.

ومن قراءات النحاة التي وُجِّهت على الخبر:

في قوله تعالى: " وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ"⁽⁶⁾، قرأ عيسى بن عمر: تصديق⁽⁷⁾.

وقد وُجِّهت قراءة عيسى (تصديق) على أنها خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: ولكن هو تصديق⁽⁸⁾، كما قال الشاعر:

(1) سورة البقرة، آية 240.

(2) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 275/1. و يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 338/2. و يُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 206/4. و يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 161/1. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 383/2. و يُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 590/1-591.

(3) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 275/1.

(4) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 161/1.

(5) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 553/2.

(6) سورة يونس، آية 37.

(7) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 57. و يُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 338/1. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 57/6.

(8) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 465/1. و يُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 338/1.

ولستُ الشاعرَ السفسافَ فيهمْ ولكنْ مدُّه الحربُ العوالي (1)
ومثله، ما جاء في قوله تعالى: "مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ
يَدَيْهِ" (2)، إذ قرأ - أيضاً - عيسى البصري: ولكن تصديق⁽³⁾.

قال الفراء: ولو رفعت التصديق كان صواباً، كما تقول: ما كان هذا قائماً
ولكن قاعداً وقاعدًا. (4) وقال الزجاج: "وهذا لم تثبت بقراءته رواية صحيحة، وإن كان
جائزاً في العربية لا اختلاف بين النحويين في أنه جيد بالغ، فلا تقرأنَّ به، ولا
تخالف الإجماع بمذاهب النحويين" (5).

فالزجاج يستند في رفضه قراءة عيسى إلى صحة السند شرطاً من شروط
صحة القراءة، على الرغم من كونها موافقة للعربية، وموافقة لرسم المصحف. ومثل
هذا يُفسر شذوذ كثير من قراءات النحاة وغيرهم ممّا وافق العربية، ووافق رسم أحد
المصاحف العثمانية. وعلّة هذا تكمن في اقتصار علماء القراءات - إبان استقرارهم
القراءات - على أسانيد معدودة، اشتهرت فيما بعد، وانعقد الإجماع على صحتها،
وبات ما يخالفها شاذاً، لمفارقته ما شاع وذاع بين الناس! على الرغم من أن علماء
القراءات أنفسهم أقرّوا بأن ما يحتمل الصحة من قراءات مروية عن النبي - عليه
الصلاة والسلام - أكثر بكثير ممّا ذاعت شهرته وصحته بين الناس (6).

(1) يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 58/6.

(2) سورة يوسف، آية 111.

(3) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 56/2. و يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 66. و
يُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 22/2. و يُنظر: ابن
عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 105/8.

(4) الفراء، معاني القرآن: 56/2-57. و يُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ
القراءات والإيضاح عنها: 22/2-23.

(5) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 109/3.

(6) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 33/1.

أقول: لو أن استقراء علماء القراءات - إن جاز التعبير - للقراءات لم يكن ناقصاً، لعرف كثير من القراءات (الشاذة) طريقه إلى الصحة، ولكان من جملة الصحيح الذي ثبتت صحته، وتلقاه الناس بالقبول.

وفي قوله تعالى: " تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ"⁽¹⁾، قرأ يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق: على الذي أحسن، بالرفع، خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو أحسن.⁽²⁾

قال أبو الفتح: هذا مُسْتَضَعَفُ الإعراب عندنا؛ لحذفك المبتدأ العائد على الذي؛ لأن تقديره: تماماً على الذي هو أحسن، وحذف (هو) من هنا ضعيف، وذلك أنه إنما يُحذف من صلة (الذي) الهاء المنصوبة بالفعل الذي هو صلتها، نحو: مررت بالذي ضربت، أي: ضربته، فالهاء ضمير المفعول، ومن المفعول بُدُ، وطال الاسم بصلته، فُحذفت الهاء لذلك. وليس المبتدأ بِنَيْفٍ أو فضلة فيُحذف تخفيفاً، لاسيما وهو عائد الموصول. وإن هذا قد جاء نحوه عنهم، حكى سيبويه عن الخليل: ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً، أي: بالذي هو قائل⁽³⁾.

قال الطبري: وهذه قراءة لا أستجيزُ القراءة بها، وإن كان لها في العربية وجه صحيح، لخلافها ما عليه الحجة مجمعة من قراء الأمصار.⁽⁴⁾

وقال العكبري: التقدير: الذي هو أحسن، فحذف العائد، ونظيره: ما حكاه الخليل: ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً، الذي هو. وجاز الحذف لطول الكلام.⁽⁵⁾

(1) سورة الأنعام، آية 154.

(2) يُنظر: ابن جنِّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 344/1. و يُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 269/1. و يُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 124/9. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 664/4.

(3) ابن جنِّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 344/1-345.

(4) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 3634/5.

(5) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 269/1.

أقول: حسبنا ما رواه سيبويه عن الخليل دليلاً على جواز حذف المبتدأ وهو عائد الموصول، وإن قصر ابن جنّي جواز الحذف من صلة (الذي)، على الهاء المنصوبة بالفعل الذي هو صلته.

2- الفاعل:

في قوله تعالى: "كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ"⁽¹⁾، قرأ ابن يعمر وعيسى الثقفي وابن أبي إسحاق، والأعرج بخلاف: كَبُرَتْ كَلِمَةً، بالرفع على الفاعلية⁽²⁾. قال الفراء: من نصب أضر في (كَبُرَتْ): كَبُرَتْ تلك الكلمة كلمة، ومن رفع لم يُضمر شيئاً، كما تقول: عَظُمَ قَوْلُكَ وكَبِرُ كَلَامُكَ⁽³⁾. وقال الزجاج: وتُقرأ (كلمة) بالرفع والنصب، فمن نصب فالمعنى: كبرت مقالتهم "اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا"⁽⁴⁾ كلمة، فكلمة منصوبة على التمييز. ومن قرأ (كلمة) بالرفع فالمعنى: عظمت كلمة هي قولهم: (اتخذ الله ولداً).⁽⁵⁾ وقراءة النصب (كلمة) هي الصواب عند الطبري؛ لإجماع الحجة من القراءة عليها⁽⁶⁾، وهي في نظر أبي حيان أبلغ في المعنى وأقوى⁽⁷⁾.

في قوله تعالى: " وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ"⁽⁸⁾، قرأ الأعرج وعيسى بن عمر: أن

(1) سورة الكهف، آية 5.

(2) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 134/2. و يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 78. و يُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 69/2. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 138/7.

(3) الفراء، معاني القرآن: 134/2.

(4) سورة الكهف، آية 4.

(5) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 219/3. و يُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 69/2.

(6) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 5615/9.

(7) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 138/7.

(8) سورة غافر، آية 26.

يَظْهَرُ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادُ، بفتح الياء من يظهر، والفسادُ: فاعله، وهو كذلك في مصاحف أهل العراق، وهي قراءة بعض السبعة⁽¹⁾.

فاعل اسم الفاعل:

في قوله تعالى: " هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ " ⁽²⁾، قرأ عيسى: غيرُ الله، وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم⁽³⁾. وفي الرفع وجهان، أحدهما: أنه صفة لـ (خالق) على الموضع، وخالقٌ مبتدأ، والخبر محذوف، تقديره: بكم أو للأشياء. والثاني: أن يكون فاعلاً لاسم الفاعل الذي هو (خالق)، لأنه قد اعتمد على أداة الاستفهام فحسُنَ إعماله، والتقدير: هل يخلق غيرُ الله شيئاً⁽⁴⁾.

إلا أن الوجه الثاني - كما ذهب أبو حيان - فيه نظر؛ وهو أن اسم الفاعل، أو ما جرى مجراه، إذا اعتمد على أداة استفهام وأُجْرِيَ مُجْرَى الْفِعْلِ، فرفع ما بعده، يجوز أن تدخل عليه (من) التي للاستغراق، فنقول: هل من قائم الزيدون؟ كما تقول: هل قائم الزيدون؟ ذلك لأنه إذا أُجْرِيَ مُجْرَى الْفِعْلِ، لا يكون فيه عموم خلافة إذا أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ (من). لذا، ينبغي - كما يقول - أن لا يُقَدَّم على إجازة مثل هذا إلا بسمع من كلام العرب، وهو لا يحفظ مثله في لسانهم⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ يُنْظَرُ: الْفَرَاءُ، معاني القرآن: 7/3. و يُنْظَرُ: الزَّجَّاجُ، معاني القرآن وإعرابه: 280/4. و يُنْظَرُ: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 31/13. و يُنْظَرُ: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 251/9.

⁽²⁾ سورة فاطر، آية 3.

⁽³⁾ يُنْظَرُ: الْفَرَاءُ، معاني القرآن: 366/2. و يُنْظَرُ: الزَّجَّاجُ، معاني القرآن وإعرابه: 198/4. و يُنْظَرُ: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 216/12. و يُنْظَرُ: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 13/9.

⁽⁴⁾ يُنْظَرُ: الْفَرَاءُ، معاني القرآن: 366/2. و يُنْظَرُ: الزَّجَّاجُ، معاني القرآن وإعرابه: 198/4. و يُنْظَرُ: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 13/9.

⁽⁵⁾ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير 13/9.

فاعل المصدر:

في قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ"⁽¹⁾. قرأ أبو الأسود الدؤلي: سواءً العاكف، وهي قراءة حفص عن عاصم⁽²⁾.
ووجه رفع (العاكف) على الفاعلية؛ أن (سواء) مصدر وُصِفَ به، فهو في قوة اسم الفاعل المشتق، وتقديره: جعلناه مستويًا فيه العاكف والبادي⁽³⁾.

3- نائب الفاعل:

في قوله تعالى: "تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ"⁽⁴⁾، قرأ ابن أبي إسحاق: تُعْرِفُ... نضرة. وقرأ الجمهور: تعرفُ بقاء الخطاب، للرسول - صلى الله عليه وسلم - أو للناظر، (نضرة النعيم) نصبًا، مفعول به⁽⁵⁾.
وفي قوله تعالى: "وَنُفِضَ لِبَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ"⁽⁶⁾، قرأ يحيى بن يعمر: يُفَضَّلُ بَعْضُهَا، بضم الياء وفتح الضاد، وما بعده (بعضها) نائب عن الفاعل. قال أبو حاتم: "وجدته كذلك في مصحف ابن يعمر، وهو أول من نَقَطَ المصاحف"⁽⁷⁾.

(1) سورة الحج، آية 25.

(2) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 254/10. و يُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 56/2. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 499/7. و يُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 139/5.

(3) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 176/2. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 499/7.

(4) سورة المطففين، آية 24.

(5) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 170. و يُنظر: ابن عطية البحر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 364/15. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 430/10-431. و يُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 402/5.

(6) سورة الرعد، آية 4.

(7) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 66. و يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 119/8. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 349/6.

وفي قوله تعالى: 'فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُ أَحَدٌ'⁽¹⁾. قرأ ابن أبي إسحاق: (لا يُعَذِّبُ، ولا يوثقُ). في حين قرأ الجمهور: لا يُعَذِّبُ، ولا يوثقُ⁽²⁾.

وقد ذكر الفراء أن من كسر أراد: فيومئذ لا يعذب عذاب الله أحد، ومن قال: (يعذب) بالفتح، فهو - أيضاً - على ذلك الوجه: لا يعذب أحد في الدنيا كعذاب الله يومئذ، وكذلك الوجه الأول، لا ترى أحداً يعذب في الدنيا كعذاب الله يومئذ⁽⁴⁾. فالفراء حمل القراءتين على معنى، نفي مشابهة عذاب الله في الآخر لعذاب من يُعَذَّبُ أو يعذب في الدنيا، فعذاب الله أشد لا محالة.

4- اسم (كان) وأخواتها:

في قوله تعالى: 'إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا'⁽⁵⁾. قرأ ابن أبي إسحاق: إنما كان قول المؤمنين، بالرفع، على أنه اسم كان، والخبر (أن يقولوا). وقراءة الجمهور: إنما كان قول المؤمنين، بالنصب، خبر كان مقدّم، و(أن يقولوا) اسمها مؤخر⁽⁶⁾.

قال أبو الفتح: أقوى القراءتين إعراباً ما عليه الجماعة من نصب (القول)؛ ذلك أن شرط اسم كان وخبرها أن يكون اسمها أعرف من خبرها، وقوله تعالى: (أن يقولوا سمعنا وأطعنا) أعرف من (قول المؤمنين)؛ ذلك لشبه (أن وصلتها) بالمضمر من حيث كان لا يجوز وصفها، كما لا يجوز وصف المضمر، والمضمر أعرف من

⁽¹⁾ سورة الفجر، آية 25-26.

⁽²⁾ يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 262/3. و يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 448/15. و يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 462/2. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 476/10.

⁽⁴⁾ الفراء، معاني القرآن: 262/3. و يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 247/5. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 476/10.

⁽⁵⁾ سورة النور، آية 51

⁽⁶⁾ يُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 158/2. و يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 536/10. و يُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 85/2. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 62/8

المؤمنين، فلذلك اختارت الجماعة أن تكون (أن وصلتها) اسم كان.⁽¹⁾ وإلى مثل هذا ذهب الزمخشري أيضاً.⁽²⁾

أما أبو حيان، فقد ردَّ اعتراض مَنْ سبقه على قراءة الحضرمي، محتجاً برأي سيبويه نفسه؛ إذ نصَّ سيبويه على أن اسم كان وخبرها إذا كانا معرفتين، فأنت بالخيار في جعل ما شئت منهما الاسم والآخر الخبر، من غير اعتبار شرط في ذلك ولا اختيار⁽³⁾. وقد استشهد سيبويه على هذا بقول الشاعر⁽⁴⁾:

وقد علمَ الأقوامُ ما كان داءها بثهلانَ إلا الخزيُّ ممَّن يقودها
وبقوله تعالى: " مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا"⁽⁵⁾، وبقوله تعالى: " وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا"⁽⁶⁾. ونصَّ على جواز رفع الأول، وأشار إلى أن بعض القراء قرأ ما ذكره بالرفع.⁽⁷⁾

5- خبر (إن) وأخواتها:

ومن مواضع وروده في قراءات النحاة:

في قوله تعالى: "إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً"⁽⁸⁾، قرأ ابن أبي إسحاق: إن هذه أمتكم أمةً واحدةً، برفع الثلاثة. في حين قرأ الجمهور: إن هذه أمتكم أمةً واحدةً، برفع (أمتكم) خبراً لـ (إن)، ونصب (أمةً واحدةً) على الحال⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ ابن جنِّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 158/2-159

⁽²⁾ الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 254/3

⁽³⁾ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 62/8. ويُنظر: سيبويه، الكتاب: 50-49/1

⁽⁴⁾ يُنظر: سيبويه، الكتاب: 50/1 (بلا نسبة) و يُنظر: ابن جنِّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 159/2. (بلا نسبة)

⁽⁵⁾ سورة الجاثية، آية 25.

⁽⁶⁾ سورة الأعراف، آية 82.

⁽⁷⁾ سيبويه، الكتاب: 50/1.

⁽⁸⁾ سورة الأنبياء، آية 92.

⁽⁹⁾ يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 327/3. و يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 93. و يُنظر: ابن جنِّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 109/2. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 464/7.

أما قراءة ابن أبي إسحاق، فقد قيل في توجيهها ما يلي:

- 1- (أمتكم) و (أمةً واحدةً) خبر (إن)، على أنه خبر بعد خبر.
 - 2- أو (أمتكم) خبر (إن)، وما بعده بدل منه، بدل نكرة من معرفة.
 - 3- أو خبر مبتدأ محذوف، أي: هي أمةٌ واحدةٌ، و (أمتكم) خبر (إن)⁽¹⁾.
- والمعنى الذي خرجت إليه قراءة الجمهور هو: أن هذه أمتكم في حال اجتماعها على الحق، فإذا اختلفت فليس من خالف الحق داخلاً فيها. والمعنى في قراءة الحضرمي: إن هذه أمة واحدة ليست أمماً⁽²⁾.

3.3 المنصوبات:

أ- المفاعيل:

1- المفعول به:

من مواضع وروده في قراءات النحاة:

في قوله تعالى: "ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا"⁽³⁾، قرأ يحيى بن يعمر: ذَكَرَ، فعلاً ماضياً، رحمةً، بالنصب مفعولاً به، أي: هذا المتلو من القرآن الذي هذه الحروف أوله، وفاتحته يذكر رحمة ربك⁽⁴⁾. وقرأ يحيى بن يعمر: ذَكَرَ رَحْمَةَ رَبِّكَ عَبْدَهُ، وهو فعل أمر من التذكير⁽⁵⁾، و (رحمةً) بالنصب مفعولاً به.

⁽¹⁾ يُنظر: الزَجَّاج، معاني القرآن وإعرابه: 327/3. و يُنظر: ابن جنِّي: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 109/2. و يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 166/2. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 464/7.

⁽²⁾ الزَجَّاج، معاني القرآن وإعرابه: 327/3.

⁽³⁾ سورة مريم، آية 2.

⁽⁴⁾ يُنظر: ابن جنِّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 81/2. و يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 425/9. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 238/7.

⁽⁵⁾ يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 83. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 238/7. و يُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 321/3.

وقرأ يحيى بن يعمر أيضاً: ذَكَرَ رَحْمَةً رَبِّكَ عَبْدُهُ، على الْمُضِيِّ خَفِيفاً من الذكر، (رحمة رَبِّكَ) بنصب التاء مفعولاً به، (عبدُهُ) بالرفع، وإسناد الفعل إليه⁽¹⁾. وفي قوله تعالى: 'فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ'⁽²⁾، قرأ الأعرج: فَيُطْمَعِ، بضم الياء وكسر الميم وفتح العين، من (أَطْمَعَ)، وبإسناد الفعل إلى ضمير القول، أي: يُطْمَعِ القول المريب الذي في قلبه مرض، و(الذي) مفعولاً به⁽³⁾.
المنصوب باسم الفاعل:

في قوله تعالى: 'وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ'⁽⁴⁾، قرأ ابن أبي إسحاق: والمقيمي الصلاة، بنصب (الصلاة). في حين قرأ الجمهور: والمقيمي الصلاة، بخفض (الصلاة) على الإضافة، وحذف النون من الجمع لأجلها⁽⁵⁾. قال الزجاج: القراءة على الخفض وإسقاط التنوين، ويجوز على بعد: والمقيمي الصلاة، على حذف النون ونصب (الصلاة) لطول الاسم⁽⁶⁾. وقال ابن جنِّي: أراد (المقيمين)، فحذف النون تخفيفاً، لا لتعاقبها الإضافة، وشبه ذلك بالَّذِينَ وَالَّذِينَ في قوله⁽⁷⁾:

فَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

⁽¹⁾ يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 83. ويُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 407/13. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 238/7.

⁽²⁾ سورة الأحزاب، آية 32.

⁽³⁾ يُنظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 545/3. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 476/8. ويُنظر: الألويسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: مج8/ج11/187.

⁽⁴⁾ سورة الحج، آية 35.

⁽⁵⁾ يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 95. ويُنظر: ابن جنِّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 122/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 508/7.

⁽⁶⁾ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 347/3.

⁽⁷⁾ البيت لأشهب بن رُمَيْلة، يُنظر: سيبويه، الكتاب: 186/1.

حذف النون تخفيفاً لطول الاسم، فأما الإضافة فساقطة هنا، وعليه قول الأخطل⁽¹⁾:

أبْنِي كُتَيْبٍ إِنْ عَمِّيَ اللِّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَا

حذف نون (الذنان) لما ذكرنا، ونحو (المقيمي الصلاة) بيت الكتاب⁽²⁾:

الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وراثِهِمْ نَطْفٌ

بنصب (العورة) على ما ذكرت لك⁽³⁾.

وفي قوله تعالى: "وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ"⁽⁴⁾، قرأ الأعرج: متم

نوره، وهي قراءة ابن عامر وأبي عمرو ونافع. وقرأ باقي السبعة: متم نوره⁽⁵⁾.

فقراءة الأعرج - ومن معه - جاءت بتتوين اسم الفاعل (متم)، ونصب

(نوره) مفعولاً به، بإعمال اسم الفاعل عمل فعله. أما قراءة باقي السبعة، فعلى

إضافة اسم الفاعل إلى معموله. قال الفراء: وكل صواب⁽⁶⁾. وقال الزجاج: وكلاهما جيد⁽⁷⁾.

2- المفعول المطلق:

من قراءات النحاة الموجهة في ضوء المفعول المطلق، ما يلي:

في قوله تعالى: "قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ

عَلَى مَا تَصِفُونَ"⁽⁸⁾، قرأ عيسى بن عمر: فصبراً جميلاً، بالنصب على المصدر،

⁽¹⁾ يُنْظَرُ: الْأَخْطَلُ، غِيَّاتُ بِنِ غُوْثٍ، (2005) دِيَوَانُهُ، شَرْحُهُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمِصْطَاوِيِّ، ط2، دَارُ الْمَعْرِفَةِ، بَيْرُوتَ، لُبْنَانَ: 195. وَيُنْظَرُ: ابْنُ جَنِّيٍّ، الْمُحْتَسَبُ فِي تَبْيِينِ وَجْهِهِ شَوَاذِ الْقِرَاءَاتِ وَالْإِيضَاحِ عَنْهَا: 286/1، وَ 122/2.

⁽²⁾ يُنْظَرُ: سَبِيوِيَّةُ، الْكِتَابُ: 185/1، وَنَسَبُهُ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ.

⁽³⁾ ابْنُ جَنِّيٍّ، الْمُحْتَسَبُ فِي تَبْيِينِ وَجْهِهِ شَوَاذِ الْقِرَاءَاتِ وَالْإِيضَاحِ عَنْهَا: 122/2-123.

⁽⁴⁾ سُورَةُ الصَّفِّ، آيَةٌ 8.

⁽⁵⁾ يُنْظَرُ: ابْنُ عَطِيَّةٍ، الْمُحَرَّرُ الْوَجِيزُ فِي تَفْسِيرِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ: 432/14. وَيُنْظَرُ: الْعَكْبَرِيُّ، التَّبْيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ: 410/2. وَيُنْظَرُ: أَبُو حَيَّانِ الْأَنْدَلُسِيُّ، الْبَحْرُ الْمُحِيطُ فِي التَّفْسِيرِ: 167/10.

⁽⁶⁾ الْفَرَّاءُ، مَعَانِي الْقُرْآنِ: 153/3.

⁽⁷⁾ الزَّجَّاجُ، مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ: 131/5.

⁽⁸⁾ سُورَةُ يُوسُفَ، آيَةٌ 18.

وذكروا أنها كذلك في مصحف أبي بن كعب وأنس بن مالك. في حين قرأ الجماعة: فصبرٌ جميلٌ، على الرفع⁽¹⁾.

وقراءة عيسى ضعيفة عند سيبويه؛ إذ لا يصحّ النصب في مثل هذا إلا مع الأمر⁽²⁾، وتابعه في هذا المبرد؛ إذ يقول⁽³⁾: بالرفع أولى من النصب؛ لأن المعنى: فالذي عندي صبرٌ جميلٌ، وإنما النصب الاختيار في الأمر، كما قال عز وجل: "فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا"⁽⁴⁾.

في حين أجاز الفراء قراءة النصب، فقال: "ولو كان: (فصبراً جميلاً)، يكون كالأمر لنفسه بالصبر لجاز. وهي في قراءة أبي (فصبراً جميلاً)، كذلك على النصب بالألف"⁽⁵⁾. أي إن قراءة أبي تُعزّز قراءة من قرأ بنصب (صبراً). وفي قوله تعالى: "وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ"⁽⁶⁾، قرأ نصر بن عاصم: طاعةً، بالنصب. في حين قرأ الجمهور: طاعةً، بالرفع، أي: أمرنا طاعةً، أو منا طاعةً⁽⁷⁾.

قال الأخفش: "ويجوز (طاعةً) بالنصب، أي: نطيع طاعةً"⁽⁸⁾. وإلى مثل هذا ذهب الزمخشري، فقال: "ويجوز النصب، بمعنى أطعناك طاعةً، وهذا من قول

⁽¹⁾ يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 23. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 459/7. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 251/6.

⁽²⁾ يُنظر: سيبويه، الكتاب: 320/1-321.

⁽³⁾ النَّحَّاس، إعراب القرآن: 195/2. ويُنظر: الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه: 78/3.

⁽⁴⁾ سورة المعارج، آية 5.

⁽⁵⁾ الفراء، معاني القرآن: 39/2. وقال أبو حيان: وإنما تصحُّ قراءة النصب على أن يُقدَّر أن يعقوب - عليه السلام - رجع إلى مخاطبة نفسه، فكأنه قال: فاصبري يا نفس صبراً جميلاً. أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 251/6.

⁽⁶⁾ سورة النساء، آية 81.

⁽⁷⁾ يُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 473/6. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 724/3. ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 489/1.

⁽⁸⁾ الأخفش، معاني القرآن: 243/1.

المرتسم: سمعاً وطاعة، وسمعاً وطاعةً، ونحوه قول سيبويه⁽¹⁾: وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يُقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حمدُ الله وثناءً عليه، كأنه قال: أمري وشأني حمدُ الله وثناءً عليه. ولو نصب (حمدُ الله وثناءً عليه) كان على الفعل، والرفع يدل على ثبات الطاعة واستقرارها⁽²⁾.

3- المفعول معه:

من قراءات النحاة التي وُجِّهت على المفعول معه:

في قوله تعالى: "أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْبِغُ لَهُ مَنَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرِ صَافَاتٍ"⁽³⁾، قرأ الأعرج: والطيرَ، بالنصب على المفعول معه. وقرأ الجمهور: والطيرُ، مرفوعاً عطفاً على (مَنْ)⁽⁴⁾.

قال الزَّجَّاج: "ويجوز و(الطير) على معنى: يُسْبِغُ لَهُ الخَلْقُ مع الطير، ولم يُقرأ بها"⁽⁵⁾! والنصب في نظر النَّحَّاس أجود من الرفع، وهو عنده مثل: قمت وزيداً⁽⁶⁾. فتأمل!!

وفي قوله تعالى: "فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ"⁽⁷⁾، قرأ الأعرج: وشركاءكم، وهي قراءة الجمهور⁽⁸⁾.

وللعماء في توجيه قراءة الأعرج والجمهور آراء متعددة؛ أحدها: (شركاءكم) معطوف على (أمركم)، تقديره: وأمرَ شركائكم، فأقام المضاف إليه مقام المضاف. والثاني: هو مفعول معه، تقديره مع شركائكم. والثالث: هو منصوب بفعل محذوف،

(1) سيبويه، الكتاب: 320/1-321.

(2) الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 571/1.

(3) سورة النور، آية 41.

(4) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 102. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 526/10. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 56/8.

(5) الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه: 39/4.

(6) النَّحَّاس، إعراب القرآن: 98/3.

(7) سورة يونس، آية 71.

(8) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 84/7. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 524/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 88-87/6.

أي: وأجمعوا شركاءكم، وقيل التقدير: وادعوا شركاءكم⁽¹⁾. إلا أن هذا التقدير لا يروق الزجاج، بل هو في نظره غلط؛ لأن الكلام لا فائدة فيه؛ لأنهم إن كانوا يدعون شركاءهم لأن يُجمعوا أمرهم، فالمعنى: فأجمعوا أمركم مع شركاءكم، كما يُقال: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، المعنى: لو تركت الناقة مع فصيلها لرضعها⁽²⁾.

4- المفعول لأجله:

من قراءات النحاة التي وُجِّهت في ضوء المفعول لأجله:
في قوله تعالى: "وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَعَلَّهِمْ يَتَّقُونَ"⁽³⁾، قرأ عيسى بن عمر: معذرةً، بالنصب، وهي قراءة حفص عن عاصم. في حين قرأ الجمهور: معذرةً، بالرفع⁽⁴⁾.
وقد وُجِّهت قراءة الجمهور (معذرةً) بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي: موعظتنا معذرةً⁽⁵⁾. وهي اختيار سيبويه، يقول: "لم يريدوا أن يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً من أمر ليموا عليه، ولكنهم قيل لهم: لم تعظون؟ قالوا: موعظتنا معذرةً إلى ربكم. ولو قال رجل لرجل: معذرةً إلى الله وإليك من كذا وكذا، يريد اعتذاراً، لنصب"⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 473/1. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 524/1.

ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 88/6.

⁽²⁾ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 23/3.

⁽³⁾ سورة الأعراف، آية 164.

⁽⁴⁾ يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 117/6. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 208/5. ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 257/2.

⁽⁵⁾ يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 312/2. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 464/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 208/5.

⁽⁶⁾ سيبويه، الكتاب: 320/1.

وأما قراءة عيسى وحفص، فقد حُمِلت على المفعول له، أي: وَعَظْنَا للمعذرة. وقيل: هو مصدر، أي نعتذر معذرة⁽¹⁾.

أقول: ينبغي أن يُؤخذ كلام سيبويه على أنه أثر الرفع على النصب، إن حُمِل الأخير على المفعول المطلق، وقد صرَّح بهذا في الكتاب، إذ قال: "ومثله في أنه على الابتداء وليس على فعل، قوله عزّ وجلّ: "قالوا معذرةً إلى ربكم"⁽²⁾. لكن إن حُمِلَ النصب على المفعول له، فهو - في اعتقادي - أليق بالمعنى وأولى؛ إذ إن سياق الآي نفسها يؤكد هذا، لم تعظون؟ قالوا: معذرةً، أي: إغذاراً فعلنا ذلك. يقول الفراء: وأكثر كلام العرب أن ينصبوا المعذرة، وقد أثرت القراء رفعها، ونصبها جائز، والمعنى: إغذاراً فعلنا ذلك⁽³⁾.

وفي قوله تعالى: "وَلَا تَهْنُؤُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ"⁽⁴⁾، قرأ الأعرج: أن تكونوا، بفتح الهمزة. في حين قرأ الجمهور: إن تكونوا تألمون، بكسر الهمزة على الشرط⁽⁵⁾.

قال أبو الفتح: (أن) محمولة على قوله تعالى: (ولا تهنوا في ابتغاء القوم)، أي: لا تهنوا لأنكم تألمون، كقولك: لا تجبن عن قرنك لخوفك منه⁽⁶⁾. وقال أبو البقاء: قُرئ (أن تكونوا)، بفتحها: أي: لأن تكونوا⁽⁷⁾. وحمل أبو حيان - أيضاً - فتح الهمزة على المفعول لأجله⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ يُنظر: الزَجَّاج، معاني القرآن وإعرابه: 312/2. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 464/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 208/5.

⁽²⁾ سيبويه، الكتاب: 320/1.

⁽³⁾ الفراء، معاني القرآن: 398/1.

⁽⁴⁾ سورة النساء، آية 104.

⁽⁵⁾ يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 28. ويُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 302/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في الفتنسیر: 55/4.

⁽⁶⁾ ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 302/1.

⁽⁷⁾ العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 309/1.

⁽⁸⁾ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 302/1.

5- المفعول فيه (الظرف):

من قراءات النحاة التي حُملت على المفعول فيه:

في قوله تعالى: "قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ"⁽¹⁾، قرأ الأعرج: هذا يوم، بفتح الميم، وهي قراءة نافع من السبعة. في حين جاءت قراءة الجمهور بالرفع: هذا يوم، هذا: مبتدأ، ويوم: خبره⁽²⁾.

وخرَج الكوفيون قراءة النصب (يوم) على أنه مبني، وهو خبر (هذا)، وبُنِيَ لإضافته إلى الجملة الفعلية، وهم لا يشترطون كون الفعل مبنياً في بناء الظرف المضاف إلى الجملة، فعلى قولهم تتحد القراءتان في المعنى⁽³⁾.

أما البصريون، فهو عندهم منصوب على الظرف، وهو مُعرب، ولا يُجيزون ما قاله الكوفيون؛ لأنه لا يُبنى عندهم إلا إذا أُضيف إلى فعل ماضٍ⁽⁴⁾. قال الزجاج: القراءة برفع (اليوم) ونصب (اليوم) جميعاً، فأما من رفع (اليوم) فعلى خبر هذا اليوم، قال الله: اليومُ ذو منفعة صدق الصادقين، ومن نصب فعلى أن (يوم) منصوب على الظرف، المعنى: قال الله هذا لعيسى في يوم ينفع الصادقين صدقهم، ويجوز أن يكون: قال الله هذه الأشياء وهذا الذي ذكرناه في يوم ينفع الصادقين صدقهم⁽⁵⁾.

ورد ابن عطية ما ذهب إليه الزجاج، فقال: أما قراءة نافع فتحتمل وجهين: أحدهما، أن يكون (يوم) ظرفاً للقول، كأن التقدير: قال الله هذا القصص أو الخبر يوم، وهذا عندي معنى يُزيل رصف الآية وبهاء اللفظ. والمعنى الثاني: أن يكون ما

(1) سورة المائدة، آية 119.

(2) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 116/5. و يُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 307/8. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 421/4. و يُنظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 192/2.

(3) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 421/4. و يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 326/1. و يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 376/1.

(4) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 421/4. و يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 182/2. و يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 376/1.

(5) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 182/2.

بعد (قال) حكايةً عما قبلها من قوله لعيسى إشارة إليه، وخبر (هذا) محذوف إيجازاً،
وكان التقدير: قال الله هذا المقتص يقع أو يحدث يوم ينفع الصادقين صدقهم⁽¹⁾.

وفي قوله تعالى: "وَقَالَ الَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ
وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَنْدَادًا"⁽²⁾، قرأ يحيى بن يعمر: بل مكرُ
الليل والنهار، بتوين (مكر)، ونصب (الليل والنهار)⁽³⁾.

قال ابن جنّي: الظرف هنا صفة للحدث، أي: مكرٌ كائنٌ في الليل والنهار⁽⁴⁾.
كما علّل أبو حيان نصب (الليل والنهار) على الظرف⁽⁵⁾.

ب- المحمول على المفعول به:

1- الاشتغال:

من قراءات النحاة المحمولة على الاشتغال:

في قوله تعالى: "وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا"⁽⁶⁾، قرأ عيسى بن
عمر: والسارق والسارقة، بنصبهما على الاشتغال. في حين قرأ الجمهور: والسارق
والسارقة، برفعهما على الابتداء والخبر محذوف، أي: فيما يُنْتَلَى عليكم، أو فيما
فُرض عليكم السارق والسارقة حكمهما⁽⁷⁾.

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 116/5.

(2) سورة سبأ، آية 33.

(3) يُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 238/2. ويُنظر:

ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 191/12. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي،

البحر المحيط في التفسير: 552/8.

(4) ابن جنّي، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 238/2.

(5) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 552/8. ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع

بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 329/4.

(6) سورة المائدة، آية 38.

(7) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 306/1. ويُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 139/2.

وَيُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 346/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط

في التفسير: 246/4.

وكان الاختيار على مذهب سيبويه النصب؛ لأنه أمر، وهو بالفعل أولى، والاختيار عند الكوفيين الرفع على قراءة الجماعة؛ لأنه لم يقصد به قصد سارق بعينه⁽¹⁾. قال سيبويه: الوجه في كلام العرب النصب، كما تقول: زيذاً فاضربه، ولكن أبت العامة إلا الرفع⁽²⁾، مرجحاً - بذا - قراءة عيسى بن عمر. وقال الفراء: النصب فيهما جائز، كما يجوز: أزيداً ضربته؟ وأزيداً ضربته؟ وإنما تختار العرب الرفع في (السارق والسارقة)؛ لأنهما غير موقنتين، فوجهاً توجيه الجزاء؛ كقولك: مَنْ سرق فاقطعوا يده، ف(مَنْ) لا يكون إلا رفعاً، ولو أردت سارقاً بعينه أو سارقة بعينها، كان النصب وجه الكلام، ومثله: " وَاللَّذَانَ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا"⁽³⁾، وفي قراءة عبد الله: والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمنهما⁽⁴⁾. أي إن قراءة عبد الله تُعصد قراءة من رفع لا من نصب.

وإلى مثل هذا ذهب - من البصريين - المبرد، فقال: أختار أن يكون (والسارق والسارقة) رفعاً بالابتداء؛ لأن القصد ليس إلى واحد بعينه، فليس هو مثل قولك: زيذاً فاضربه، إنما هو كقولك: من سرق فاقطع يده⁽⁵⁾. وأما الزجاج فقد اختار قراءة الجمهور بالرفع، ولا يحب القراءة بالنصب على نحو ما قرأ عيسى، وإن كان عالماً مقدماً على العلماء، لأن الجماعة أولى بالاتباع، إذ كانت القراءة سنة⁽⁶⁾.

(1) القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، (2000)، مشكل إعراب القرآن، ت: ياسين محمد السواس، ط2، دار اليمامة: 205.

(2) سيبويه، الكتاب: 143/1-144.

(3) سورة النساء، آية 16.

(4) الفراء، معاني القرآن: 306/1.

(5) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 139/2.

(6) المرجع نفسه: 139/2.

وفي قوله تعالى: "الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ"⁽¹⁾، قرأ يحيى بن يعمر وعيسى بن عمر: الزانية والزاني، بنصبهما على الاشتغال. في حين جاءت قراءة الجمهور بالرفع على الابتداء⁽²⁾.

والقراءة بالنصب هي اختيار الخليل وسيبويه؛ لأنه أمرٌ والأمرُ بالفعل أولى⁽³⁾، وقيل: إن سيبويه اختار الرفع⁽⁴⁾. والقراءة بالرفع هي اختيار الفراء؛ لأن تأويله الجزاء، ومعناه: من زنى فافعلوا به ذلك⁽⁵⁾، فلم يكن المراد زانياً بعينه أو زانية بعينها. واختار المبرد⁽⁶⁾، والزجاج قراءة الرفع للسبب نفسه، ولأن عامة القراء على الرفع، وأجاز الأخير النصب على معنى: اجدوا الزاني والزانية⁽⁷⁾.

2- الاستثناء:

أ- المستثنى بـ (إلا):

في قوله تعالى: "مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ"⁽⁸⁾، قرأ ابن أبي إسحاق وعيسى: إلا قليلاً، بالنصب، وهي قراءة ابن عامر من السبعة، وكذا هو في مصحف الشام. وقرأ باقي السبعة بالرفع: إلا قليلٌ، وكذا هو في مصاحفهم⁽⁹⁾.

(1) سورة النور، آية 2.

(2) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 100. ويُنظر: ابن جنِّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 143/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 7/8.

(3) يُنظر: سيبويه، الكتاب: 143/1-144. ويُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 22/4.

(4) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 22/4. (إلا أن سيبويه نصّ - كما عرضنا - على أن الوجه في مثل هذا النصب، وإن تأوّل قراءة الرفع. يُنظر: سيبويه، الكتاب: 143/1-144).

(5) الفراء، معاني القرآن: 306/1 و: 244/2.

(6) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 139/2.

(7) المرجع نفسه: 22/4.

(8) سورة النساء، آية 66.

(9) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 298/2. ويُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 59/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 696/3. ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 485/1.

قال العكبري: "يُقرأ بالرفع بدلاً من الضمير المرفوع، وعليه المعنى؛ لأن المعنى: فعله قليلٌ منهم، وبالنصب على أصل باب الاستثناء، والأول أقوى"⁽¹⁾. وقال أبو حيان: وارتفع (قليلٌ) على البدل من الواو في (فعلوه) على مذهب البصريين، وعلى العطف على الضمير على قول الكوفيين، ونصّ النحويون على أن الاختيار في مثل هنا التركيب إتياع ما بعد (إلا) لما قبلها في الإعراب، على طريقة البدل، أو العطف باعتبار المذهبين اللذين ذكرناهما⁽²⁾.

أقول: القراءتان متواترتان، فلا سبيل لترجيح إحداهما على الأخرى، وإن كانت قراءة الجمهور على الرفع، وانفرد ابن عامر - من السبعة - بقراءة النصب. ثم إن بعض النحويين نصّوا على جواز الوجهين (النصب والإتياع)، دون عدّ أحدهما أقوى كما ذهب العكبري. قال سيبويه: "من قال: ما أتاني القومُ - إلا أباك لأنه بمنزلة أتاني القومُ إلا أباك - فإنه ينبغي له أن يقول: ما فعلوه إلا قليلاً منهم"⁽³⁾. وقد أجاز الفراء - في مثل هذا التركيب - الوجهين أيضاً، إلا أنه اشترط أن يكون (المستثنى منه) اسماً معرفة، فإن كان نكرة فلا يجوز غير الإتياع، يقول: "في إحدى القراءتين (ما فعلوه إلا قليلاً منهم) بالنصب، وفي قراءتنا بالرفع، وكل صواب. هذا إذا كان الجحد الذي قبل إلا مع أسماء معرفة، فإذا كان مع نكرة لم يقولوا إلا الإتياع لما قبل (إلا)، فيقولون: ما ذهب أحدٌ إلا أبوك، ولا يقولون: إلا أباك"⁽⁴⁾.

وقال الزّجاج: "فأما رفع إلا قليلٌ منهم، فعلى البدل من الواو، المعنى: ما فعله إلا قليل منهم، والنصب جائز في غير القرآن، على معنى: ما فعلوه أستثنى قليلاً منهم"⁽⁵⁾.

(1) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 297/1.

(2) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 696/3.

(3) سيبويه، الكتاب: 311/2.

(4) الفراء، معاني القرآن: 298/2-299.

(5) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 59/2.

ب- الاستثناء بـ (غير):

في قوله تعالى: " فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ " (1)، قرأ عيسى بن عمر: من إله غيره، بالنصب على الاستثناء. وقرأ الكسائي: غيره، بالجر على لفظ (إله) بدلاً أو نعتاً. وقرأ باقي السبعة: غيره، بالرفع عطفاً على موضع (من إله)؛ لأن (من) زائدة، بدلاً أو نعتاً (2).

وأشار الفراء إلى أن بعض بني أسد وقضاة إذا كانت (غير) في معنى (إلا) نصبوها، تم الكلام قبلها أو لم يتم، فيقولون: ما جاءني غيرك، وما أتاني أحدٌ غيرك (3). وذهب ابن خالويه إلى أنها لغة تميم (4).

وقال الزجاج: "أجاز بعضهم النصب في (غير)، وهو جائز في غير القرآن، على النصب على الاستثناء، وعلى الحال من النكرة، ولا يجوز في القرآن، لأنه لم يقرأ به" (5). قلت: قرأ بالنصب عيسى بن عمر!!

وذهب أبو حيان إلى أن القراءة في (غير) بالجر والرفع أفصح من النصب (6). وقراءة النصب على الاستثناء شاذة في نظر ابن هشام (7)!

3- المنادى:

من قراءات النحاة الموجهة على النداء:

في قوله تعالى: "أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ" (8)، قرأ عيسى: أَمَّنْ،

(1) سورة الأعراف، آية 59.

(2) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 382/1. ويُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 282/2. ويُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 44. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 82/5.

(3) الفراء، معاني القرآن: 382/1.

(4) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 44.

(5) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 282/2.

(6) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 82/5.

(7) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب: 180/1.

(8) سورة الزمر، آية 9.

بتخفيف الميم، وهي قراءة ابن كثير ونافع وحمزة. وقرأ باقي السبعة بتشديدها: أمَّن⁽¹⁾. فالأصل في قراءة التشديد: أمَّ مَنْ، فأَمَّ للاستفهام منقطعة تقدر بـ (بَل)، أي: بَلْ أمَّ مَنْ هو قانت، وقيل: هي متصله، تقديره: أمَّ مَنْ يعصى، أمَّ مَنْ هو مطيع مستويان، وحُذِفَ الخبر؛ لدلالة قوله تعالى: "أَلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ"⁽²⁾.
 أما قراءة التخفيف فعلى الاستفهام أيضاً، والمعادل والخبر محذوفان، والتقدير: أهذا القانت خيرٌ أم الكافر المخاطب؟⁽³⁾

وذهب الفراء إلى أن الهمزة - في قراءة عيسى - للنداء، يقول: والتقدير: يا من هو قانت، وهو وجه حسن؛ إذ إن العرب تدعو بألف، كما تدعو بـ (يا)، فيقولون: يا زيدُ أقبَل، وأزيدُ أقبَل، والمعنى يكون مردوداً بالدعاء كالمسوق؛ لأنه تعالى ذكر الناسي الكافر، ثم قصَّ قصة الصالح بالنداء، كما تقول في الكلام: فلان لا يصلِّي ولا يصوم، فيأمن يصلي ويصوم أبشر، فهذا هو معناه⁽⁴⁾.

وقال ابن هشام: "وكون الهمزة فيه للنداء هو قول الفراء، ويبعد أنه ليس في التنزيل نداء بغير (يا)، ويقربُه سلامته من دعوى المجاز؛ إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته، ومن دعوى كثرة الحذف، إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام: أمَّن هو قانت خير أم هذا الكافر والمخاطب بقوله: (تَمَتَّ بِكُفْرِكَ)⁽⁵⁾، فحذف شيئان معادل الهمزة والخبر⁽⁶⁾".

⁽¹⁾ يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 416/2. ويُنظر: الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه: 261/4. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 510/12. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 188/9. ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 452/4.

⁽²⁾ يُنظر: الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه: 261/4. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 318/2. ويُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب: 19/1-20.

⁽³⁾ يُنظر: الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه: 261/4. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 318/2. ويُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب: 19/1-20.

⁽⁴⁾ الفراء، معاني القرآن: 416/2-417.

⁽⁵⁾ سورة الزمر، آية 8.

⁽⁶⁾ ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب: 19/1-20.

وقد اعترض أبو حاتم والأخفش على هذه القراءة، وأنكر أبو حيان والشوكاني عليهما ذلك⁽¹⁾. وقال الشوكاني: إنَّ إذا ثبتت الرواية بطلت الدراية⁽²⁾.

المنادى المرخم:

في قوله تعالى: "وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَّاكُثُونَ"⁽³⁾، قرأ ابن يعمر: يا مال، بالترخيم على لغة من ينتظر، وهي قراءة النبي - صلى الله عليه وسلم - وقراءة علي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود - رضي الله عنهما - وآخرين⁽⁴⁾.

قال الزجاج: "وقد رويت يا مال - بغير كاف وبكسر اللام - وهذا ما يسميه النحويون الترخيم، وهو كثير في الشعر في (مالك وعامر)، ولكنني أكرههما لمخالفتها المصحف"⁽⁵⁾.

ويقال: قرأ علي - رضي الله عنه - على المنبر: ونادوا يا مال، فقيل له: يا مالك، فقال: تلك لغة وهذه أخرى⁽⁶⁾. ويروى أن ابن عباس تساءل عن السبب الذي قد يلجئ أهل النار إلى الترخيم، في معرض سماعه القراءة من ابن مسعود⁽⁷⁾. وذهب ابن جنِّي إلى أن للتخيم في هذه القراءة سرّاً، وهو أن أهل النار لعظم ما هم عليه، ضَعَفَتْ قِوَاهُمْ، وذلت أنفسهم، وصغر كلامهم، فكان هذا من

(1) يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 189/9. ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 452/4.

(2) الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 452/4.

(3) سورة الزخرف، آية 77.

(4) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 136. ويُنظر: ابن جنِّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 304/2. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 251/13. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 345/2. ويُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 84/19. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 389/9.

(5) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 320/4.

(6) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 136.

(7) المرجع نفسه: 136.

مواضع الاختصار، ضرورة عليه، ووقوفاً دون تجاوزه إلى ما يستعمله المالك لقوله، القادر على التصرف في منطقه⁽¹⁾.

فقراءة ابن يعمر (يا مال) هي قراءة النبي - صلى الله عليه وسلم - وقراءة بعض أصحابه، ولها وجه في العربية، بل إن فيها سرّاً لغوياً لا تصوره قراءة الجمهور كما بيّنه ابن جنّي، لكنها قراءة تخالف رسم المصحف.

أقول: لعلّ مخالفة رسم المصحف وحدها ليست سبباً كافياً لرد القراءة على نحو ما أشار الزّجاج؛ فلو ثبت تواتر هذه القراءة، لكانت قراءة صحيحة كما يرى علماء القراءات. ولسوف يرد ما يؤكد هذا ويدعمه في قراءة أخرى متواترة، ردها الزّجاج للسبب نفسه، على الرغم من تواترها⁽²⁾.

ج- المشبه بالمفعول به:

1- الحال:

من قراءات النحاة التي وُجّهت في ضوء الحال:

في قوله تعالى: "قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ"⁽³⁾، قرأ ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر: هُنَّ أَطْهَرُ، بالنصب، وهي قراءة الحسن وعبد الملك بن مروان ومروان بن الحكم وسعيد بن جبّير، وآخرين من غير السبعة. وقراءة السبعة: هُنَّ أَطْهَرُ، بالرفع خبر المبتدأ هُنَّ⁽⁴⁾.

وتعدّ هذه القراءة من القراءات الشاذة؛ نظراً لمخالفتها الصريحة بعض قواعد البصريين، ولما تواتر عن الأئمة السبعة، لذا لم يتوان كثير من النحويين عن الحكم بشذوذها، بل اتّهام من قرأ بها - كالحسن وابن مروان - بقلة الدراية بعلم العربية.

(1) ابن جنّي، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 304/2.

(2) انظر: ص 202 من هذه الدراسة.

(3) سورة هود، آية 78.

(4) يُنظر: الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 55/3. ويُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 60. ويُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 448/1. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 544/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 187/6.

يُروى عن أبي عمرو بن العلاء قوله: احتبى فيها ابن مروان في لحنه، يعني: تربع⁽¹⁾. وقال سيبويه: زعم يونس بن حبيب أن أبا عمرو رآه لحناً، وقال احتبى ابن مروان في هذا اللحن. قال الشهاب: "يعني أنه أخطأ خطأً فاحشاً يجعله كأنه تمكن في الخطأ كالمحتبي، أي العاقد للحبوة أو المتربع"⁽²⁾. وقال المبرد: "أما قراءة أهل المدينة (هؤلاء بناتي هنَّ أظهر لكم) فهو لحن فاحش، وإنما هي قراءة ابن مروان، ولم يكن له علم بالعربية"⁽³⁾. وقال الزجاج: الذين قرؤوا بالرفع هم قرءاء الأمصار وهم الأكثر، والحسن قد قرأ: (الشياطون)، و(الشياطون) ممتع في العربية⁽⁴⁾.

أقول: لم يقرأ بالنصب - كما ذكرنا - ابن مروان وحده، بل قرأ به اثنان من رواد علم النحو العربي: ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر، واشتهرت نسبة هذه القراءة إليهما أكثر من نسبتها إلى ابن مروان أو الحسن أو غيرهما⁽⁵⁾. فإن سلمنا - كما ذكر المبرد - بأن ابن مروان لم يكن له علم بالعربية، فماذا يقول بحق ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر! ثم إن الزجاج احتجَّ بأن الحسن قرأ (الشياطون)⁽⁶⁾، و(الشياطون) - كما يزعم - ممتع في العربية، فلا غرابة في نظره إن قرأ الحسن قراءة أخرى شاذة نحوياً! فهل شذوذ قراءة لقارئ ما، يقتضي شذوذ قراءات أخرى له، بحيث يُتخذ من شذوذ الأولى ذريعة للحكم بشذوذ غيرها، منسوباً إلى القارئ نفسه؟

(1) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 187/6.

(2) شهاب الدين الخفاجي، حاشية الشهاب المسمّاة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي: 203/5.

(3) المبرد، المقتضب: 391/2.

(4) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 56/3.

(5) يُنظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: 41.

(6) في قوله تعالى: "وَمَا تَنزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ"، (سورة الشعراء، آية 210)، قرأ الحسن: الشياطون. يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 76/2. ويُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن:

أما علة شذوذ هذه القراءة في نظر كثير من النحاة، فقد وضّحها ابن جنّيّ قائلاً: وإنما قُبِحَ ذلك عن سيبويه؛ لأنه ذهب إلى أن القارئ جعل (هنّ) فصلاً، وليست بين أحد الجزأين اللذين هما مبتدأ وخبر، ونحو ذلك، كقولك: ظننت زيدا هو خيراً منك، وكان زيداً هو القائم⁽¹⁾.

أقول: للنحويين آراء متعددة في توجيه قراءة النصب⁽²⁾، قد يستقيم بعضها. إلا أنا ما يعنيني هنا هو افتراض صحّة ما منعه البصريون، أي: جواز وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحب الحال، على أنه لغة سمعها الحضرمي وعيسى، فاختارا قراءة النصب استناداً إليها.

جاء في البحر المحيط: "قيل: هؤلاء بناتي، مبتدأ وخبر وهنّ فصل، وأظهر: حال. وردّ بأن الفصل لا يقع إلا بين جزأَي الجملة، ولا يقع بين الحال وذي الحال، وقد أجاز ذلك بعضهم وادّعى السماع فيه عن العرب، لكنه قليل⁽³⁾."

ويرصد الزبّيدي - في طبقاته - حواراً دار بين عيسى بن عمر وأبي عمرو ابن العلاء، من شأنه أن يعزّز صحة ما افترضناه، وأثبتته أبو حيان في البحر، يقول الزبّيدي: كان عيسى بن عمر يقرأ: (هؤلاء بناتي هُنّ أظهر لكم)، وهذا مخالف لما قاله النحويون، ولما قرأت به القراءة، وأنكرها أبو عمرو بن العلاء عليه، فقال له: كيف تقول: هؤلاء بنيّ، هم ماذا؟ فقال عيسى: عشرين رجلاً، فأنكرها أبو عمرو⁽⁴⁾.

إذ إن المسألة النحوية التي تعكسها القراءة أُخضعت نفسها للنقاش، من قبل اثنين من علماء النحو. وإصرار عيسى على موقفه من شأنه - أيضاً - أن يُعزّز صحّة ما نفترض! يقول أبو عبيد القاسم بن سلام: كان عيسى عالماً بالنحو، غير أنه

(1) ابن جنّيّ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 448/1-449.

(2) يُنظر: ابن جنّيّ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 449/1. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 544/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 187/6.

(3) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 187/6.

(4) الزبّيدي، طبقات النحويين واللغويين: 41.

كان له اختيار في القراءة على مذاهب العربية، يفارق قراءة العامة، ويستتكره الناس، وكان الغالب عليه حب النصب إذا وجد لذلك سبيلاً منه⁽¹⁾. فتأمل!!
وفي قوله تعالى: "خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ"⁽²⁾، قرأ عيسى الثقفي: خافضة رافعة، بالنصب فيهما على الحال. أما قراء الجمهور فبالرفع: خافضة رافعة، على تقدير هي خافضة⁽³⁾.

قال ابن جنّي: هذا منصوب على الحال، وقوله "لَيْسَ لَوْقَعَتِهَا كَاذِبَةٌ"⁽⁴⁾، حينئذ حال أخرى قبلها، أي: إذا وقعت الواقعة صادقة الواقعة خافضة رافعة⁽⁵⁾. ويمثل ابن جنّي على هذا بقوله: "ومثله: مررت بزيد جالساً متكئاً ضاحكاً وإن شئت أن تأتي بعشر أحوال إلى أضعاف ذلك لجاز وحسن، كما لك أن تأتي للمبتدأ من الأخبار بما شئت، كقولك: (زيدٌ عالمٌ جميلٌ جوادٌ فارسٌ...)"⁽⁶⁾.

ووافق ابن عطية ابن جنّي في جواز مجيء الحال متعددة من ذي حال واحدة⁽⁷⁾. أما أبو جعفر النَّحَّاسُ، فقراءة النصب شاذة متروكة عنده من غير جهة: الأولى: الجماعة الذين تقوم بهم الحجة على خلافها، والثانية: المعنى على الرفع في قول أهل التفسير والمحققين من أهل العربية⁽⁸⁾؛ إذ إن المعنى في قراءة الرفع هو: تخفض أهل المعاصي، وترفع أهل الطاعة؛ لأنها إنما وقعت للمجازاة⁽⁹⁾.

(1) ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء: 613/1

(2) سورة الواقعة، آية 3.

(3) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 150. ويُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 394/2. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 228/14. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 77/10.

(4) سورة الواقعة، آية 2.

(5) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 394/2.

(6) المرجع نفسه: 394/2.

(7) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 228/14-229.

(8) النَّحَّاسُ، إعراب القرآن: 215/4-216.

(9) يُنظر: الرَّجَّاحُ، معاني القرآن وإعرابه: 85/5. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 229/14. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 77/10.

إلا أن القراءة بالنصب لها وجه حسن في نظر ابن خالويه، وقال الكسائي:
لولا أن اليزيدي سبقني إليه لقرأت خافضة رافعةً، بالنصب فيهما⁽¹⁾.

2- خبر (كان) وأخواتها:

في قوله تعالى: "مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا اتُّبُوا بِآبَائِنَا إِنْ كُنْتُمْ
صَادِقِينَ"⁽²⁾، قرأ ابن أبي إسحاق: ما كان حجتهم، بالنصب، موافقاً لقراءة
الجمهور⁽³⁾.

قال الزجاج: "يجوز في (حجتهم) الرفع، فمن رفع جعل (حجتهم) اسم كان،
و(أن قالوا) خبر كان، ومن نصب (حجتهم) جعل اسم كان أن مع صلتها، ويكون
المعنى: ما كان حجتهم إلا مقاتلتهم اتُّبوا بآبائنا"⁽⁴⁾.

والزجاج - في رأيه هذا - لا يخرج عما نصَّ عليه سيبويه في هذه المسألة،
وسبق عرضه في مبحث المرفوعات، إلا أن ما يستدعي التأمل - ههنا - اختيار
الحضرمي قراءة النصب دون الرفع⁽⁵⁾، موافقاً لقراءة الجمهور. في حين اختار -
كما عرضنا - الرفع لا النصب في قراءة قوله تعالى: "إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا
دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا"⁽⁶⁾، مخالفاً لقراءة
الجمهور!

(1) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 150.

(2) سورة الجاثية، آية 25.

(3) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 138. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في
تفسير الكتاب العزيز: 319/13. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير:
423/9. ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 9/5.

(4) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 330/4-331.

(5) قرأ (ما كان حجتهم) بالرفع، الحسن وزيد بن علي وآخرون. يُنظر: أبو حيان الأندلسي،
البحر المحيط في التفسير: 423/9-424.

(6) سورة النور، آية 51

أقول: لعل هذا مرده إلى أن كلا الوجهين (الرفع والنصب) جائز في العربية، فكان الحضرمي في اختياره يصدر عما تجيزه العربية، سواء أكان موافقاً لقراءة الجمهور أم مخالفاً إياها.

3- اسم (إن) وأخواتها:

في قوله تعالى: "إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ"⁽¹⁾، قرأ عيسى بن عمر: إنَّ هذين لساحران، وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء، وآخرين من غير السبعة: اليزيدي والحسن وعائشة وعثمان، وغيرهم. وقرأ نافع وحمزة والكسائي وابن عامر: إنَّ هذان لساحران. وقرأ حفص عن عاصم وابن كثير: إنَّ هذان لساحران⁽²⁾.

أما قراءة عيسى وأبي عمرو بن العلاء، فهي قراءة موافقة للإعراب، وتساير المشهور في لغة فصحاء العرب، (هذين) اسم إن منصوب، والياء علامة نصبه لأنه مثنى، و(لساحران) خبر (إن)⁽³⁾. لكنها قراءة تخالف رسم المصحف، قال أبو عبيد: رأيتها في الإمام مصحف عثمان (هذان)، ليس فيها ألف، وهكذا رأيت رفع الاثنتين في ذلك المصحف بإسقاط الألف، وإذا كتبوا النصب والخفض كتبوه بالياء ولا يسقطونها⁽⁴⁾.

لذا، لم يجز الزجاج قراءة عيسى وأبي عمرو، يقول: "فأما قراءة عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء فلا أجزها؛ لأنها خلاف المصحف، وكل ما وجدته إلى موافقة المصحف أقرب لم أجز مخالفته، لأن أتباعه سنة، وما عليه أكثر من القراءة"⁽⁵⁾.

(1) سورة طه، آية 63.

(2) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 294/3-295. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 47/10. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 350/7. ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 373/3.

(3) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 350/7.

(4) المرجع نفسه: 350/7.

(5) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 296/3.

وقيل: إن أبا عمرو احتج في مخالفته المصحف، بما بلغه عن بعض أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: إن في المصحف لحناً وستقيمه العرب⁽¹⁾، ويروى هذا - أيضاً - عن عائشة رضي الله عنها⁽²⁾.

وبعيداً عن هذا كله، فإن القراءة ثبتت تواترها، وهذا وحده في نظر بعضهم دليل على صحتها. قال الطبرسي: "ويروون لنا عن عثمان وعائشة، أن في هذا القرآن غلطاً ستقيمه العرب بألسنتها، وهذا غير صحيح عند أهل النظر، فإن أبا عمرو - ومن ذهب من القراء مذهبه - لا يقرأ إلا بما أخذه عن الثقات من السلف، ولا يُظنُّ به - مع علو مرتبته - أن يتصرف في كتاب الله من قبل نفسه فيغيره"⁽³⁾.

وقال البناء: "كم جاء في الرسم مما هو خارج عن القياس، مع صحة القراءة به وتواترها، وحيث ثبتت تواتر القراءة، فلا يلتفت لطعن الطاعن فيها"⁽⁴⁾.

4- اسم (لا) التي لنفي الجنس:

في قوله تعالى: "فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ"⁽⁵⁾، قرأ عيسى الثقفي وابن أبي إسحاق: فلا خوف، بالفتح من غير تنوين، على النصب بـ(لا) التي للتبرئة. في حين قرأ الجمهور: فلا خوف، بالرفع على الابتداء⁽⁶⁾. قال ابن عطية: قراءة النصب أعم وأبلغ في رفع الخوف، ووجه الرفع أنه أعدل في اللفظ، لينعطف المرفوع من قوله (هم يحزنون) على مرفوع⁽⁷⁾.

(1) الفراء، معاني القرآن: 183/2.

(2) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 183/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 35/7.

(3) الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن: 115/16.

(4) البناء، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر: 304.

(5) سورة البقرة، آية 38.

(6) يُنظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 159/1. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 265/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 274/1.

(7) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 265/1.

قال أبو حيان: والوجه في قراءة عيسى والحضرمي أن ذلك نصّ في العموم،
فينفي كل فرد من مدلول الخوف، وأما الرفع - كما قرأ الجمهور - فيجوز له وليس
نصّاً، وراعوا ما دل على العموم بالنص دون ما يدل عليه الظاهر⁽¹⁾.

4.3 المجرورات:

أ- المجرور بالإضافة

ومن قراءات النحاة الموجهة في ضوء الإضافة:

في قوله تعالى: " وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبَلْتَهُمْ"⁽²⁾، قرأ عيسى بن عمر: بتابع قبلتهم.
في حين قرأ الجمهور: بتابع قبلتهم⁽³⁾.

وقد جاءت قراءة عيسى على الإضافة، إضافة اسم الفاعل (تابع) إلى معموله
(قبلتهم). أما قراءة الجمهور، فقد جاءت على تنوين اسم الفاعل، وإعماله فيما بعده.
قال أبو حيان: "وكلاهما فصيح، أعني إعمال اسم الفاعل هنا وإضافته"⁽⁴⁾.

وفي قوله تعالى: "إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ"⁽⁵⁾، قرأ الأعرج:
بخالصة ذكري الدار، بغير تنوين على الإضافة، وهي قراءة نافع من السبعة. وقرأ
باقي السبعة بالتنوين، و(ذكري) بدل من (بخالصة)⁽⁶⁾.

(1) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 274/1.

(2) سورة البقرة، آية 145.

(3) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 10. ويُنظر: الزمخشري، الكشاف على حقائق
التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 229/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط
في التفسير: 29/2.

(4) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 29/2.

(5) سورة ص، آية 46.

(6) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 407/2. و يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 253/4. و
يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 472/12. و يُنظر: أبو حيان
الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 164/9.

فقرأة الأعرج ونافع على إضافة (خالصة) إلى (ذكرى)، قال الفراء: "وهو وجه حسن"⁽¹⁾. وذهب العكبري إلى أن الإضافة ههنا من باب إضافة الشيء إلى ما يبينه، لأن الخالصة قد تكون ذكرى وغير ذكرى⁽²⁾.

وأما قراءة باقي السبعة، فعلى جعل ذكرى الدار بدلاً من خالصة، يكون المعنى: إنا أخلصناهم بذكرى الدار. ومعنى الدار ههنا: الدار الآخرة⁽³⁾. وفي قوله تعالى: " وَمَا أَنْتَ بِمُسْمَعٍ مِّنْ فِي الْقُبُورِ "⁽⁴⁾، قرأ عيسى النقي: وما أنت بمسمع من، بحذف التنوين على الإضافة. في حين قرأ الجمهور: وما أنت بمسمع من، بالتنوين⁽⁵⁾.

فقرأة عيسى على حذف التنوين من اسم الفاعل (بمسمع)، وإضافته إلى ما بعده. قال العكبري: "وهو في معنى المنون"⁽⁶⁾، أي: في معنى قراءة الجمهور. أقول: لعلّ التنوين حُذف طلباً للخفة، وكراهة توالي نونين في النطق: التنوين الذي هو نون ساكنة، ونون (من). فيكون اسم الفاعل عاملاً فيما بعده مع إرادة التنوين. ولهذا نظائره في قراءات غير النحاة؛ ففي قوله تعالى: "وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ"⁽⁷⁾، قرأ عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الخطفي: سابق، بغير تنوين، و(النهار) بالنصب. قال المبرد: سمعته يقرأ، فقلتُ ما هذا؟ قال: أردتُ سابقُ النهارَ، فحذفتُ لأنه أخف⁽⁸⁾.

(1) الفراء، معاني القرآن: 407/2. و يُنظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه: 253/4. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 164/9.

(2) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 312/2.

(3) الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، 253/4. و يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 312/2. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 164/9.

(4) سورة فاطر، آية 22.

(5) يُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والميّن لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 371/17. و يُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير / 346/4.

(6) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 172/2.

(7) سورة يس، آية 40.

(8) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 69/9.

إلا أن معمول اسم الفاعل (مُسمع) اسم مبني (مَنْ)، فلا يمكن الجزم بهذا، أعني: حذف التتوين منه طلباً للخفة مع إعماله. في الوقت نفسه، لا يمكن نفيه أيضاً.
حذف المضاف:

في قوله تعالى: "وَدَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ"⁽¹⁾، قرأ ابن يَعْمَرُ: رُكُوبُهُمْ، بضم الراء. وقراءة الجمهور: رُكُوبُهُمْ، وهو فعول، بمعنى مفعول، أي ما يُرَكَّبُ⁽²⁾.

جاء في إعراب النَّحَّاسِ: "وزعم أبو حاتم أنه لا يجوز رُكُوبُهُمْ، بضم الراء؛ لأنه مصدر"⁽³⁾. في حين قال الفراء: ولو قرأ قارئ: فَمِنْهَا رُكُوبُهُمْ، كان وجهاً⁽⁴⁾. وقال الزَّجَّاجُ: ويجوز رُكُوبُهُمْ، بضم الراء، ولا أعلم أحداً قرأ بها⁽⁵⁾. وإجازة الفراء والزَّجَّاجُ للقراءة على معنى: فَمِنْهَا رُكُوبُهُمْ وَأَكْلُهُمْ وَشُرْبُهُمْ⁽⁶⁾.

أما أبو الفتح فقال: الرُّكُوبُ بضم الراء مصدر، والكلام محمول على حذف المضاف مقدماً أو مؤخراً. فإن شئت كان التقدير فيها: ذو رُكُوبُهُمْ، وذو الرُّكُوبِ هنا هو الرُّكُوبُ، فيرجع المعنى بعد إلى معنى قراءة من قرأ (رُكُوبُهُمْ). وإن شئت كان التقدير: فمن منافعها أو من أغراضها رُكُوبُهُمْ⁽⁷⁾.

وقال أبو حيان: "هو مصدر حذف مضافه، أي: ذو رُكُوبُهُمْ، أو فحُسن منافعها رُكُوبُهُمْ، فيحذف ذو أو يحذف منافع"⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ سورة يس، آية 72.

⁽²⁾ يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 126. ويُنظر: ابن جنِّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 262/2. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 325/12. ويُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 486/17. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 82/9-83.

⁽³⁾ النَّحَّاسِ، إعراب القرآن: 274/3

⁽⁴⁾ الفراء، معاني القرآن: 381/2.

⁽⁵⁾ الزَّجَّاجُ، معاني القرآن وإعرابه: 222/4.

⁽⁶⁾ يُنظر: الفراء معاني القرآن: 381/2. و يُنظر: الزَّجَّاجُ، معاني القرآن وإعرابه: 222/4.

⁽⁷⁾ ابن جنِّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 262/2.

⁽⁸⁾ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 83/9.

وفي قوله تعالى: "عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ"⁽¹⁾، قرأ عيسى: خُضْرٌ وإِسْتَبْرَقٌ، برفعهما. وهي قراءة نافع وحفص عن عاصم⁽²⁾.

قال أبو حيان: رفع (إِسْتَبْرَق) بالعطف على ثياب، وهو صفة أُقيمت مقام الموصوف تقديره: وثيابُ إِسْتَبْرَقٍ، أي: من إِسْتَبْرَقٍ⁽³⁾.

ب- المجرور بحرف الجر:

في قوله تعالى: "فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُمْ"⁽⁴⁾، قرأ ابن يعمر: لَمَّا خِفْتُمْ، بكسر اللام وتخفيف الميم، وهي قراءة حمزة في رواية. في حين قرأ الجمهور: لَمَّا خِفْتُمْ⁽⁵⁾.

ووجه قراءة ابن يعمر - ومن معه - أن اللام حرف جر، و(ما) مصدرية، والمعنى: لخوفي منكم⁽⁶⁾. أما (لَمَّا) في قراءة الجمهور فهي حرف وجوب لوجوب على قول سيبويه، وظرف بمعنى حين على مذهب الفارسي⁽⁷⁾.

وقال ابن هشام: من أوجه لَمَّا أن تختص بالماضي، فتقتضي جملتين وُجِدَت ثانيتهما عند وجود أولاهما، نحو: لَمَّا جَاءَنِي أَكْرَمَتُهُ. ويُقال فيها حرف وجود لوجود، وبعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب. وزعم ابن السراج وتبعه الفارسي

(1) سورة الإنسان، آية 21.

(2) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 219/3. و يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 204/5. و يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 443/2. و يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 250/15. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 367/10.

(3) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 367/10.

(4) سورة الشعراء، آية 21.

(5) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 106. و يُنظر: الجوزي، زاد المسير في علم التفسير: مج3/6/37. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 147/8.

(6) يُنظر: الجوزي، زاد المسير في علم التفسير: مج3/6/37. و يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 147/8.

(7) يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 147/8.

وتبعهما ابن جنّي وجماعة، أنها ظرف بمعنى حين. وقال ابن مالك بمعنى (إذ)، وهو حسن؛ لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة⁽¹⁾. وفي قوله تعالى: "قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ"⁽²⁾، قرأ عيسى بن عمر: فالحقّ والحقّ، بجرهما⁽³⁾.

قال ابن خالويه: "جعله قسماً، والصواب أن يخفض الثانية لأن القسم يكون بالواو ولا يكون بالفاء"⁽⁴⁾، كذا! وقال العكبري: يُقرأ بكسر القاف الأولى قبل الفاء، بمعنى الباء التي للقسم، وجوابه: (لأملأن). وأما الثانية، فعلى تكرار القسم بحرفه، كقولك: والله، والله، والمقسم عليه: أقول، وجواب القسم (لأملأن)⁽⁵⁾. أما أبو حيان، فذهب إلى أن الأول مجرور بواو القسم المحذوفة لا الفاء، وتقديره: فوالحقّ، والثاني معطوف عليه، كما تقول: والله والله لأقومن⁽⁶⁾.

5.3 التوابع:

أ- العطف بالحرف:

في قوله تعالى: "لَكِنَّ الرّاسِخُونَ فِي العِلْمِ مِنْهُمْ وَالمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ"⁽⁷⁾، قرأ عيسى بن عمر، ويونس عن أبي

(1) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب: 309/1.

(2) سورة ص، آية 84.

(3) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 130. و يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 493/12. و يُنظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 198/2. و يُنظر:

أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 176/9.

(4) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 130.

(5) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 198/2.

(6) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 176/9.

(7) سورة النساء، آية 162.

عمرو: والمقيمون الصلاة، بالرفع نسقاً على الأول (الراسخون)، وكذا هو في مصحف عبد الله بن مسعود. في حين قرأ الجمهور: والمقيمون الصلاة، بالنصب.⁽¹⁾
قال أبو الفتح ارتفاع هذا - يريد (المقيمون) - على الظاهر الذي لا نظر فيه، وإنما الكلام في (المقيمين)⁽²⁾؛ إذ إن القدماء حاروا في توجيه هذه القراءة⁽³⁾. ولعلّ الرأي الراجح في هذا ما ذهب إليه سيبويه، من حملها على القطع عن العطف لأجل المدح، والتقدير: اذكر المقيمون الصلاة⁽⁴⁾.

وفي قوله تعالى: "وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ"⁽⁵⁾، قرأ عيسى بن عمر: وأطراف النهار، بخفض الفاء عطفاً على قوله: (ومن آناء). وقرأ الجمهور: وأطراف النهار، بنصب الفاء، وهو معطوف على محل قوله (ومن آناء)، وقيل هو معطوف على (قبل طلوع الشمس).⁽⁶⁾

قال الفراء: "إن شئت خفضت (أطراف)، تريد: وسبّحه من الليل ومن أطراف النهار، ولم أسمعها في القراءة"⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 106/1. ويُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 30. ويُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 309/1. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في التفسير: 29/4. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 134/4.

⁽²⁾ ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 309/1.

⁽³⁾ يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 106/1-107. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 324/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 134/4-136.

⁽⁴⁾ يُنظر: الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 105/2-107. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 324/1.

⁽⁵⁾ سورة طه، آية 130

⁽⁶⁾ يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 195/2. ويُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 90. ويُنظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 97/3. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 399/7.

⁽⁷⁾ الفراء، معاني القرآن: 196/2.

أقول: مرّ بنا في غير موضع، تعبيرات من هذا القبيل للنحاة كالفرّاء والزجاج، فترى الواحد منهم يصرّح بجواز وجه أو أكثر في قراءة الحرف الواحد، إلا أنه يعقب بقوله: ويجوز في غير القرآن، كما صرّح - مثلاً - الزجاج حيال قراءة عيسى بن عمر (مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ)⁽¹⁾، أو كما ذكر الفرّاء قبل قليل تجاه قراءة عيسى بن عمر، وإن صرح بعدم سماعه القراءة. وهذا - في ظني - له دلالة ذات قيمة، تعزّز الفكرة التي سعيتُ إلى إبرازها عبر صفحات هذا الدراسة؛ إذ إن هذا يؤكد أن (القراءة الشاذة) قد تمثّل وجهاً محتملاً في قراءة حرف من القرآن، بما يتناسب وسياق الآي المتضمّن له، وبما يتوافق ولغة العرب، فجاءت تعبيرات النحاة تلمح إلى هذا على أنه جائز في غير القرآن، أو لك أن تقرأه على نحو ما، لكن لم تثبت به قراءة. فإذا ما أجازته النحاة نفسه قراءة مثبتة لقارئ من النحاة، ممّن قراءاتهم موضع بحثنا في هذه الدراسة. فتأمّل!!

وفي قوله تعالى: "وَكَلَّوْا أَنْفُسَكُمْ فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفَدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ"⁽²⁾، قرأ ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر: والبحر، بالنصب، وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء. في حين قرأ الجمهور: والبحر بالرفع⁽³⁾.

قال الفرّاء: "ترفع (البحر) ولو نصبته كان صواباً؛ كما قرأت القراءة: "وَأِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا"⁽⁴⁾، و(الساعة)⁽⁵⁾. أي: إنه يشير إلى جواز العطف على اسم إنّ (ما)، على نحو ما قرأ الحضرمي وعيسى وأبو عمرو،

(1) انظر: ص: 193 من هذه الدراسة.

(2) سورة لقمان، آية 27.

(3) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 513/11. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 365/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 419/8-420. ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 242/4.

(4) سورة الجاثية، آية 32.

(5) الفرّاء، معاني القرآن: 329/2.

وجواز العطف على محل اسم (إنّ)، كما قرأ الجمهور؛ لأنّ محلّ اسم إنّ الرفع على الابتداء قبل دخول (إنّ) على الجملة.

وقال الزّجاج: "فأما النصب فعطف على (ما)، والمعنى: ولو أن ما في الأرض ولو أن البحرَ والرفع حسن على وجهين، على معنى: والبحرُ هذه حاله، ويجوز أن يكون معطوفاً على موضع (إنّ) مع ما بعدها، لأن معنى لو أن ما في الأرض: لو وقع ما في الأرض⁽¹⁾.

وفي قوله تعالى: "أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ"⁽²⁾، قرأ ابن يعمر: ويعلم الصابرين. في حين قرأ الجمهور: ويعلم الصابرين، بنصب الميم⁽³⁾.

فابن يعمر قرأ (ويعلم الصابرين) عطفاً على (ولما يعلم)، فهو مجزوم، والكسر لالتقاء الساكنين⁽⁴⁾. أما قراءة الجمهور بنصب الميم، فقيل: هو منصوب بإضمار (أنّ) بعد الواو على مذهب البصريين⁽⁵⁾، وعلى النصب بواو الصرف على مذهب الكوفيين⁽⁶⁾.

(1) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 152/4. ويُنظر: سيبويه، الكتاب: 144/2. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 265/2.
(2) سورة آل عمران، آية 142.

(3) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 22. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 344/13. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 360/3. ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 385/1.

(4) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 235/1. ويُنظر: الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 397/1. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 240/1.

(5) يُنظر: الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 397/1. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 240/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 360/3.

(6) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 235/1. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 240/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 360/3.

وقيل هو مجزوم - كقراءة ابن يعمر - وفُتِحَت الميم إِتِّبَاعاً لِفَتْحَةِ اللام قبلها؛
منعاً لالتقاء الساكنين⁽¹⁾.

العطف على الضمير المرفوع:

في قوله تعالى: "فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ"⁽²⁾، قرأ ابن أبي إسحاق وعيسى
التقفي: وشركاؤكم، بالرفع، وهي قراءة يعقوب فيما يُروى عنه.⁽³⁾
قال الزجاج: من قرأ (وشركاؤكم) جاز أن يعطف به على الواو؛ لأن
المنصوب -يريد (أمركم)- قد قوّى الكلام، لو قلت: لو تُرِكَتُ اليوم وزيدٌ لعلمت،
جاز. ولو قلت: لو تُرِكَتُ وزيدٌ، لقبح؛ لأنك لا تعطف على الضمير المرفوع حتى
تقوّى المرفوع بلفظه معه⁽⁴⁾.

وإلى مثل هذا ذهب ابن جنّي، يقول: (شركاؤكم) بالرفع عطفه على الضمير
في (أجمعوا)، وساغ عطفه عليه من غير توكيد للضمير في (أجمعوا)، من أجل
طول الكلام بقوله (أمركم)، وعلى نحو من هذا، يجوز أن تقول: قُمْ إلى أخيك وأبو
محمد.⁽⁵⁾

أما الفراء، فقد ذكر أن الشركاء ههنا ألتهم، وهو لا يشتهي هذه القراءة؛
لأنها تخالف رسم المصحف، لأن المعنى فيها ضعيف؛ لأن الآلهة لا تعمل ولا
تجمع⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 240/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر
المحيط في التفسير: 360/3.

⁽²⁾ سورة يونس، آية 71.

⁽³⁾ يُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 434/1. ويُنظر:
ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 186/7. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي،
البحر المحيط في التفسير: 88/6. ويُنظر: ابن الجزري: النشر في القراءات العشر: 214/2.

⁽⁴⁾ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 23/3-24.

⁽⁵⁾ ابن جنّي، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 435/1. ويُنظر:
العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 524/1.

⁽⁶⁾ الفراء، معاني القرآن: 473/1.

ب - التوكيد:

من قراءات النحاة الموجهة في ضوء التوكيد:

في قوله تعالى: "الْقَارِعَةُ، مَا الْقَارِعَةُ"⁽¹⁾، قرأ عيسى بن عمر: القارعة ما القارعة. في حين قرأ الجمهور: القارعة ما القارعة.⁽²⁾

وقد وجه أبو حيان قراءة عيسى بالنصب على أنه منصوب بإضمار فعل، أي: اذكروا القارعة، وما: زائدة للتوكيد، والقارعة (الثانية) توكيد لفظي للأولى.⁽³⁾ أما قراءة الجمهور، فالقارعة: مبتدأ أول، وما: اسم استفهام فيه معنى الاستعظام والتعجب: مبتدأ ثان، والقارعة (الثانية): خبر المبتدأ الثاني، وجملة (ما القارعة): خبر المبتدأ الأول.⁽⁴⁾

وفي قوله تعالى: "وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ"⁽⁵⁾، قرأ عيسى: كالوا هم أو وزنوا هم يخسرون، وهي قراءة حمزة في رواية⁽⁶⁾.

قال العكبري: في (هم) وجهان، أحدهما: هو ضمير مفعول متصل، والتقدير: كالوا لهم. وقيل هذا الفعل يتعدى بنفسه تارة وبالحرف أخرى، والمفعول هنا

(1) سورة القارعة، آية 1-2.

(2) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 552/15. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 533/10. ويُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 563/6. ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 486/5.

(3) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 533/10.

(4) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 552/15. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 532/10.

(5) سورة المطففين، آية 3.

(6) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 354/15. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 454/2. ويُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن المبيّن لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 132/22. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 426/10.

محذوف، أي كالوهم الطعام. وعلى هذا لا يُكتب (كالوا و وزنوا) بالألف. والوجه الثاني: أنه ضمير منفصل مؤكد لضمير الفاعل، فعلى هذا يكتبان بالألف⁽¹⁾.

واختار أبو عبيد أن يكونا كلمة واحدة من جهتين:

إحدهما: الخط، ذلك أنهم كتبوهما بغير ألف، ولو كانتا مقطوعتين لكانتا (كالوا) و (وزنوا) بالألف.

والأخرى: أنه يُقال: كنتك و وزنتك، بمعنى: كنت لك و وزنت لك، وهو كلام عربي⁽²⁾.

وقال الزمخشري: لا يصح أن يكون (هم) ضميراً مرفوعاً للمطففين؛ لأن الكلام يخرج به إلى نظم فاسد، وذلك أن المعنى: إذا أخذوا من الناس استوفوا، وإذا أعطوهم أخسروا.

وإن جعلت الضمير للمطففين، انقلب إلى قولك: وإذا أخذوا من الناس استوفوا، وإذا تولّوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا. وهو كلام متنافر، لأن الحديث واقع في الفعل لا في المباشر⁽³⁾.

ورد أبو حيان على الزمخشري قائلاً: "لا تنافر فيه بوجه، ولا فرق بين أن يؤكد الضمير وأن لا يؤكد، والحديث واقع في الفعل. غاية ما في هذا أن متعلق الاستيفاء - وهو على الناس - مذكور، وهو في (كالوهم أو وزنوهم) محذوف للعلم به؛ لأنه معلوم أنهم لا يخسرون الكيل والميزان إذا كان لأنفسهم، إنما يخسرون ذلك لغيرهم"⁽⁴⁾.

(1) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 454/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 426/10.

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 132/22.

(3) الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 720/4-721.

(4) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 426/10.

ج- النعت

من مواضع ورود النعت في قراءات النحاة:

في قوله تعالى: " وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رَّجْزٍ أَلِيمٍ"⁽¹⁾، قرأ عيسى: أليمٌ، وهي قراءة ابن كثير وحفص عن عاصم. وقرأ باقي السبعة: عذابٌ من رجزٍ أليمٍ⁽²⁾.

قال الفراء: قراءة القراء بالخفض، ولو جعل نعتاً للعذاب فرفع لجاز، كما قرأت القراء: "فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ"⁽³⁾، للوح، و(ومحفوظٌ) للقرآن. وكلُّ صواب.⁽⁴⁾ وقال العكبري: يُقرأ بالجرِّ صفة لرجز، وبالرفع صفة لعذاب، والرجز مطلق العذاب⁽⁵⁾.

وفي قوله تعالى: "كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ"⁽⁶⁾، قرأ الأعرج: على كُلِّ قلبٍ متكبرٍ، بالتثوين على الباء، وهي قراءة أبي عمرو، وابن عامر بخلاف عنه. وقرأ باقي السبعة: قلبٍ متكبرٍ، بالإضافة⁽⁷⁾.

(1) سورة سبأ، آية 5.

(2) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 351/2-352. ويُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 182/4. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 136/12. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 520/8. ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 313/4.

(3) سورة البروج، آية 22.

(4) الفراء، معاني القرآن: 351/2-352. والقراءة بالخفض (محفوظ) هي قراءة الجمهور، وبالرفع (محفوظ)، قرأ الأعرج ونافع بخلاف عنه. يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 447/10.

(5) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 280/2. ويُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 182/4.

(6) سورة غافر، آية 35.

(7) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 407/2، و: 9/3. ويُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 283/4. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 42/13. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 258/9.

قال العكبري: يُقرأ بالتثوين (قلب) و (متكبر) صفة له، والمراد صاحب القلب، ويقرأ بالإضافة، وإضافة (كل) إلى (القلب) يُراد بها عموم القلب، لاستيعاب كل قلب بالطبع⁽¹⁾.

وقد رجّح الزّجاج القراءة الثانية؛ لأن المتكبر هو الإنسان، إلا أنه أجاز أن يُقال: قلبٌ متكبرٌ، أي: صاحبه متكبرٌ⁽²⁾.

ومن قرأ بالإضافة فهو الوجه عند ابن زنجلة؛ لأن المتكبر هو الإنسان، والمعنى: على قلب كل رجل متكبر⁽³⁾. واختارها أبو جعفر النّحاس أيضاً للسبب ذاته⁽⁴⁾. في حين نجد القراءتين عند مكي بمعنى واحد؛ فالمعنيان متداخلان، فإذا تكبر القلب تكبر صاحبه، وإذا تكبر صاحب القلب تكبر القلب. وترك التثوين عند مكي أخف؛ لأن الجماعة عليه، والاختيار ما عليه الجماعة⁽⁵⁾.

وفي قوله تعالى: " وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ " ⁽⁶⁾، قرأ ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر: سواءٍ بالخفض. في حين قرأ الجمهور: سواءً بالنصب⁽⁷⁾.

قال الفراء: من قرأها بالخفض جعلها من نعت الأيام، وإن شئت من نعت الأربعة، ومن نصبها جعلها متصلة بالأقوات⁽⁸⁾. وقد أجاز الزّجاج قراءة النصب

(1) العكبري: التبيان في إعراب القرآن: 327/2.

(2) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 283/4.

(3) ابن زنجلة، حجة القراءات: 274.

(4) النّحاس، إعراب القرآن: 25/4.

(5) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 244/2.

(6) سورة فصلت، آية 10.

(7) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 133. ويُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: 396/18. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 288/9. ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: 507/4.

(8) الفراء، معاني القرآن: 13-12/3.

وقراءة الخفض، "فمن خفض جعله صفة للأيام، والمعنى: في أربعة أيامٍ مستوياتٍ، ومن نصب فعلى المصدر، على معنى استوتت سواءً واستواءً"⁽¹⁾.

حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه

في قوله تعالى: "أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ"⁽²⁾، قرأ ابن أبي إسحاق: في يومٍ عاصفٍ، على الإضافة⁽³⁾.

قال ابن جنّي: هذا على حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه، أي: في يومٍ ريحٍ عاصفٍ، وحسن حذف الموصوف هنا؛ لأنه قد أُلْف حذفه في قراءة الجماعة (في يَوْمٍ عاصفٍ)⁽⁴⁾، إذ إن التقدير في قراءة الجماعة: في يومٍ عاصفٍ ريحُه، ثم حُذِفَ الريح وجُعِلت الصفة لليوم مجازاً⁽⁵⁾.

د - البدل:

من قراءات النحاة الموجهة على البدل:

في قوله تعالى: " وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتَكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ"⁽⁶⁾، قرأ الأعرج وابن يعمر وابن أبي إسحاق: لما تصف ألسنتكم الكذب، بكسر الباء. في حين قرأ الجمهور: الكذب⁽⁷⁾

(1) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 288/4. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 288/9.

(2) سورة إبراهيم، آية 18.

(3) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 68. ويُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 34/2. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 222/8. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 423/6.

(4) ابن جنّي: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 34/2.

(5) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 38/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 423/6.

(6) سورة النحل، آية 116.

(7) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 181/3. ويُنظر: ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 55/2. ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 536/8. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 606/6.

قال الفرّاء: بعضهم يخفض (الكذب)، يجعله مخفوضاً باللام التي في قوله (لِما)؛ لأنه عبارة عن (ما)⁽¹⁾. وقال الزّجاج: من قرأ (الكذب) كان ردّاً على (ما)⁽²⁾. وتابعهما - في هذا - ابن جنّي فقال: أما الكذب بالجر، فبديلٌ من (ما) في قوله: (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم)، أي: لا تقولوا للكذب الذي تصف ألسنتكم⁽³⁾. وقد أجاز الزمخشري أن يكون (الكذب) بالجر صفةً لما المصدرية، كأنه قيل: لوصفها الكذب بمعنى الكاذب، كقوله تعالى: "بِدَمٍ كَذِبٍ"⁽⁴⁾. والمراد بالوصف وصفها البهائم بالحل والحرام⁽⁵⁾.

وهذا عند أبي حيان لا يجوز؛ لأن النحاة نصّوا على أن (أن المصدرية) لا يُنعت المصدر المُنسب منها ومن الفعل، ولا يوجد من كلامهم: يعجبني أن قمت السريع، أي: قيامك السريع. ومثل هذا ينطبق على بقية الحروف المصدرية، فلا يوجد من كلامهم وصف المصدر المُنسب من (أن) والفعل، ولا من (ما) والفعل، ولا من (كي) والفعل، بخلاف المصدر الصريح؛ فإنه يجوز أن يُنعت⁽⁶⁾. أما قراءة الجمهور (الكذب) فهو منصوب بتصف، و(ما) مصدرية. وقيل: هي بمعنى الذي، والعائد محذوف، (الكذب) بدل منه. وقيل: هو منصوب بإضمار أعني⁽⁷⁾.

(1) الفرّاء، معاني القرآن: 107/2.

(2) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 181/3.

(3) ابن جنّي، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 56/2.

(4) سورة يوسف، آية 18.

(5) الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 598/2.

(6) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 606/6-607.

(7) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 73/2. ويُنظر: الفرّاء، معاني القرآن: 107/2. ويُنظر:

الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 181/3.

وفي قوله تعالى: "وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا"⁽¹⁾، قرأ ابن يعمر: خالصه لذكورنا، بالتذكير والإضافة⁽²⁾. قال مكِّي: قرأ بعضهم (خالصه) بالتذكير والإضافة، ردّاً على لفظ (ما)، ورُفِعَ بالابتداء، و(لذكورنا) الخبر، والجملة خبر (ما)، ويجوز أن يكون (خالصه) بدلاً من (ما)، بدل الشيء من الشيء، وهو بعضه، لذكورنا الخبر⁽³⁾، وإلى مثل هذا ذهب أبو حيان⁽⁴⁾.

وفي قوله تعالى: "قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِّنْ ذَلِكُمُ النَّارِ وَعَادَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا"⁽⁵⁾، قرأ ابن أبي إسحاق: النار، وقرأ الجمهور: النار⁽⁶⁾. قال الفراء: (النار) ترفعها لأنها معرفة، فسرت الشر وهو نكرة. كما تقول: مررت برجلين أبوك وأخوك. ولو خفضتها على الباء (أفأنبئكم) بشر من ذلكم بالنار، كان صواباً. والوجه الرفع⁽⁷⁾. وقال الزجاج: القراءة بالرفع، وهي أثبت في النحو من الجر والنصب، فأما من رفع فعلى معنى: هو النار، ومن قال: (النار)، بالجر، فعلى البديل من شر⁽⁸⁾.

(1) سورة الأنعام، آية 139.

(2) يُنظر: ابن جنِّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 342/1. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 422/1. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 660/4.

(3) القيسي، مشكل إعراب القرآن: 257.

(4) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 660/4.

(5) سورة الحج، آية 72.

(6) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 230/2. ويُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 356/3. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 184/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 536/7.

(7) الفراء، معاني القرآن: 230/2.

(8) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 356/3. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 184/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 536/7.

من هنا، فإن قراءة الحضرمي (النار) بالجر، جاءت على البديل من (شر).
إلا أن الفراء والزجاج اختارا قراءة الرفع، وإن أجازا الجر على البديل.
وفي قوله تعالى: " وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا"⁽¹⁾، قرأ
الأعرج: كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى، بنصب (كل)، وهي قراءة يعقوب. وقرأ الجمهور: كلُّ أُمَّةٍ
تُدْعَى، بالرفع على الابتداء، وما بعدها خبر عنه⁽²⁾.
وقد وُجِّهت قراءة الأعرج ويعقوب - بالنصب - على البديل من (كُلِّ)
الأولى، والمعنى: وترى كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا⁽³⁾. وجاز إبدال الثانية من الأولى
لما في الثانية من الإيضاح الذي ليس في الأولى، لأن جثوَّها ليس فيه شيء من
شرح حال الجثوِّ، والثانية فيها ذكر السبب الداعي إلى جثوَّها، وهو استدعاؤها إلى
ما في كتابها، فهي أشرح من الأولى، فلذلك أفاد إبدالها منها⁽⁴⁾.
وفي قوله تعالى: " فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ * أَنَا صَبَّبْنَا الْمَاءَ صَبًّا"⁽⁵⁾، قرأ
الأعرج: أَنَا صَبَّبْنَا، بفتح الهمزة، وهي قراءة الكوفيين: حمزة والكسائي وعاصم.
وقرأ باقي السبعة: إِنَا صَبَّبْنَا⁽⁶⁾.

(1) سورة الجاثية، آية 28.

(2) يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 138. ويُنظر: ابن جنِّي، المحتسب في تبيين
وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 310/2. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن:
345/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 425/9. ويُنظر: ابن الجزري،
النشر في القراءات العشر: 278/2.

(3) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 331/4. ويُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن:
345/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 425/9.

(4) ابن جنِّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 311/2.

(5) سورة عبس، آية 24-25.

(6) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 324/15-325. ويُنظر:
العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 451/2. ويُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في
التفسير: 410/10. ويُنظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم
التفسير: 348/5.

قال الزّجّاج: من قرأ (أنا) فعلى البدل من الطعام، ويكون (أنا) في موضع جر، المعنى: فليُنظر الإنسان إلى أنا صببنا الماء صبباً⁽¹⁾. وقال أبو حيان قالوا على البدل، وردّه قوم؛ لأنّ الثاني ليس الأول، قيل وليس كما ردّوا؛ لأنّ المعنى: فليُنظر الإنسان إلى إنعامنا في طعامه، فترتّب البدل وصحّ. كأنهم جعلوه بدل كل من كل، والذي يظهر أنه بدل اشتمال⁽²⁾، على جعل الماء سبباً في إخراج الطعام، فهو مُشتمل عليه.

(1) الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه: 222/5. ويُنظر: الفراء، معاني القرآن: 238/3. ويُنظر:

العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 451/2.

(2) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: 410/10.

الخاتمة:

لقد انتهت بي هذه الدراسة إلى عدّة نتائج، أهمّها ما يلي:

1- إنّ اقتصار البصريين إبان استقرارهم اللغة على قبائل محدّدة، لا يعكسُ ضرورةً الواقع اللغوي المتداول قديماً كلّهُ.

2- إنّ نظرة علماء اللغة إلى اللغة لم تكن واحدة على مرّ العصور؛ فما يُجيزه المتقدّم قد يرفضه المتأخر، والعكس كذلك، في ضوء هذا شدّ كثيرٌ من قراءات النحاة وغيرهم.

3- إنّ اللغة في تطوّر مستمر، وليس باستطاعة أحدٍ التنبؤ بالسلوك الذي تتّجه إليه أثناء تطوّرها، ولا أن يفرض شروطاً تحول دون سلوكها اتّجهاً دون آخر.

4- إنّ القراءات الشاذّة مثّلت في كثير من الأحيان أنماطاً لغويّةً أجودَ من تلك التي تعكسها القراءات المتواترة.

5- من الظواهر الصوتيّة التي تعكسها القراءات الشاذّة:

أ- جواز إدغام الثاني من الصوتين المدغمين في الأوّل.

ب- النطق بساكنين مجتمعين حال الوصل.

ج- إسقاط همزة القطع في الكلام المنثور.

د- حذف الحركة الإعرابية حال الوصل.

هـ- إسكان عين الكلمة المفتوحة.

6- ما من علاقة صوتيّة بين صوت الهمزة وبين الألف أو الواو أو الياء تسوّغ حدوث عملية التبادل بينها.

7- لو لم يكن استقرار علماء القراءات _ إن جاز التعبير _ لأسانيد القراءات ناقصاً، لعرف كثيرٌ من (القراءات الشاذّة) طريقه إلى الصحّة، ولكان من جملة ما يتداوله الناس إلى جانب ما ثبت تواتره.

8- القراءات الشاذّة تعكس جانباً مهمّاً من اللغة، أهمّله البصريون تحت ذريعة خروجه عن دائرة سماعهم.

9- لم ينبّه واضعو المصنّفات الخاصّة بالقراءات الشاذّة على علّة شنوذ ما تضمّنته مصنّفاتهم، كابن جنّيّ في المحتسب، وابن خالويه في مختصره، والعكبريّ في إعرابه.

10- نلمح تعارضاً بين ما يرويه النحويّ القارئ _ كسيبويه _ من قراءات، وبين رأيه النحويّ في القضيّة التي تعكسها روايته.

11- إنّ الضرورات الشعريّة تمثّل أنماطاً لغويّة خاصّة ببعض القبائل، ولا عبّرة في إنكارها تحت ذريعة ضرورة استقامة الوزن.

12- إنّ القراءات الشاذّة تعكسُ بعضاً من الأنماط اللغويّة القديمة التي تلاشت على الألسنة إثرَ غلبة أنماط لغويّة جديدة، فصارت الأنماط القديمة من جملة ما اصطلح على تسميته (الركام اللغوي) .

المراجع

- الأخطل، غيّاث بن غوث، (2005) ديوانه، شرحه عبد الرحمن المصطاوي، ط2، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، (1979)، معاني القرآن، ت: فائز فارس، ط1، المطبعة العصرية، الكويت.
- الأسترباذي، رضيّ الدين، (1939)، شرح شافية ابن الحاجب، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين، مطبعة حجازي، القاهرة.
- الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود، (2001)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ضبطه وصحّحه: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- أمين، أحمد، (1961)، ضحى الإسلام، ط6، مكتبة النهضة المصريّة.
- الأنباري، أبوبكر محمد بن القاسم بن بشار، (1971)، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، ت: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، (2003)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.
- الأنطاكي، محمد، (1969)، الوجيز في فقه اللغة، ط3، دار الشرق.
- الأنطاكي، محمد، (د.ت)، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ط3، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان.
- أنيس، إبراهيم، (1965)، في اللهجات العربية، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- أنيس، إبراهيم، (1979)، الأصوات اللغوية، ط5، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- أنيس، إبراهيم، (1966)، من أسرار اللغة، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

- باي، ماريو، (1973)، **أسس علم اللغة**، ترجمة: أحمد مختار عمر، منشورات جامعة طرابلس - كلية التربية.
- برجشتراسر، جوتهلر، (1986) **التطور النحوي للغة العربية**، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة.
- بروكلمان، كارل، (1977)، **فقه اللغات السامية**، ترجمة: رمضان عبد التواب، جامعة الرياض.
- بشر، كمال، (1969)، **دراسات في علم اللغة**، دار المعارف، مصر.
- البناء، أحمد بن محمد بن أحمد الدمياطي، (د.ت.)، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر**، رواه وصححه: علي محمد الضباع، مطبعة عبد الحميد أحمد الحنفي.
- البياع، خالديه محمود، (1995)، **الهمزة في اللغة العربية**، ط1، دار ومكتبة الهلال.
- التهانوي، ظفر أحمد، (1972)، **قواعد في علم الحديث**، ت: عبد الفتاح أبو غدة، دار السلام.
- جرير، ابن عطية الخطفي، (د.ت) **ديوانه**، شرح: يوسف عيد، دار الجيل، بيروت، لبنان.
- ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، (د.ت.)، **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، مكتبة القدسي، الأزهر.
- ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، (2002)، **النشر في القراءات العشر**، قدّم له: محمد خير الضباع، وخرج آياته: زكريا عميرات، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ابن الجزري، شمس الدين أبي الخير محمد بن أحمد، (1932)، **غاية النهاية في طبقات القراء**، ت: ج. برجشتراسر، ط1، مكتبة الخانجي.
- الجمال، سليمان بن عمر العجيلي، (1959)، **الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

- الجندي، أحمد علم الدين، (1977)، دراسة في صيغتي (فعل وأفعل)، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة.
- الجندي، أحمد علم الدين، (1983)، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1985)، سرّ صناعة الإعراب، ت: حسن هندأوي، ط1، دار القلم، دمشق.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (2003)، الخصائص، ت: عبد الحميد الهندأوي، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1998)، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ت: محمد عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي، (2002)، زاد المسير في علم التفسير، ت: أحمد شمس الدين، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد (د.ت)، تاج اللغة وصحاح العربية، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت.
- الحديثي، خديجة، (1965)، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ط1، مكتبة النهضة، بغداد.
- حسنين، صلاح الدين، (1981)، المدخل إلى علم الأصوات، دار الاتحاد العربي.
- الحلواني، محمد خير، (1979)، المفصل في تاريخ النحو العربي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت: 17/1.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، (2005)، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن حمدان، (د.ت)، مختصر في شواذ القرآن، ت: ج. برجشتراسر، دار الهجرة.

الخليل, عبد القادر مرعي , (1993), **المصطلح الصوتي عند علماء العربية**
القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر, ط1, جامعة مؤتة, الأردن.

الداني, أبو عمرو عثمان بن سعيد (1960) , **المحكم في نقط المصاحف**, ت :
 عزة حسن, دمشق.

الزبيدي, أبو بكر محمد بن الحسن, (1973), **طبقات النحويين واللغويين**, ت:
 محمد أبي الفضل إبراهيم, ط 2 , دار المعارف.

الزبيدي, السيد محمد مرتضى, (د.ت), **تاج العروس**, دار ليبيا للنشر والتوزيع,
 بنغازي.

الزجاج, أبو إسحاق إبراهيم بن السري, (2004), **معاني القرآن وإعرابه**, ت:
 عبد الجليل عبده شلبي, دار الحديث, القاهرة.

الزمخشري, أبو القاسم محمود بن عمر, (1997), **الكشاف عن حقائق التنزيل**
وعيون الأقاويل في وجود التأويل, ت: عبد الرزاق المهدي, ط1,
 دار إحياء التراث العربي, بيروت, لبنان.

ابن زنجلة, أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد, (1974), **حجة القراءات**, ت:
 سعيد الأفغاني, ط1, منشورات جامعة بنغازي, ليبيا.

ابن السراج, أبو بكر محمد سهل, (1985), **الأصول في النحو**, ت: عبد الحسين
 الفتلي, ط1, مؤسسة الرسالة, بيروت.

ابن السكيت, أبو يوسف يعقوب بن إسحاق, (د.ت), **إصلاح المنطق**, ت: أحمد
 محمد شاكر, وعبد السلام محمد هارون, دار المعارف, مصر.

السمين الحلبي, أبو العباس أحمد بن يوسف, (1994), **الدر المصون في علوم**
الكتاب المكنون, ت: علي محمد معوض وآخرين, ط1, دار الكتب
 العلمية, بيروت, لبنان.

سيبويه, أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر, (د.ت) , **الكتاب**, ت: عبد السلام
 محمد هارون, ط 1 , دار الجيل.

السيرافي, أبو سعيد الحسن بن عبد الله, (1936), **أخبار النحويين البصريين**,
 ت: فرنيس كرنكو, خزانة الكتب العربية, بيروت.

السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبدالرحمن، (د.ت)، الإِتقان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (د.ت)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (د.ت)، الاقتراح في أصول النحو، ت: محمد بن فريد الشبراوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

شاهين، عبد الصبور، (1987)، أثر القراءات في الأصوات والنحو والعربي "أبو عمرو بن العلاء"، ط1، مكتبة الخانجي.

شاهين، عبد الصبور، (د.ت)، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة.

شاهين، عبد الصبور، (1980)، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

شهاب الدين الخفاجي، أحمد بن محمد بن عمر، (1997)، حاشية الشهاب المسمّاة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، ت:

عبد الرزاق المهدي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، (د.ت)، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

الصّبّان، محمد بن علي، (1997)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ضبطه و صحّحه وخرّج شواهد: إبراهيم شمس

الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الصغاني، الحسن بن محمد بن الحسن، (1981)، العباب الزاخر واللباب الفاخر، ت: محمد حسن آل ياسين، دار الرشيد للنشر، العراق.

الصغاني، رضيّ الدين الحسن بن محمد، (1983)، الشّوارد في اللغة، ت: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة المجمع العلمي العراقي.

الصغير، محمود أحمد، (1999)، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، ط1، دار الفكر، بيروت، لبنان.

ضيف، شوقي، (د.ت)، المدارس النحوية، ط 7، دار المعارف
الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن، (د.ت)، مجمع البيان في تفسير القرآن،
دار الحياة، بيروت.

الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير، (2001)، جامع البيان عن تأويل آي
القرآن، ضبط وتوثيق وتخريج: صدقي جميل العطار، ط1، دار
الفكر، بيروت، لبنان.

الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن، (1957)، التبيان في تفسير القرآن، ت:
أحمد شوقي الأمين، وأحمد حبيب القصير، مكتبة الأمين، النجف
الأشرف.

أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، (1955)، مراتب النحويين، ت: محمد
أبي الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة.
عبابنة، يحيى، (2000)، دراسات في فقه اللغة والفلولوجيا العربية، ط1، دار
الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عبابنة، يحيى، منهج أبي حيان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنية في
تفسيره "البحر المحيط" في ضوء علم اللغة المعاصر، رسالة
دكتوراة غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة.

عبد التواب، رمضان، (1983)، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ط1،
مكتبة الخانجي، القاهرة.

عبد التواب، رمضان، (1996)، مشكلة الهمزة العربية، ط1، مكتبة الخانجي،
القاهرة.

عبد التواب، رمضان، (1985)، المدخل إلى علم اللغة العام ومناهج البحث
اللغوي، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة.

عبد الجليل، عبد القادر، (1998)، الأصوات اللغوية، ط1، دار صفاء للنشر
والتوزيع، عمان.

ابن عصفور الإشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن، (1980)، ضرائر الشعر، ت:
إبراهيم محمد، ط1، دار الأندلس.

ابن عطية، أبو محمد عبد الحق، (1977-1991)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ت: عبد العال السيد إبراهيم وآخرين، ط1، طبع في قطر.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (1998)، **التبيان في إعراب القرآن**، وضع حواشيه محمد حسين شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (2003)، **إعراب القراءات الشواذ**، ت: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، ط1، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر.

عمر، أحمد مختار، (1991)، **دراسة الصوت اللغوي**، عالم الكتب، القاهرة.
الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (2001)، **الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابن مجاهد**، وضع حواشيه وعلق عليه: كامل مصطفى الهنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (د.ت)، **معاني القرآن**، ت: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، دار السرور.

الفرهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، (1980)، **العين**، ت: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، العراق.

الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، (د.ت)، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، صحّحه: مصطفى السقا، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، (2006)، **الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان**، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي.

القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي، (1950) **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، ت: محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة.

- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، (1979)، الإبانة عن معاني القراءات، ت: محيي الدين رمضان، ط 1، دار المأمون للتراث.
- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، (1987)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ت: محيي الدين رمضان، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، (2000)، مشكل إعراب القرآن، ت: ياسين محمد السواس، ط2، دار اليمامة.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (1999)، المقتضب، ت: حسن حمد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- مصطفى، إبراهيم، (1956)، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.
- المطلبي، غالب فاضل، (1984)، في الأصوات اللغوية "دراسة في أصوات المد العربية"، من منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد.
- مكرم، عبد العال سالم، (د.ت)، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، دار المعارف، مصر.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، (د.ت) لسان العرب، دار صادر، بيروت.
- النابغة الذبياني، أبو أمامة زياد بن معاوية، (2005)، ديوانه، شرحه: حمدو طمّاس، ط2، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، (2001)، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- النديم، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب، (1971)، الفهرست، ت: رضا _ تجدد ابن علي المازندراني، طهران.

ابن هشام, أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف, (2003), **مغني اللبيب عن كتب الأعراب**, ت: محمد محيي الدين عبد الحميد, المكتبة العصرية, بيروت, لبنان.

هلال, عبد الغفار, (1996), **أصوات اللغة العربية**, ط3, مكتبة وهبة, القاهرة.
ابن يعيش, موفق الدين يعيش بن علي, (د.ت), **شرح المفصل**, عالم الكتب, بيروت.